UNDP
Empowered lives.
Resilient nations.

International Labour Organization

WFP
wfp.org

RDPP
LEBANON
JORDAN
IRAQ

Funded by :

توفير فرص العمل يحدث الأثر المنشود

توسيع الفرص الاقتصادية للاجئين السوريين والمجتمعات المحلية المضيفة

مصر - العراق - الأردن - لبنان - سوريا - تركيا

Copyright © 2017

حقوق النشر والتأليف محفوظة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (البرنامج الإنمائي)، ومنظمة العمل الدولية، وبرنامج الأغذية العالمي.

ولا يجوز استنساخ أي جزء من هذا المنشور، أو تخزينه في نظام لاسترجاع المعلومات، بأي شكل أو وسيلة إلكترونية أو آلية، أو عن طريق النسخ التصويري أو التسجيل أو غيره، دون ترخيص مسبق.

صممته وأصدرته: شركة راسيل، دبي، الإمارات العربية المتحدة

إن التحليل وتوصيات السياسة العامة الواردة في التقرير لا تعكس بالضرورة آراء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أو منظمة العمل الدولية، أو برنامج الأغذية العالمي، أو آراء أعضاء مجالسها التنفيذية أو آراء الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

والتقرير حصيلة عمل فريق مستقل من الكتاب.

تصدير

يساورنا قلق عميق للازمة القائمة حاليا في سوريا، ولما نجم عنها من إزهاق للأرواح وتعطيل لسبل العيش. فقد تشرد ما يزيد على 11 مليون سوري - منهم ما يقارب 5 ملايين لاجئ من سوريا إلى مصر والعراق والأردن ولبنان وتركيا، وما يزيد على 6 ملايين مشرد داخلي في سوريا. ووراء هذه الأرقام تقبع معاناة أفراد وأسر ومجتمعات محلية - أطفالا وأمهات وآباء ممن تغيرت حياتهم جذريا. ولم يعد بمقدور العديد منهم إعالة أنفسهم وأسرهم.

وما فتئت المجتمعات المحلية المضيفة في كل المنطقة وداخل سوريا تبدي سخاء في دعمها للاجئين والمشردين داخليا. وقد استوعبت المراكز الحضرية الغالبية العظمى من اللاجئين والمشردين داخليا - 90 في المائة من اللاجئين السوريين البالغ عددهم 5 ملايين وما يقارب 75 في المائة من المشردين داخليا - مما سهل استفادتهم من الفرص الاقتصادية والخدمات الاجتماعية ورغم كل هذه الجهود التي بذلها المجتمع الدولي، والحكومات المضيفة، والمجتمعات المحلية لتقديم الدعم للاجئين والمشردين داخليا، فإننا ما برحنا نرى معيشهم تتدهور باستمرار مع تواصل الأزمة.

وهذه الشواغل هي سبب سعي المجتمع الدولي، والحكومات المضيفة، إلى إحداث تغيير في المعايير المعتمدة للتصدي للأزمة في سوريا. وقد حدد ''مؤتمر لندن لدعم سويا والمنطقة'' المعقود في شباط/فبراير 2016، هدفا طموحا يتمثل في : توفير 1.1 مليون فرصة عمل للاجئين السوريين والمجتمعات المحلية المضيفة لهم بحلول عام 2018.

وتعهدت الحكومات المضيفة بالتزامات جريئة بفتح أسواق عملها وتحسين بيئتها التنظيمية المحلية. وسُمح للمقاولين من اللاجئين والمشردين داخليا بإنشاء مشروعات تجارية في مجتمعاتهم المحلية المضيفة، وكثيرا ما شُجعوا على ذلك. وفي الوقت الذي تدخل فيه الأزمة سنتها السادسة، تظل الفرص الاقتصادية المتاحة لمعظم اللاجئين والمشردين داخليا محدودة، ويتزايد شعور المجتمعات المحلية المضيفة بعبء استضافتهم.

وفي مؤتمر لندن، تعهد المجتمع الدولي، بما فيه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (البرنامج الإنمائي) وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة العمل الدولية بتعزيز برامج توفير فرص العمل، من قبيل مبادرة ''الشراكة من أجل الفرص''، إضافة إلى توفير فرص الحصول على التمويل بشروط ميسرة والوصول إلى الأسواق الخارجية. وفي إطار مبادرة ''الشراكة من أجل الفرص''، دعمت ألمانيا توفير ما يزيد على 60 000 فرصة عمل في المنطقة خلال عام 2016. وتتعاون ألمانيا والبرنامج الإنمائي ومنظمة العمل الدولية تعاونا ناجحا لإنجاز شتى المشاريع في إطار مبادرة ''الشراكة من أجل الفرص'' في لبنان والأردن وسوريا وتركيا.

وتمكن هذه المشاريع اللاجئين والمجتمعات المحلية المضيفة على السواء من إيجاد فرص العمل في إطار هذه المشاريع. وتعمل جميعا من أجل إصلاح الطرق وترميم البنيات التحتية الأساسية وتنمية سلسلة الأنشطة الزراعية المضيفة للقيمة. وفي نفس المنحى، يدعم هذا التقييمَ البرنامجُ الأوروبي الإقليمي للتنمية والحماية الذي تموله المفوضية الأوروبية، والجمهورية التشيكية، والدانمارك، وإيرلندا، وهولندا، والنرويج، وسويسرا والمملكة المتحدة. ويقدم التقييم الأدلة من أجل أسواق عمل شاملة للجميع.

وقام البرنامج الإنمائي ومنظمة العمل الدولية وبرنامج الأغذية العالمي بحشد الجهود من أجل تحقيق مستقبل في المنطقة يتجاوز المساعدة، مقرين بمسؤوليتنا عن اتخاذ إجراءات، ومدركين ما لنا من خبرات متكاملة تمتد من القيام بتقييمات لجوانب الضعف إلى توليد فرص العمل الكريم وتتجاوز ذلك إلى أمور أخرى. ويمثل هذا التقييم أول خطوة مشتركة في هذا الاتجاه.

ويقدم هذا التقرير أدلة عملية مستندة إلى التجربة لدعم جهود هذه الجهات الفاعلة الثلاث - البلدان المضيفة والمجتمع الدولي، والقطاع الخاص - لتحقيق هذا الهدف الطموح المتمثل في توفير1.1 مليون فرصة عمل بحلول عام 2018. ويستكشف البحث المدرج في هذا التقرير التحديات التي تواجه السعي إلى إتاحة إمكانية الاستفادة من الفرص الاقتصادية، ويحدد النُّهُج التي من شأنها أن توسع نطاق الفرص الاقتصادية المتاحة للاجئين السوريين والمشردين داخليا والمجتمعات المحلية المضيفة لهم، استنادا إلى ما تحقق مؤخرا من نجاح وما يبذل حاليا من جهود في كل هذه البلدان. ويقر التقرير في آن واحد بمسؤولية الشركاء عن اتخاذ تدابير في الوقت الراهن لتخفيف عبء استراتيجية البقاء المحفوفة بالمخاطر لفائدة من هم أشد ضعفا. ويواصل برنامج الأغذية العالمي بذل جهوده للوصول إلى ما تقديره مليونا شخص في المنطقة كل شهر، حيث يبني شبكات الضمان الاجتماعي ويضخ ما يقارب 2.3 بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في الاقتصادات المحلية في الوقت الذي يحرص فيه على ضمان تلبية الاحتياجات الغذائية الأساسية للناس.

وتنبثق عن هذا التحليل مجموعة من التوصيات بشأن ما يمكن القيام به على الصعيد الإقليمي، كما تنبثق عنه توصيات مستقلة خاصة بكل بلد. ولعل القراء على دراية بالعديد من هذه التوصيات، من قبيل تلك المتعلقة

يقدم هذا التقرير أدلة عملية ومستندة إلى التجربة لدعم جهود هذه الجهات الفاعلة الثلاث - البلدان المضيفة والمجتمع الدولي، والقطاع الخاص – من أجل تحقيق هذا الهدف الطموح المتمثل في توفير1.1 مليون فرصة عمل بحلول عام 2018

بضمان إدماج القطاع الخاص في جهود التصدي للأزمة على الصعيدين الإقليمي والوطني. كما يحدد التحليل الحقائق الرئيسية على الصعيد التشغيلي فيما يتصل بتنفيذها. ومنها الديناميات السياسية المحلية التي تحد من أنواع الإصلاحات الممكنة؛ والتوترات الاجتماعية المتوقعة أو القائمة؛ والواقع الذي يوحي بأن توفير الفرص الاقتصادية لمواطني البلد المضيف سيتطلب التغلب على التحديات التي كانت قائمة قبل الأزمة؛ واحتدام الخلاف داخل المجتمع الدولي بشأن ما إذا كان ينبغي توفير فرص عمل قصيرة الأجل أم فرص عمل مستدامة؛ والأهمية المحتملة لنهج البنيات التحتية والعمالة الكثيفة؛ وتواصل التحديات التي تواجه إدماج القطاع الخاص؛ وضرورة القيام بتحليل إضافي ومنسق ووضع التزامات إقليمية تركز على توفير الفرص الاقتصادية.

وظل التقدم المحرز نحو تحقيق ما وُعد به من توفير 1.1 مليون فرصة عمل تقدما متواضعا للغاية، رغم أن الطموحات الكبيرة لمؤتمر لندن . وفي منطقة يتهددها عدم الاستقرار، يمكن أن يفضي توفير فرص العمل الكريم إلى الحد من الهشاشة، ويدعم السياسات المشروعة والشاملة للجميع، ويرسي الأسس للعدل والأمن. وسيتطلب تحقيق هذا الهدف الطموح تنشيط التنسيق الإنمائي، وإشراك القطاع الخاص، والتفاعل بين جهود التنمية وجهود المساعدة الإنسانية، وتعهد البلدان المضيفة والفاعلين الدوليين بالتزامات جريئة. و هذا التقرير - باعتباره أداة يعممها ويستعملها كل مقدمي التوجيه الحاسم - نأمل ألا يكون إلا جهدا في جملة جهود عديدة ترمي إلى تحقيق هدف مؤتمر لندن.

معالي السيد مينيستر مولر
الوزير الاتحادي للتعاون الاقتصادي
والتنمية، ألمانيا

باسم الشركاء المانحين للبرنامج الإقليمي
للتنمية والحماية للشرق الأوسط

معالي السيدة أولا تورنيس
وزيرة التعاون الإنمائي في الدانمرك

إرترين كازن
المديرة التنفيذية لبرنامج الأغذية
العالمي التابع للأمم المتحدة

ربا جرادات
المديرة العامة المساعدة لمنظمة العمل
الدولية والمديرة الإقليمية للدول العربية

هيلين كلارك
مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ورئيسة
مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية

كلمات شكر

ما كان لهذا التقييم المتعدد الأقطار للفرص الاقتصادية أن يتم بدون دعم ممثلي الحكومات المضيفة، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية، والوكالات المانحة، والمشروعات التجارية للاجئين السوريين، والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية. وقد شارك في عملية إجراء مقابلات أولية ما يقارب 120 فردا عاملا في هذه البلدان الستة - مصر والعراق والأردن ولبنان وسوريا وتركيا - وشارك ما يقارب 80 فردا في أفرقة استشارية للخبراء، إما على الصعيد الوطني أو على الصعيد الإقليمي.

وتشكل فريق البحوث من باحثين مختصين بأقطار محددة وباحثين دوليين. واعتمد البحث الميداني القطري على فريق متعدد الاختصاصات من الخبراء الوطنيين وهم: زهين المختار (العراق)، ومورات إردوغان (تركيا)، ولاوين هاويزي (العراق)، ولاما قنجراوي (سوريا)، وراني خوري (الأردن)، وأنطوان منصور (سوريا)، وهيبة مغيب (مصر)، وناصر ياسين (لبنان). ومن الباحثين الدوليين شيلي كولبيرتسن وسوزان الرزاز، اللذان دعما العمل الميداني في ثلاثة بلدان مستهدفة وأشرفا على تحليل على المستوى القطري والإقليمي لهذه البلدان، ودانييل إيجل الذي تولى مجمل جهود البحث. ويشكر الفريق معاونين لفترة الصيف تابعين للبرنامج الإنمائي هما - هبة أبوستة، من معهد الدوحة للدراسات العليا، وموريتز بول، من جامعة أكسفورد - اللذان قدما دعما لوجيستيا ممتازا للمشروع، وكان عملهما حاسما في إنجاحه. ونود أن نشكر مرفق الاستجابة دون الإقليمي التابع للبرنامج الإنمائي، ولاسيما جيسن برونيك، لتنسيقه بعناية كل مراحل هذه العملية الإقليمية وغوستافو غونزاليس لتوليه القيادة والتوجيه العامين لفريق بحوثنا طيلة مسار هذا البحث. كما نود أن نقر بالدور الهام الذي قامت به الأفرقة الإقليمية لبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة العمل الدولية بتقديمها لإسهامات ودعم قيمين خلال تنفيذ هذا المشروع.

المحتويات

10 موجز تنفيذي

18 مقدمة
20 نبذة عن أزمة اللاجئين السوريين
24 تصدي الدوائر الإنمائية للأزمة
26 الأهداف
26 البيانات
27 هذا التقرير: تقرير "تصاعدي" متعدد الأقطار

30 التحديات
31 توفير الفرص الاقتصادية
37 الاستفادة من الفرص الاقتصادية

44 تعزيز الفرص الاقتصادية نظرة عامة عن جهود الاستجابة
46 أنظمة تصاريح العمل
48 استراتيجيات العمالة البديلة
48 العمل في البنيات التحتية والأشغال الكثيفة العمالة
50 الوصول إلى المعلومات
51 تطوير المهارات
52 تمكين المشروعات التجارية
54 المناطق الاقتصادية والتجارة

56 النهج الواعدة والدروس المحددة
56 النهج الواعدة
62 الدروس المحددة

66 التوصيات
67 على الصعيد الإقليمي

70 مصر
72 العراق (منطقة كردستان العراقية)
75 الأردن
78 لبنان
80 سوريا
83 تركيا

86 المناقشة: تحويل البحوث إلى ممارسة

89 التذييل ألف الملخصات القطرية
89 مصر
91 العراق (منطقة كردستان العراقية)
93 الأردن
96 لبنان

98 سوريا
100 تركيا

102 التذييل باء – المراجعون وأفرقة الخبراء الاستشارية

107 التذييل جيم – تذييل البيانات
107 إحصاءات اللاجئين
108 بيانات البطالة

110 الحواشي

130 المراجع

© UNDP Syria

موجز تنفيذي

توسيع الفرص الاقتصادية للاجئين السوريين والمجتمعات المحلية المضيفة

مصر - العراق - الأردن - لبنان - سوريا - تركيا

© UNDP Syria

حدد "مؤتمر لندن لدعم سويا والمنطقة" المعقود في شباط/فبراير 2016، هدفا طموحا يتمثل في: توفير 1.1 مليون فرصة عمل للاجئين السوريين والمجتمعات المحلية المضيفة لهم بحلول عام 2018. والتزمت البلدان المجاورة المضيفة للاجئين السوريين - وهي مصر والعراق، والأردن، ولبنان، وتركيا - بتعهدات جريئة تفتح بمقتضاها أسواق عمالتها وتحسن البيئة التنظيمية الداخلية، وتعهد المجتمع الدولي بدعم برامج توفير فرص العمل، وإتاحة فرص الحصول على قروض بشروط ميسرة وفتح الأسواق الخارجية؛ كما تعهد ممثلو القطاع الخاص بتوفير استثمارات جديدة.

وهذا التقييم المتعلق بتوسيع الفرص الاقتصادية للاجئين السوريين والمجتمعات المحلية المضيفة في مصر والعراق والأردن ولبنان وتركيا وسوريا - الذي تأتى القيام به بفضل شراكة للبرنامج الإنمائي مع منظمة العمل الدولية، وبرنامج الأغذية العالمي وبدعم من البرنامج الإقليمي للتنمية والحماية - يوفر بحثا عمليا مستندا إلى تجارب لدعم هذه الجهود. ونستكشف من خلاله الكيفية التي يمكن بها للحكومات والفاعلين الدوليين وشركاء القطاع الخاص أن يوفروا فرصا اقتصادية جديدة ويوسعوا إمكانية الاستفادة من الفرص الاقتصادية القائمة. ويستند هذا البحث أساسا إلى ما يقارب 120 مقابلة أجريت مع ممثلي دوائر الأعمال والدوائر الحكومية، والمنظمات غير الحكومية، ودوائر المانحين والمنظمات الدولية في سوريا والبلدان الخمسة المجاورة المستضيفة للاجئين. واستكملت هذه البيانات باستعراض للدراسات القائمة. وقامت أفرقة الخبراء الاستشارية في كل بلد من البلدان الستة - بمن في ذلك ممثلو الحكومات، وفريق الأمم المتحدة القطري، والقطاع الخاص - بتقديم تعقيبات على هذا التقييم في كل مراحل تحريره.

© UNDP Syria

تيسير إمكانية الاستفادة من الفرص الاقتصادية لا بد وأن يكون عنصرا محوريا في التصدي المستدام للأزمة

والقصد من هذه الدراسة هو استخدام هذه البيانات النوعية - التي تسمح بمقارنة جوانب الأزمة ذات العلاقة بالفرص الاقتصادية في كل البلدان الستة - لدعم جهود البلدان المضيفة ودوائر المجتمع الدولي والقطاع الخاص الرامية إلى تحقيق الهدف السياسي الطموح المتمثل في توفير 1.1 مليون فرصة عمل جديدة بحلول عام 2018. ولا تقيم هذه الدراسة إمكانية توفير 1.1 مليون فرصة عمل بحلول عام 2018، أو المجالات التي ستوفر فيها فرص العمل، أو الحصة النسبية من فرص العمل الجديدة التي قد يستفيد منها اللاجئون السوريون مقارنة بالمجتمعات المحلية المضيفة، أو عدد فرص العمل التي تم توفيرها حتى الآن.

ويركز تحليلنا على التحديات التي تعيق توفير الفرص الاقتصادية والاستفادة منها، وعلى نُهج التغلب على تلك التحديات. ويتناول تحليل توفير الفرص الاقتصادية صراحة التحديات التي تواجه رجال

120 مقابلة

أجريت مع ممثلي دوائر الأعمال، والحكومات والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية في شتى أرجاء سوريا والبلدان المجاورة لها والمستضيفة للاجئين

الأعمال والمقاولين من المجتمع المحلي المضيف، واللاجئين السوريين والمشردين داخليا.

ويتناول التحليل المتعلق بالاستفادة من الفرص الاقتصادية العوامل التي تحد من قدرة المجتمعات المحلية المضيفة، واللاجئين السوريين والمشردين داخليا على العثور على الفرص المناسبة. ورغم أن النساء في هذه المجتمعات المحلية، والشباب بدرجة محدودة بقدر أكبر، يواجهون تحديات فريدة من نوعها في توفير الفرص الاقتصادية والاستفادة منها، فإن تحليل هذه التحديات الفريدة والنهج المحددة للتصدي لها يتجاوز نطاق هذا التحليل.

إن الأنشطة التي تركز على توفير الفرص الاقتصادية والتي صممت للتصدي للأزمة هي أنشطة حديثة نسبيا، وإلى حد كبير. ولذلك، فإنه من السابق لأوانه قياس فعاليتها قياسا تاما. غير أن هذا البحث حدد عدة نهج واعدة – تتمثل في أنشطة يعتقد عموما أنها ناجحة في بلد واحد على الأقل ولها خصائص تجعلها قابلة للمحاكاة في سياقات أخرى. ومن خصائصها ما يلي:

- **دعم توسيع فرص الوصول إلى أسواق الاتحاد الأوروبي.** وقد وصفت بكونها أكبر خطوة يتخذها المجتمع الدولي لتعزيز الاستثمار في الأردن ودعم العمالة السورية والأردنية.

- **تسهيل استثمار القطاع الخاص السوري.** لئن انهار الاستثمار الأجنبي المباشر نتيجة للنزاع، فإن أجواء الاستثمار الداعمة قد شجعت على تدفق رأس المال السوري الخاص إلى مصر والأردن وتركيا.

- **السماح للسوريين بإنشاء مشروعات تجارية؛ وتسهيل فرص استخدامهم للبنيات التحتية الصناعية المتاحة.** فقد عززت المشروعات السورية في مصر وتركيا قطاعات جديدة وشغلت مواطني البلد المضيف إلى جانب السوريين.

© UNDP Syria

- **توسيع وتسهيل فرص حصول اللاجئين السوريين على المعلومات.** فتبادل المعلومات الذي تتولاه المنظمات غير الحكومية والأمم المتحدة في الأردن وتركيا يدعم إمكانية توفير الفرص الاقتصادية.

- **تشجيع الأعمال التجارية عن طريق الشراء المباشر.** فالوكالات الإنسانية والإنمائية في سوريا تشجع تشجيعا مطردا الانتاج في المجتمعات المحلية المتضررة وذلك عن طريق الشراء المباشر.

- **تمويل البنيات التحتية بشروط ميسرة.** فقد نجحت برامج البنيات التحتية المحلية التي تتولاها المنظمات غير الحكومية في لبنان، وأصدر مرفق التمويل بشروط ميسرة لتوه أول قرض بشروط ميسرة يركز على البنيات التحتية في الأردن.

- **السماح للسوريين بتقديم خدمات لغيرهم من السوريين.** إذ يسمح لفنيي القطاع الطبي والمدرسين من السوريين بتقديم خدمات لغيرهم من السوريين في كل من مصر وتركيا، استثناء لقيود سوق العمل القائمة حاليا.

- **إدراج اللاجئين ومواطني البلدان المضيفة على السواء باعتبارهم مستفيدين علنيين في كل جهود البرمجة.** وفي ذلك إقرار بأن المجتمعات المحلية المضيفة تحتاج إلى المساعدة، إضافة إلى اللاجئين.

وقد وصفت أيضا الحكومات المضيفة والشركاء الإنمائيون وشركاء القطاع الخاص طائفة من التحديات التي تواجه التنفيذ الفعلي لأنشطة التصدي للأزمة وتستوفي هذه الدروس كلها ثلاثة معايير – (1) أن يكون التحدي قائما في بلدان متعددة، (2) وأن يوفر البحث نُهُجا

البيانات التي تتناقلها الألسن تفيد بأن اللاجئين والمشردين داخليا يخشون فقدان المساعدة الإنسانية إذا حصلوا على عمل

• عملية للتغلب على التحديات (3) وأن يكون من المتوقع أن يفضي تناول تحديات التنفيذ إلى تحسين جوهري لجهود التصدي للآزمة. وتشمل هذه التحديات ما يلي:

• **يصعب تنسيق برمجة التنمية في سياق التصدي للأزمات، إذ يتطلب جهودا مطردة على الصعد المحلية والوطنية والإقليمية.** ورغم وجود طائفة من الآليات الرسمية لتنسيق الأنشطة المتعلقة بالأزمة، فإن انعدام التنسيق يعرقل التصدي لها. وينبغي أن توفر الحكومات المضيفة والفاعلون الإنمائيون وشركاء القطاع الخاص قيادة واستراتيجيات واضحة.

• **ولا تكفي تصاريح العمل لتوفير فرص العمل.** إذ لا يكفي توفير تصاريح العمل لتوسيع نطاق الفرص الاقتصادية المتاحة للاجئين السوريين. ولعل من الأفضل صرف رأس المال السياسي والاقتصادي في القيام أيضا بتحسين ميادين أخرى ذات صلة بتوسيع الفرص الاقتصادية.

• **وتلزم مواءمة احتياجات التدريب المهني مع احتياجات السوق والمهارات التي يملكها السكان المستهدفون أصلا.** فبرامج التدريب المهني، رغم شعبيتها، يعتقد على نطاق واسع أنها برامج غير ناجعة. وينبغي النظر في إمكانية حصر برامج التدريب المهني في تلك البرامج التي لها صلة واضحة بالقطاع الخاص، وتحويل التدريب إلى برامج تتسم بقدر أكبر من الطابع العملي، ودمج اللاجئين السوريين في النظام الرسمي للتعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني عند الإمكان.

• **ويمكن أن تتولد عن انعدام المعلومات تصورات خاطئة تفضي إلى إساءة توجيه برمجة وسائل كسب العيش.** فنقص البيانات وعدم تعميمها يبطلان فعالية الأنشطة المتعلقة بالأزمة. وينبغي الدعوة إلى تبادل المعلومات المتاحة في محافل مفتوحة لدعم المناقشة العمومية، مع احترام خصوصية بيانات فرادى اللاجئين.

• **تصميم المساعدة الإنسانية لتشجيع العمل.** فرغم أنه لا توجد حتى الآن أي أدلة منهجية، فإن البيانات التي تتناقلها الألسن تفيد بأن اللاجئين والمشردين داخليا يخشون فقدان المساعدة الإنسانية إذا حصلوا على عمل، حتى ولو كان العمل غير كاف لتلبية احتياجاتهم. ولعل هيكلة المساعدة الإنسانية لتشجيع العمل، وإبلاغ المستفيدين بذلك، من شأنه أن يحسن فعالية مجمل جهود الاستجابة لدعم القدرة على مواجهة الأزمات.

وبالإضافة إلى تحديد النهج الواعدة، والدروس المستفادة، والتوصيات الإقليمية وتلك المحددة بقطر معين، استخلص هذا البحث عدة ملاحظات على المستوى التشغيلي فيما يتعلق بتنفيذ البرامج استنادا إلى الجهود السابقة والجارية:

1. **الفرص الاقتصادية المتاحة لمواطني البلدان المضيفة مقارنة بتلك المتاحة اللاجئين/ المشردين داخليا.** يستوجب توسيع الفرص الاقتصادية للمجتمعات المحلية المضيفة التغلب على طائفة من التحديات القائمة أصلا والتي ما فتئت تسهم في رفع مستويات البطالة في هذه البلدان (والتي لم تفد السياسات والاستراتيجيات السابقة كثيرا في التصدي لها). غير أن الأزمة ولدت زخما سياسيا إيجابيا للتعجيل بإحداث بعض التغييرات في السياسات العامة المتعلقة ببيئة الأعمال التجارية والقبول بأسواق عمل أكثر شمولا للجميع.

2. **وستظل التوترات الاجتماعية المرتبطة بالفرص الاقتصادية مشكلا قائما.** فالتباين في إمكانية الاستفادة من الفرص الاقتصادية، سواء نتيجة للعمالة في القطاع الخاص أو للأنشطة التي يمولها المانحون، ظل وسيظل يشكل مصدرا محتملا للتوتر الاجتماعي المزعزع للاستقرار بين المجتمعات المحلية المضيفة واللاجئين السوريين والمشردين داخليا.

3. **وتحد ديناميات السياسة المحلية من أنواع الإصلاحات الممكن القيام بها.** فلا مناص من أن تكون التزامات البلدان المضيفة بدعم اللاجئين السوريين عرضة لشكل من أشكال المقاومة لدى الفاعلين السياسيين والاجتماعيين.

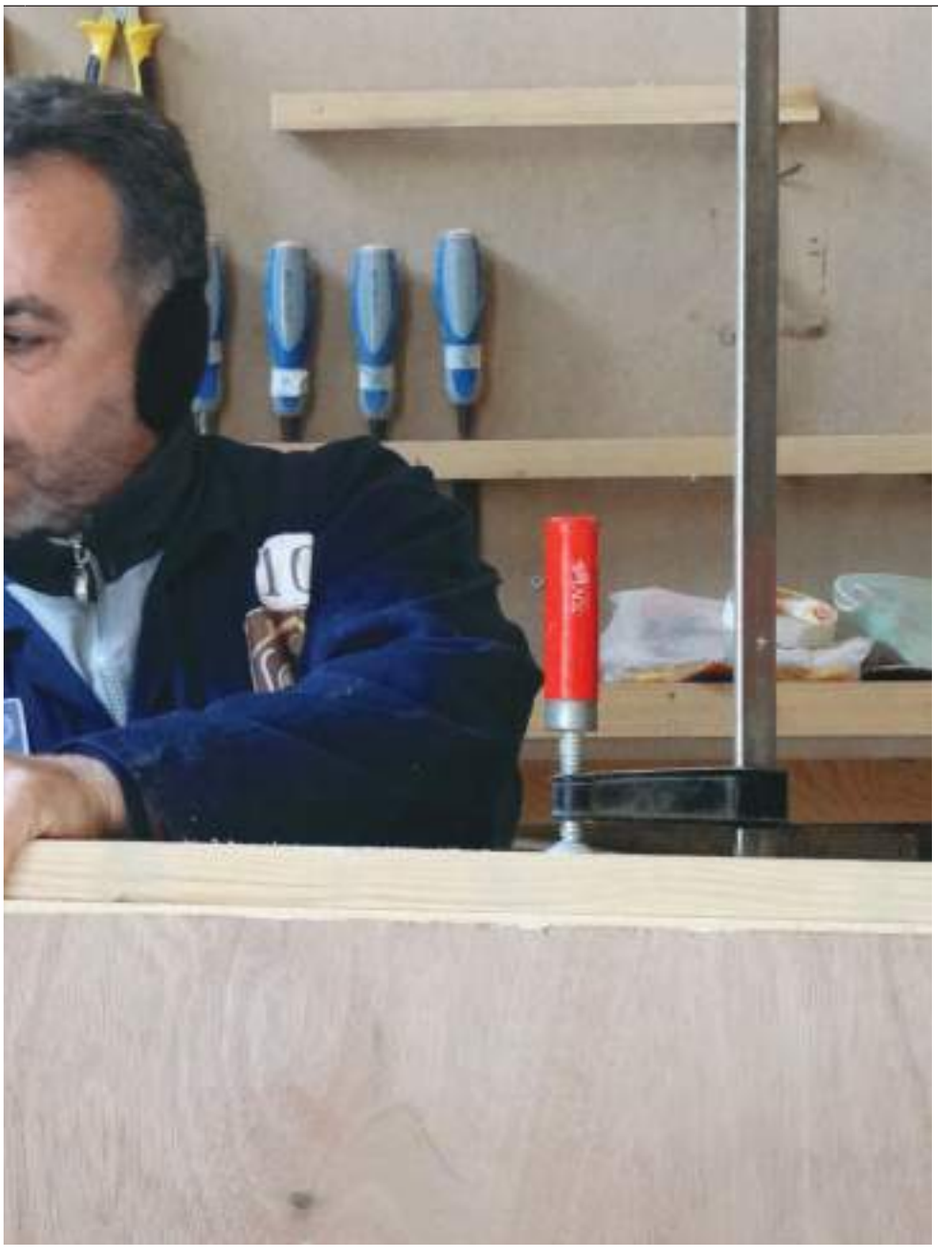

4. **فرص العمل القصيرة الأجل مقارنة بفرص العمل المستدامة.** ومن المستبعد أن يكون بالإمكان تحقيق معدل النمو الاقتصادي اللازم لتوفير 1.1 مليون فرصة عمل جديدة في هذه البلدان الستة بحلول عام 2018. وسيتطلب تحقيق الأهداف السياسية المتمثلة في توفير 1,1 مليون فرصة عمل قدرا أكبر من الاستخدام الاستراتيجي والمنسق للمبادرات القائمة والمتنافرة للتشغيل الطارئ والقصير الأجل، إلى جانب توفير الفرص الاقتصادية المستدامة.

5. **ويمكن أن تكون البنيات التحتية قطاعا مفيدا لتوليد فرص العمل، لكنها قد تواجه بعض المقاومة لدى الفاعلين الإنمائيين.** فمن المتوقع أن يكون تمويل البرمجة المستخدمة ليد عاملة كثيفة والرامية إلى بناء البنيات التحتية أو إصلاحها أو تحسينها أمرا غير مرغوب فيه لدى بعض الشركاء الإنمائيين لأن العمل بهذه البرامج في البلدان المتوسطة الدخل لا يلقى تشجيعا عموما؛ غير أنه من المحتمل أن تكون أمرا أساسيا للوفاء بوعود مؤتمر لندن. ولعل مشاريع البنيات التحتية المصممة تصميما سليما (من قبيل تلك المتضمنة لرفع مستوى مهارات المشاركين في البرامج، واستخدام التكنولوجيات المعتمدة على الموارد المحلية، وتحسين البنيات التحتية الاقتصادية التي حدت تاريخيا من النمو الاقتصادي، وتعزيز قدرات الحكومة والقطاع الخاص) من شأنه أن يدعم أيضا توسيع نطاق الفرص الاقتصادية على المدى البعيد ويحفز على توفير فرص العمل ويستحثه.

إن الغرض من هذا التقرير هو الشروع في حوار بشأن الكيفية التي تستطيع بها الحكومات المضيفة والفاعلون الدوليون وشركاء القطاع الخاص التعلم من التجارب القائمة في المنطقة كلها لدعم الجهود الرامية إلى توفير فرص العمل

6. **إدراج القطاع الخاص في جهود التصدي للأزمة.** فرغم أن إشراك القطاع الخاص في جهود التصدي للأزمة يشكل صلب خطاب بناء القدرة على مواجهة الأزمات، فإنه لا توجد حتى الآن آليات محلية أو دولية فعالة للإدراج الفعال لشركاء القطاع الخاص في جهود التصدي للأزمة.

7. **ضرورة القيام بتحليل إضافي ومنسق ووضع التزامات إقليمية تركز على توفير الفرص الاقتصادية.** فالغرض من هذا التقرير هو الشروع في حوار بشأن الكيفية التي تستطيع بها الحكومات المضيفة والفاعلون الدوليون وشركاء القطاع الخاص التعلم من التجارب القائمة في المنطقة كلها لدعم جهود توفير فرص العمل.

© UNDP Syria

ويلزم القيام لاحقا ببحث موجه بإحكام، والأمثل أن يكون بتعاون مع الفاعلين الثلاثة، للعمل على توجيه البرمجة الفعالة. وفي الوقت الذي تدخل فيه الأزمة السورية عامها السادس، يتضح أن توسيع نطاق استفادة المتضررين من الأزمة من الفرص الاقتصادية لا بد وأن تولى له الأولوية. ويظل توفير فرص العمل وسبل العيش المستدامة أنجع سبيل لبناء القدرة على الاعتماد على الذات وصون كرامة اللاجئين والمجتمعات المحلية المضيفة.

ومن الواضح أيضا أن الاستجابة الحالية، رغم ما حالفها من نجاح مؤخرا، يحتمل ألا تكون كافية. وستستفيد جهود تحقيق الأهداف السياسية لمؤتمر لندن من تعزيز التنسيق بين الشركاء الإنمائيين، ومن إشراك القطاع الخاص، والدمج الفعلي لجهود المساعدة الإنمائية والمساعدة الإنسانية على جميع الأصعدة. لكن توفير 1.1 مليون فرصة عمل جديدة سيتطلب إرادة سياسية لسن إصلاحات قد لا تحظى بسند شعبي في كل من البلدان المضيفة للاجئين (من قبيل زيادة المرونة في أنظمة سوق العمل) والبلدان المتقدمة النمو (من قبيل زيادة التمويل المتعدة السنوات لموارد العمل الإنساني والإنمائي، والحد السريع من القيود المفروضة على التجارة).

مقدمة

© UNDP Syria

التزم المشاركون في مؤتمر لندن لعام 2016، [1] بحشد الموارد المالية الضرورية والدعم السياسي الداخلي لتوفير "ما يصل إلى 1.1 مليون فرصة عمل للاجئين من سوريا ومواطني المجتمعات المضيفة في المنطقة بحلول سنة 2018".[2]

والتزمت البدان المجاورة المضيفة للاجئين السوريين "التزاما جريئا ...بأن تفتح أسواق العمل فيها أمام اللاجئين، و[ان] تحسن تشريعاتها وبيئة الاستثمار في بلدانها؛[3]" وتعهد المجتمع الدولي بدعم "برامج التوظيف"، "وتوفير قروض ميسرة" و"فتح الأسواق الخارجية"، لتوفير فرص العمل في القطاعين الحكومي والخاص؛"[4] وأبدى ممثلو الجهات الفاعلة في القطاع الخاص رغبتهم في توفير استثمارات جديدة.[5]

والهدف من هذا التقرير هو تقديم أدلة عملية ومستندة إلى التجربة لدعم جهود هذه الجهات الفاعلة الثلاث - البلدان المضيفة والمجتمع الدولي، والقطاع الخاص - الرامية إلى تحقيق هذا الهدف الطموح المتمثل في توفير 1.1 مليون فرصة عمل بحلول عام 2018. ولا يقيم هذا التقرير إمكانية توفير هذا القدر من فرص العمل [6]، أو المجالات التي ستوفر فيها فرص العمل، (إذ أن أعمال مؤتمر لندن نفسها التزمت الصمت بشأن هذا الموضوع)،[7] كما لا يقيم الحصة النسبية لفرص العمل الجديدة التي قد يستفيد منها اللاجئون السوريون مقارنة بمواطني البلدان المضيفة [8] أو عدد فرص العمل التي تم توفيرها حتى الآن..

وإنما الغرض من هذا التقرير تحديدا هو استشفاف نُهُج من شأنها أن توسع "الفرص الاقتصادية" - التي تشمل مباشرة الأعمال الحرة، والمهن الحرة والعمالة النظامية في الشركات - سواء للاجئين السورين أو للمشردين (للنازحين) داخلياً، أو لمواطني البلدان المضيفة. ويستكشف البحث التحديات التي تعترض سبيل توفير الفرص الاقتصادية والاستفادة منها، ويدرس كيفية التغلب على هذه التحديات، ويستند إلى التجارب الناجحة القائمة في المنطقة كلها.

ويركز هذا التحليل على ستة بلدان في المنطقة تستضيف السوريين النازحين بسبب الأزمة وهي: مصر؛ والأردن؛ والعراق، وتحديدا منطقة كردستان العراقية؛ ولبنان؛ وتركيا وسوريا نفسها. وتستضيف البلدان الخمسة المجاورة في الوقت الراهن ما يقارب 5 ملايين لاجئ سوري،[9] وتستضيف المجتمعات المحلية في شتى أنحاء سوريا ما تقديره 6.3 ملايين مشرد (نازح) داخلي. [10] ورغم أن مؤتمر لندن لم يدرج سوريا صراحة في عداد المستفيدين من 1.1 مليون فرصة عمل منشودة، فإن دعم استفادة السوريين داخل سوريا من فرص العمل جزء لا يتجزأ من نهج شامل تجاه الوفاء بالتزامات لندن، إذ أن توسيع نطاق الفرص المتاحة داخل سوريا كلما كان ذلك ممكنا من شأنه أن يخفف عبء توفير فرص العمل في البلدان المجاورة.[11]

6.3 ملايين

مشرد (نازح) داخلي تستضيفهم المجتمعات المحلية في شتى أنحاء سوريا

نبذة عن أزمة اللاجئين السوريين

شردت الأزمة السورية ما يقارب خمسة ملايين لاجئ سوري في مصر والعراق والأردن ولبنان وتركيا،[12] وثمة ما تقديره 6.3 ملايين مشرد (نازح) إضافي داخل سوريا، أي ما يعادل 40 في المائة من تقديرات مجموع سكان سوريا.[13] وفي تركيا أكبر عدد يؤويه بلد واحد من اللاجئين السوريين - أي ما يقارب 2.9 مليون لاجئ سجلوا باعتبارهم "تحت الحماية المؤقتة"،[14]، وهو ما لا يتعدى 3.5 في المائة من السكان.[15] وفي لبنان، يعادل المليون لاجئ سوري ما يزيد على 17 في المائة من السكان،[16] وإن كانت تقديرات الحكومة تفيد بأن ثمة أعدادا إضافية من اللاجئين السوريين غير المسجلين تقدر بحوالي نصف مليون لاجئ سوري.[17] أما اللاجئون السوريون في الأردن البالغ عددهم 650 000 لاجئ تقريبا فيمثلون ما يقارب 9 في المائة من مجموع السكان؛[18] وتفيد حكومة الأردن بوجود عدد إضافي من اللاجئين غير المسجلين يقدر بحوالي 600 000 لاجئ غير مسجل.[19] أما منطقة كردستان العراقية فتستضيف ما يقارب مليون مشرد (نازح) داخلي عراقي،[20]

الشكل 1.1: نمو عدد اللاجئين السوريين والسكان المشردين (النازحين) داخلياً في المنطقة
ملاحظة: انظر النص السابق والتذييل جيم للاطلاع على مناقشة لمصادر البيانات.

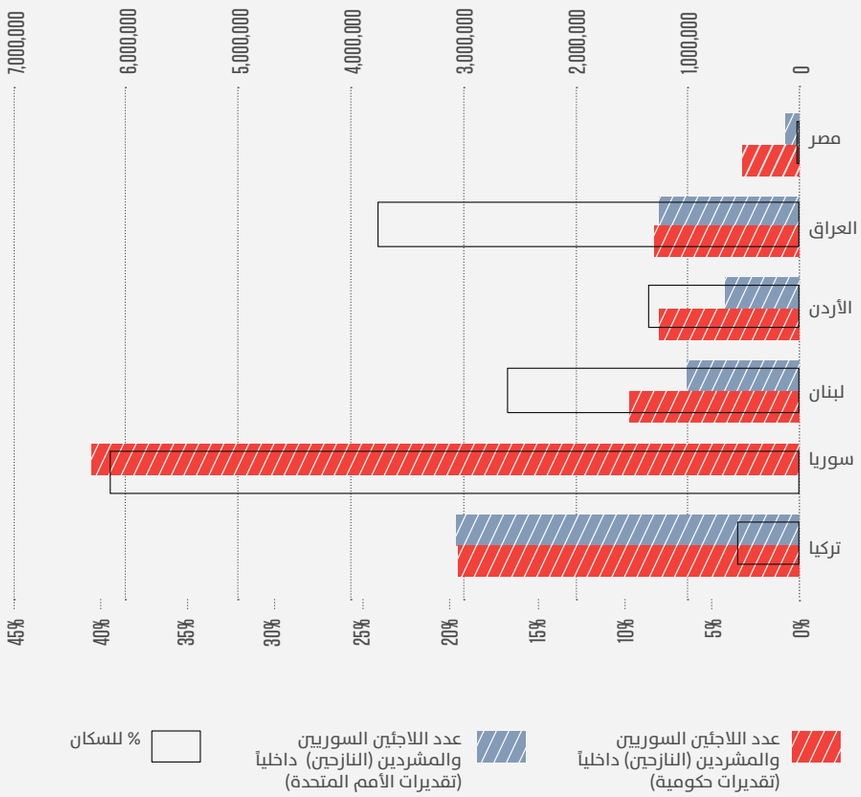

الشكل 1-2 : نمو عدد اللاجئين السوريين والسكان المشردين (النازحين) داخلياً في المنطقة

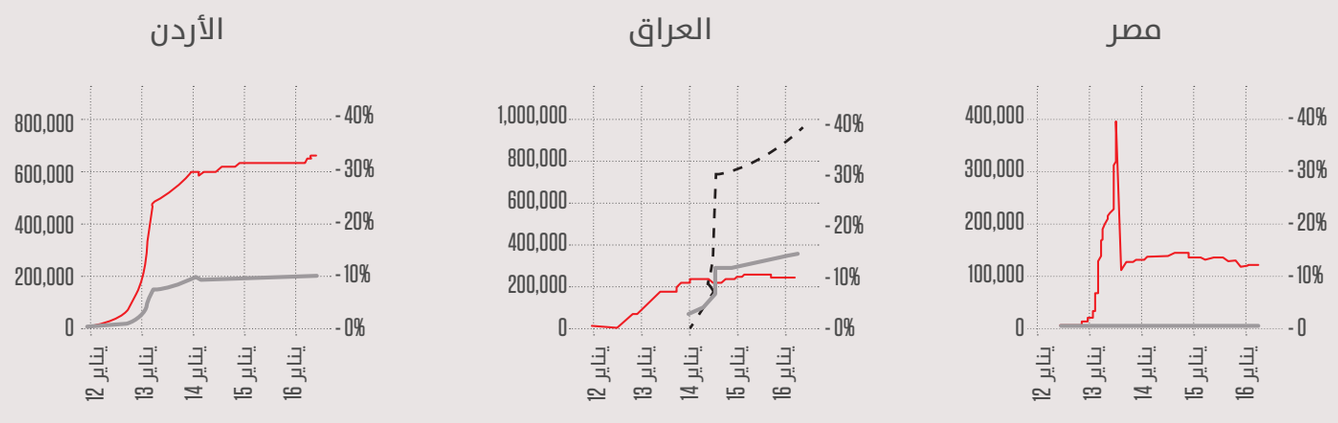

10% فقط

من اللاجئين السوريين يعيشون في المخيمات

@UNDP Jordan

بالإضافة إلى ما يقارب 250,000 ألف لاجئ سوري،[21] وهو ما يعادل 24 في المائة تقريبا من سكان منطقة كردستان العراقية.[22] ويوجد في مصر حوالي 115 000 لاجئ سوري مسجل،[23] وإن كانت تقديرات حكومة مصر تفيد بأن العدد الفعلي للاجئين السوريين يقارب 500 000.[24]

ويقدم الشكل 1-1 مقارنة لمجموع عدد اللاجئين والمشردين (النازحين) داخلياً في كل بلد، مدرجا تقديرات الأمم المتحدة والحكومات.

واستنادا إلى تقديرات الأمم المتحدة، يحسب حجم اللاجئين والمشردين (النازحين) داخلياً مقارنة بحجم السكان المضيفين (النسبة المئوية من السكان). ويصف الشكل 1-2 التوسع السريع لهؤلاء اللاجئين والمشردين (النازحين) داخلياً منذ بداية الأزمة في أواخر عام 2011.

ملاحظة: انظر التذييل باء للاطلاع على مناقشة لمصادر البيانات.

تركيا

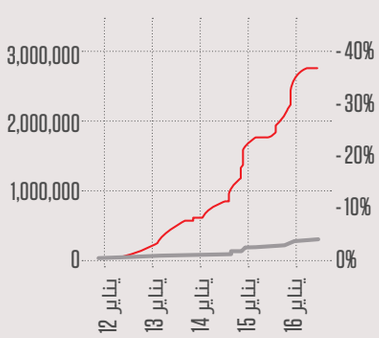

سوريا

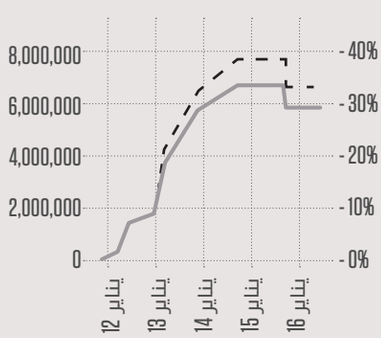

لبنان

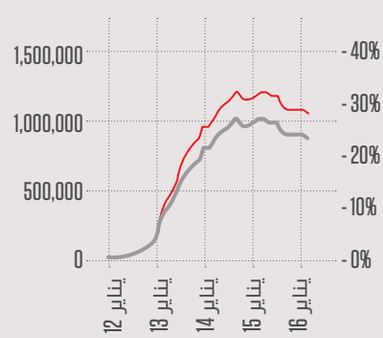

واستقر اللاجئون بالدرجة الأولى في المناطق الحضرية، لأسباب اقتصادية واجتماعية وأسباب تتعلق بالسياسة العامة في آن واحد، (مثلا، شجعت الحكومات الوطنية ووكالات الأمم المتحدة الدمج في المناطق الحضرية.[25] ولا تعيش في المخيمات إلا أقلية من اللاجئين السوريين - ما يقارب 10في المائة - ولا توجد أي مخيمات للاجئين السوريين في مصر أو لبنان.[26] ويوجد عدد كبير من السوريين المشردين (النازحين) داخلياً في المخيمات، وإن كانت الأغلبية العظمى منهم قد وجدت مأوى في أماكن أخرى.[27]

الشكل 1-3 الظروف الاقتصادية للاجئين السوريين ومواطني البلدان المضيفة

ملاحظة: * تشير إلى أن البيانات غير متاحة. انظر التذييل جيم للاطلاع على تفاصيل إضافية.

السكان الذين يعيشون تحت عتبة الفقر

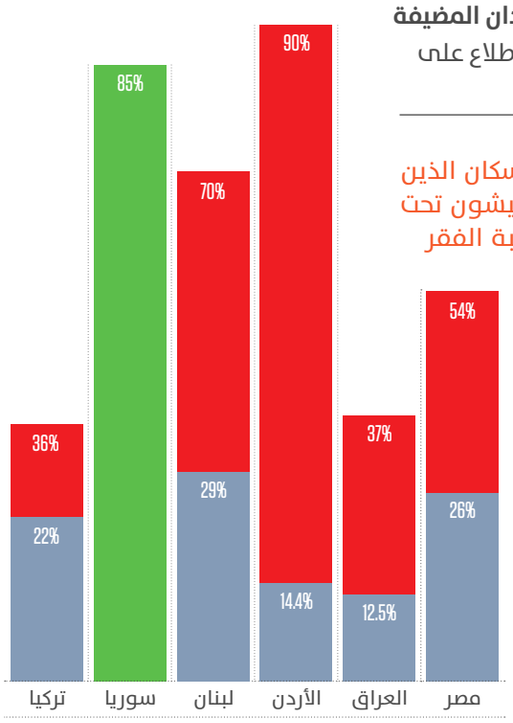

حصة اللاجئين في المخيمات

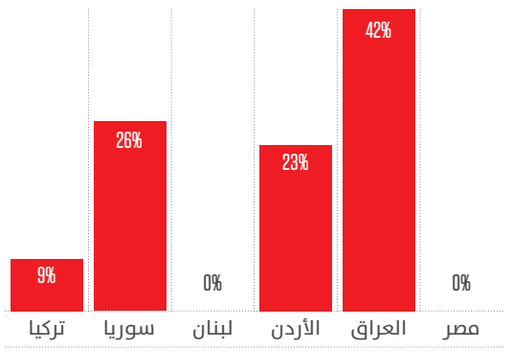

معدل المشاركة في القوة العاملة

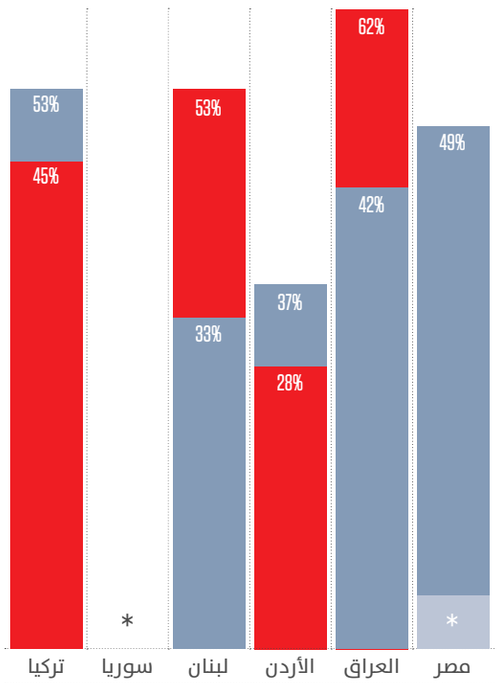

معدل البطالة

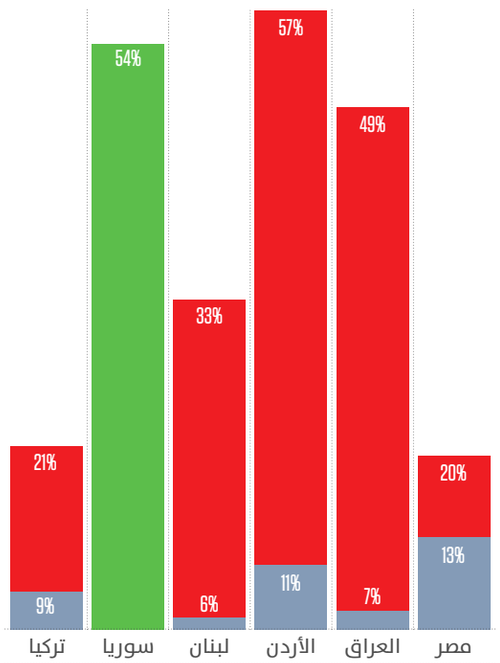

المجتمعات المحلية المضيفة والمشردون

(النازحون) داخلياً واللاجئون

المعدل العام

تفيد التقارير بأن السوريات يقمن، نتيجة للأزمة، "بأدوار ومسؤوليات جديدة فيما يتعلق بوسائل كسب العيش"

ورغم هذا الاندماج الجغرافي، فإن اللاجئين يعانون من معدلات فقر مفرطة - إذ أن 70 في المائة من اللاجئين هم دون عتبة الفقر في لبنان، مقابل 68 في المائة في الأردن، و54 في المائة في مصر، و37 في المائة في منطقة كردستان العراقية. ورغم ما للاجئين من معدل مشاركة في القوة العاملة مشابه لمواطني البلدان المضيفة، فإن معدلات البطالة في صفوفهم أعلى بكثير من معدلات بطالة مواطني البلدان المضيف، كما يتبين ذلك من الشكل 1-2.

وتفيد التقارير بأن السوريات يقمن، نتيجة للأزمة، "بأدوار ومسؤوليات جديدة فيما يتعلق بوسائل كسب العيش".[28] وفي حين كانت الأسر المعيشية التي تعيلها أنثى أمرا نادرا قبل الأزمة، تفيد التقارير بأن ثلث الأسر المعيشية في سوريا ترأسها امرأة وربع الأسر المعيشية للاجئين السوريين في المنطقة ترأسها امرأة [29] وتوحي أدلة أحدث عهدا بأن ما معدله 40 في المائة من الأسر المعيشية في أوساط اللاجئين، في بعض هذه البلدان، قد ترأسها امرأة في الوقت الراهن.[30]

وما فتئ الأثر الاقتصادي لهذا التدفق السريع للاجئين السوريين على مواطني البلدان المضيفة يشكل موضوع جدل كبير، وإن لم تكن ثمة، حتى الآن، أي دراسة شاملة لآثار اللاجئين.[31] وركز معظم الخطاب العام على الآثار السلبية، ولاسيما منها زيادة التنافس على العمل المتدني الأجر، وزيادة أسعار الغذاء والسكن، واشتداد الضغط على الخدمات العامة.[32] غير أن تدفق المساعدة الإنسانية أدى في بعض الحالات، حسبما أفادت به التقارير، إلى تعزيز هذه الاقتصادات المتأثرة بشدة من عدم الاستقرار وانعدام اليقين الناجمين عن الأزمة.[33] وفي حالة لبنان، رغم ما كان للأزمة السورية من أثر سلبي واضح على الاقتصاد، [34]' "فإن تدفق اللاجئين قد ساعد الاقتصاد اللبناني على الصمود أمام الآثار السلبية للحرب الأهلية لدى الجيران" إذ أصبحوا مستهلكين مهمين للسلع والخدمات اللبنانية التي يدفعون ثمنها بصرف المدخرات، وإيرادات العمالة، والتحويلات المالية والمساعدة الإنسانية.[35] وتفيد التقارير بأن اللاجئين قد أفادوا أيضا الاقتصاد التركي، إذ يرجع لهم الفضل في حدوث نمو سريع وغير متوقع في عام 2015. [36] وبينما غذى هروب رؤوس أموال اللاجئين وخبرتهم في القطاع الخاص نمو مشروعات تجارية جديدة في الأردن ولبنان وتركيا؛[37] كانت مشروعات اللاجئين السوريين في بلدان أخرى، من قبيل لبنان، مشروعات تركز على الخدمات المحلية عادة (من قبيل البقالة والمخابز).[38] وقد استدل بعض الملاحظين بالأثر الإيجابي للاجئين السوريين على النشاط الصناعي في الأردن وتركيا،[39] وتزايد الطلب على السلع المحلية،[40] والمنافع غير المباشرة المترتبة على المساعدة الإنسانية المتدفقة إلى اللاجئين السورين،[41] فخلصوا إلى القول إن ثمة أدلة متزايدة على أن "اللاجئين السوريين يسهمون إيجابا في اقتصادات البلدان المضيفة".[42]

في تركيا أكبر عدد يؤويه بلد واحد من اللاجئين السوريين - أي ما يقارب 2.75 مليون لاجئ سجلوا باعتبارهم "تحت الحماية المؤقتة"

تصدي الدوائر الإنمائية للأزمة

لقد أصبحت أهمية إدراج التنمية في أنشطة المساعدة الإنسانية الجارية لدعم الأفراد المتأثرين بالأزمة السورية، أمرا مسلما به على نطاق واسع. فبحلول عام 2013، تبين أن أزمة إنمائية قد بدأت في النشوء إلى جانب الأزمة الإنسانية، وأنه سيلزم توفير مساعدة إنمائية لدعم كل من اللاجئين ومواطني البلدان المضيفة في كل المنطقة.[43] وأضفي الطابع الرسمي على دمج الجهود الإنسانية والإنمائية في الخطة الإقليمية للاجئين والقدرة على مواجهة الأزمات في عام 2014، وإن كانت الجهات الفاعلة في المجال الإنساني قد شرعت فعلا في البرمجة التي تركز على توسيع نطاق الفرص الاقتصادية.[44]

وفي عام 2015، في إطار مبادرة واسعة لتحسين قدرة المجتمعات المحلية المتضررة من الأزمة على مواجهة الأزمات، التزم كبار الممثلين الحكوميين من البلدان المضيفة والمجتمع الدولي في منتدى التنمية لتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات بـ "تعزيز الأساس القانوني والبرامجي للفرص الاقتصادية – والارتقاء بها بدرجة كبيرة – للمجتمعات المحلية المتأثرة" [45] ودعت عدة اقتراحات قدمت خلال عام 2015 الحكومات الأجنبية إلى إزالة القيود المفروضة على أسواق الصادرات؛ كما دعت حكومات البلدان المضيفة إلى إزالة القيود القائمة (من قبيل قلة تراخيص العمل، وصعوبات إنشاء مشروعات تجارية جديدة، وأجور الحد الأدنى)؛[46] واقترحت شراكات استباقية بين القطاعين الخاص والعام. ومن المقترحات البارزة تشكيل "مناطق اقتصادية توفر للاجئين السوريين فرص عمل واستقلالا ذاتيا، وتحضن مشروعات تجارية إعدادا للإنهاء المحتمل للحرب الأهلية في سوريا، وتعين الأردن على تحقيق تطلعاته في مجال التنمية الصناعية".[47] ومن العناصر الرئيسية في هذه المناقشة الاعتراف بأن الأعداد الوفيرة من الفنيين المهرة (من قبيل عمال البناء، والعمال الزراعيين، والمدرسين والأطباء والإداريين) والأشخاص الذين لهم دراية مؤكدة بالأعمال التجارية في صفوف اللاجئين السوريين بإمكانها أن توفر فرصا اقتصادية للاقتصادات المحلية إذا استغلت استغلالا فعالا.[48]

تفيد التقارير بأن اللاجئين قد أفادوا أيضا الاقتصاد التركي، إذ يرجع لهم الفضل في حدوث نمو سريع وغير متوقع في عام 2015

WFP/
Roberto Masiero

WFP/
Giulio d'Adamo

وبادر مؤتمر لندن إلى تحريك موجة من الأنشطة في المنطقة كلها. وشملت اتفاق الأردن، الذي صدر بعد مؤتمر لندن بفترة قصيرة، والذي تعهدت فيه الأردن بتحسين بيئة الأعمال والاستثمار فيها وتوسيع نطاق الفرص الاقتصادية المتاحة للاجئين السوريين استجابة للالتزامات الدولية بتوفير التمويل بشروط ميسرة وتوسيع فرص الوصول إلى أسواق الصادرات.[49] وحقق هذا الاتفاق نجاحا كبيرا بمنح البنك الدولي في أيلول/سبتمبر 2016 لقرض بشروط ميسرة قدره 300 مليون دولار ''لدعم جهود الأردن الرامية إلى تحسين بيئة الاستثمار، وجلب المستثمرين، وإصلاح سوق العمل وفتحه أمام القوة العاملة السورية للمساهمة في النمو الاقتصادي''.[50] أما بيان لبنان حول إعلان النوايا الذي أصدره لبنان تتويجا لمؤتمر لندن، فأشار إلى أن بالإمكان توفير 000 300 إلى 000 350 فرصة عمل عن طريق الاستثمارات في البلديات والبرامج المدعومة لتوفير العمل المؤقت، وتحسين فرص الوصول إلى الأسواق، والعمل في مشاريع البنيات التحتية.[51] وأقر بيان مماثل لتركيا، وإن لم تصغه الحكومة التركية نفسها، بالتزام تركيا بالتوظيف الرسمي للمدرسين السوريين وأخصائيي الصحة السوريين، وسنت تركيا تشريعات من شأنها توفير فرص الوصول إلى سوق العمل لما تقديره مليون لاجئ سوري.[52]

يتناول تحليلنا للتحديات التي تعيق توفير الفرص الاقتصادية مباشرة دراسة التحديات التي يواجهها رجال الأعمال والمقاولون في المجتمعات المحلية المضيفة، وفي مجتمعات اللاجئين والمشردين (النازحين) داخلياً من السوريين

أهداف: هذا التقرير

إن الهدف الرئيسي لهذه الدراسة هو توفير توجيه عملي - للبلدان المضيفة والجهات القائمة على التنمية والقطاع الخاص - يكون من شأنه أن يدعم الجهود الرامية إلى توفير فرص اقتصادية للاجئين السوريين والمشردين (النازحين) داخلياً والمجتمعات المحلية التي تستضيفهم. ولتحقيق ذلك، تتناول هذه الدراسة أربع مسائل مترابطة هي:

1. التحديات: ما هي التحديات التي يواجهها مواطنو البلدان المضيفة، واللاجئون السوريون والمشردون (النازحون) داخلياً في سبيل الحصول على فرص اقتصادية وتوفير تلك الفرص؟

2. التصدي للأزمة: ما هي الأنشطة الرئيسية التي تركز على توفير الفرص الاقتصادية في سبيل التصدي للأزمة؟

3. النهج الواعدة والدروس المحددة: ما هي الأنشطة الواعدة في التصدي للأزمة؟ وما هي جوانب القصور أو الثغرات الرئيسية في الأنشطة القائمة؟

4. التوصيات: استنادا إلى الأدلة العملية المتاحة، ما هي أنواع الإجراءات الممكن إنجازها والتي يمكن اتخاذها لتوسيع الفرص الاقتصادية- من قبيل رسم الحكومات المضيفة للسياسات، ووضع المانحين الدوليين للبرامج، وقيام الحكومات الأجنبية باستثمارات؟

البيانات

يقوم تحليلنا إلى حد كبير على بيانات نوعية يمكن تقسيمها إلى نوعين عامين: أولها سلسلة من المقابلات النوعية شبه المهيكلة التي تقارب في مجموعها 120 مقابلة مع الخبراء في الجوانب الإنسانية والإنمائية للأزمة في مصر والأردن ومنطقة كردستان العراقية ولبنان وسوريا وتركيا. وقد أجريت 20 إلى 30 مقابلة في كل بلد مع وكالات الأمم المتحدة، وممثلين حكوميين في البلدان المضيفة، وممثلي الوكالات المانحة والحكومات الأجنبية داخل البلد، والمشروعات التجارية للبلد المضيف والمشروعات التجارية للاجئين السوريين، والمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية. وجمع البيانات فريق من ستة خبراء (خبير من كل بلد)، بتنسيق وثيق مع خبيرين إقليميين لضمان القابلية للمقارنة، من خلال

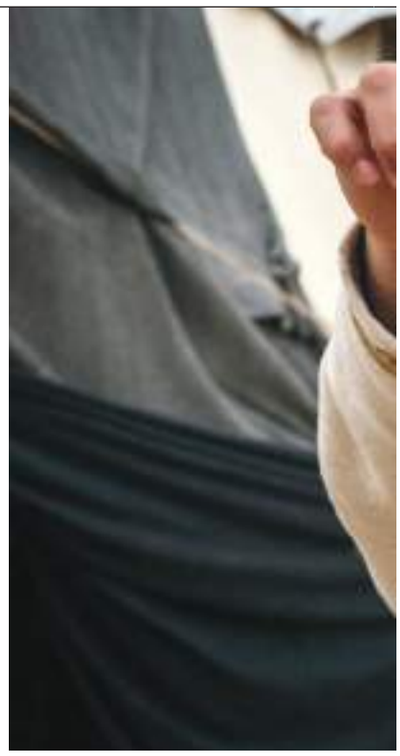

WFP/
Giulio d'Adamo

استخدام بروتوكولات موحدة وشبه مهيكلة في المقابلات صيغت خلال حلقة عمل استهلالية للبحث.[53] ورغم بذل جهود دؤوبة لإدراج فاعلين من القطاع الخاص - على الصعيدين المحلي والدولي - في المقابلات، فإن نسبة تمثيليهم كانت أقل من المطلوب عموما؛ ونوقشت هذه المسألة بقدر أكبر من التفصيل في الفصل 6. وحددت في التذييل ألف المقابلات المدرجة في هذا البحث.

والنوع الثاني هو سلسلة من المناقشات داخل أفرقة تركيز مهيكلة خاصة بقطر معين - سميت أفرقة الخبراء الاستشارية التي شملت طائفة من ذوي المصلحة، بما في ذلك ممثلو الحكومات المضيفة ووكالات الأمم المتحدة والبلدان المانحة والمنظمات غير الحكومية وشركات القطاع الخاص. وجرت استشارة هذه الأفرقة الاستشارية للخبراء في بداية العمل الميداني في كل بلد، لبناء الدعم للمشروع وفرز قائمة الجهات التي ستجري مقابلتها داخل البلد والتماس منظورات بشأن أهداف البحث الرئيسية الأربعة. وأجريت مشاورات بانتظام في الأسابيع التالية، وشملت جلسات إحاطة بشأن نتائج الدراسات الوسيطة ونطاقها حتى تبدي الأفرقة تعليقاتها عليها. وترد قائمة المشاركين في التذييل باء.

واستكملت هذه البيانات النوعية بطائفة واسعة من التحليلات والتقارير التي أجريت مؤخرا بشأن الفرص الاقتصادية في هذه البلدان، والتي نشرتها مجموعة متنوعة من المنظمات الدولية (من قبيل الأمم المتحدة، والبنك والدولي وغيرهما) ومؤسسات معنية بالبحوث والسياسات في هذه البلدان الستة. واسترشد بهذه البيانات في تصميم النهج المتبع في البحث واستشهد بها في مقامات شتى من هذا التقرير.

رغم بذل جهود دؤوبة لإدراج فاعلين من القطاع الخاص - على الصعيدين المحلي والدولي - في المقابلات، فإن نسبة تمثيلهم كانت أقل من المطلوب عموما

WFP/
Giulio d'Adamo

هذا التقرير: تقييم تصاعدي متعدد الأقطار

ولتحقيق هدف هذا البحث - المتمثل في تقديم أدلة عملية ومستندة إلى التجربة لدعم الجهود الرامية إلى تحقيق الهدف السياسي الطموح لمؤتمر لندن والمتمثل في توفير 1.1 مليون فرصة عمل جديدة بحلول عام 2018 - نعتمد على نهج تقييم "تصاعدي" على النحو الوارد تلخيصه في الشكل 1-4. ويتيح لنا هذا النهج استخدام البيانات القطرية المتاحة، والتي نوقشت للتو أعلاه، للقيام في آن واحد بصوغ توصيات محددة بقطر وأخرى إقليمية من أجل بلوغ هدف مؤتمر لندن.

والعنصر الأول من هذا النهج التصاعدي تحديد التحديات سواء من حيث توفير الفرص الاقتصادية لكل بلد من البلدان الستة أو من حيث إتاحة إمكانية الاستفادة منها، وهذا هو مصب اهتمام الفصل 2. وبالإضافة إلى وصف التحديات المستوطنة في هذه البلدان ككل، والتي كانت في معظمها قائمة قبل الأزمة، سندرس التحديات المحددة التي يواجهها اللاجئون والمشردون (النازحون) داخلياً، فاصلين عند الإمكان وحسب الاقتضاء التحديات المحددة التي تواجهها كل مجموعة من هاتين المجموعتين. ويتناول تحليلنا للتحديات التي تعيق توفير الفرص الاقتصادية مباشرة دراسة التحديات التي يواجهها رجال الأعمال والمقاولون في المجتمعات المحلية المضيفة، وفي مجتمعات اللاجئين والمشردين (النازحين) داخلياً من السوريين. ويتناول التحليل المتعلق بالاستفادة من الفرص الاقتصادية العوامل التي تحد من قدرة المجتمعات المحلية المضيفة، واللاجئين والمشردين (النازحين) داخلياً من السوريين على إيجاد الفرص المناسبة. ورغم أن النساء في هذه المجتمعات المحلية، والشباب بدرجة محدودة بقدر أكبر، يواجهون تحديات فريدة من نوعها في توفير الفرص الاقتصادية والاستفادة منها، فإن تحليل هذه المسائل يتجاوز نطاق هذا التحليل.

الشكل 1-4 : نظرة عامة عن النهج التصاعدي

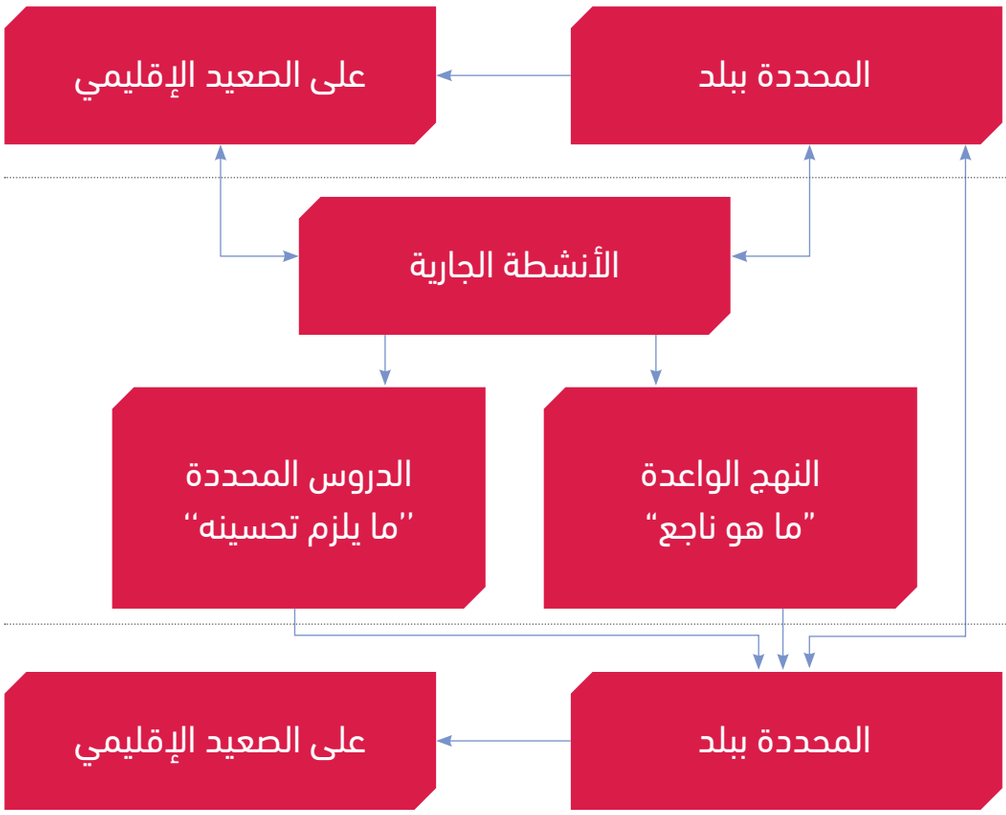

التحديات:
- العمال
- المقاولون
- الحكومات المضيفة

الأنشطة:
- الأبعاد القانونية
- سوق العمل
- الاستثمار/القطاع الخاص
- الخطة الحكومية
- التعاون الإنمائي

التوصيات:
- الحكومات المضيفة
- الشركاء الإنمائيون
- شركاء القطاع الخاص

WFP/
Inger Marie Vennize

الهدف هو تحديد النُّهُج التي تبدو واعدة، في بلد واحد على الأقل، والنهج التي تكتنفها على الدوام ثغرات وتحدها قيود

WFP/
Roberto Masiero

أما العنصر الثاني في هذا النهج والذي ينصب عليه الفصلان 3 و 4 فهو استعراض للأنشطة الجارية للتصدي للأزمة في كل بلد، وتحديد ما يبدو أنه ناجع وما هو يبدو أنه ليس كذلك استنادا إلى مجموعة البيانات النوعية في الدراسة. والهدف هو تحديد النهج التي تبدو واعدة، في بلد واحد على الأقل، والنهج التي تكتنفها على الدوام ثغرات وتحدها قيود.

ثم يناقش الفصل 5 التوصيات التي تخلص إليها هذه الدراسة - سواء منها التوصيات المحددة بقطر أو التوصيات المعممة التي تشمل كل هذه البلدان. والهدف هو تقديم توجيهات للحكومات المضيفة، والفاعلين الإنمائيين والبلدان المانحة وشركاء القطاع الخاص بشأن الخطوات العملية التي يمكن لهذه البلدان الستة أن تخطوها من أجل تحقيق أهداف مؤتمر لندن. وبدل تقديم توجيه محدد للغاية بشأن القطاعات اللازم الاستثمار فيها في إطار البرامج المزمع تنفيذها، صيغت هذه التوصيات لتمكين هذه الجهات الفاعلة الثلاث من تحديد الأنواع العامة من النهج التي يحتمل أن تكون فعالة.

ويختتم الفصل الأخير، الفصل 6، بوصف الخطوات التالية في تنفيذ هذه التوصيات. ونبرز في هذا المقام بعض التحديات الرئيسية والقرارات الصعبة التي يحتمل أن تواجهها هذه الجهات الفاعلة في جهودها الرامية إلى تحقيق أهداف التشغيل الطموحة المنصوص عليها في مؤتمر لندن.

التحديات

ما فتئ توفير الفرص الاقتصادية الكافية يشكل مسألة من المسائل الشائكة التي تواجه المنطقة حتى قبل أزمة اللاجئين. ونعت بكونه " القضايا تحديا في المنطقة [العربية]" عشية أزمة اللاجئين. [54] ومن النتائج الأولية لغياب الفرص الاقتصادية الذي يعكس استعصاء متاعب الشباب في سعيهم إلى الحصول على فرصة عمل في كل المنطقة اتساع الهوة بين معدل البطالة العام ومعدل بطالة الشباب.[55] وكما يتضح من الشكل 2-1 الذي يورد بيانات ما قبل الأزمة بشأن معدلي البطالة العامة وبطالة الشباب في المجتمعات المحلية المضيفة،[56] فإن معدل البطالة في صفوف الشباب كثيرا ما فاق ثلاث مرات معدل البطالة لدى مجموع السكان عندما بدأت الأزمة.

ولئن كانت الظروف أحسن حالا عموما في تركيا، فإن بطالة الشباب التركي ظلت تلامس ضعف المتوسط الوطني طيلة عقود.[57]

وفي الوقت الراهن، تواجه هذه الاقتصادات تحديات إضافية تتمثل في استيعاب أعداد غفيرة من اللاجئين والمشردين داخليا من السوريين في خضم أزمة عطلت التجارة والاستثمار. والنتيجة، كما تتبين من الشكل 2-1 هي الزيادة الكبيرة في البطالة في البلدان المجاورة لسوريا وارتفاع معدلات البطالة في صفوف المجتمعات المحلية للاجئين. وقد ساءت بشدة الظروف الاقتصادية في سوريا المنكوبة بالحرب، حيث بلغت تقديرات معدل البطالة 60 في المائة، ويفترض أنها تجاوزت هذا المعدل في صفوف المشردين داخليا.[58]

الشكل 2 - 1 : معدلات البطالة في صفوف البلدان المضيفة واللاجئين والمشردين داخليا من السوريين

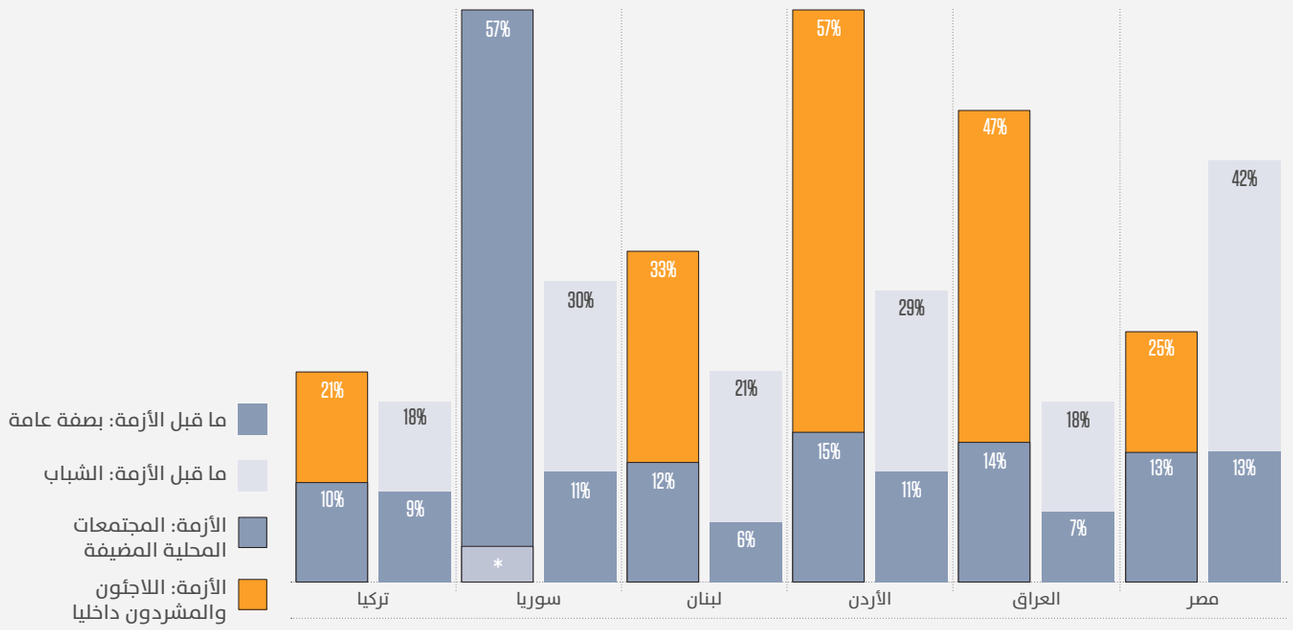

ملاحظة: تعود بيانات ما قبل الأزمة المتعلقة بمعدلات البطالة في البلد المضيف إلى عام 2012 بالنسبة لمنطقة كردستان العراقية (RAND CORPORATION 2014) وإلى عام 2014 فيما يتعلق ببقية البلدان (WORLD BANK 2016). وتتعلق معدلات البطالة خلال الأزمة بعدة أعوام من عام 2014 إلى عام 2016 حسبما هو مبين في التذييل جيم. ولا تتيح البيانات المتاحة بشأن البطالة في سوريا تقسيم المجتمعات المحلية المضيفة مقارنة بالمشردين (بالنازحين) داخلياً.

WFP/
Dina El Kassaby

ويستكشف هذا الفصل العوامل التي تعيق قدرة: (1) مؤسسات القطاع الخاص على توفير الفرص الاقتصادية (أي العوامل التي تحد من طلب المشروعات لليد العاملة، أي ''جانب الطلب'' من سوق العمل) (2) وقدرة الأفراد على الاستفادة من الفرص الاقتصادية (''جانب العرض'' من سوق العمل).[59] وقد بذلت جهود فعلا لمعالجة معظم هذه التحديات بشكل من الأشكال أو معالجتها كلها. ويشكل وصف هذه الجهود مصب اهتمام الفصل التالي. وتحدد بقية الفصول الممارسات السليمة وتقدم توصيات بشأن ما يمكن القيام به.

توفير الفرص الاقتصادية

نوجز في هذا الفرع طائفة التحديات التي تواجه مؤسسات القطاع الخاص، التي تعد حيويتها أمرا حاسما في توفير الفرص الاقتصادية المستدامة، في البلدان الستة. وتستكشف المناقشة التحديات التي تواجه كلا من المشروعات القائمة والمقاولين الجدد. ونتناول بالبحث أولا التحديات الرئيسية المشتركة بين هذه البلدان ، مستعرضين على حدة التحديات التي كانت قائمة فيما قبل وتلك التي نشأت عن الأزمة. ثم نناقش التحديات المحددة بقطر معين، في مجال تمويل المشروعات أو إدارتها أو إنشائها.

ونتناول على حدة التحديات العامة التي تواجه كل مؤسسات القطاع الخاص إلى جانب التحديات المحددة بفئة المقاولين من اللاجئين السوريين والمشردين (النازحين) داخلياً. وتتابين القيود التي تواجهها المشروعات التجارية للاجئين السوريين والمشردين (النازحين) داخلياً تبايناً جوهرياً حسب البلد، على غرار ما وردت مناقشته أدناه، لكن هؤلاء المقاولين يسمح لهم قانونا بإنشاء مؤسسات تجارية في كل البلدان الستة ويتوقع أن يكونوا مصدرا بالغ الأهمية من مصادر الفرص الاقتصادية لسكان المجتمعات المحلية المضيفة واللاجئين السوريين والمشردين (النازحين) داخلياً على السواء.

WFP/
Jonny Hogg

ولا يتناول هذا التحليل التحديات التي يواجهها التشغيل في القطاع العام. ورغم أن القطاع العام يقوم بدور مبالغ فيه باعتباره رب عمل في هذه الاقتصادات، فإنه ليس من المجدي القيام بتوسيعه بحلول عام 2018. أما التحديات التي تواجهها برامج التشغيل الممولة دوليا، والتي تعد عنصرا رئيسيا في نهج مؤتمر لندن لتوفير الفرص الاقتصادية، فيرد تناولها في الفرع التالي.في إطار مناقشة إمكانية الاستفادة من الفرص الاقتصادية.

التحديات العامة في مجال توفير الفرص الاقتصادية

وما فتئت الشركات القائمة والمقاولون الجدد يواجهون منذ عقود تحديات كبيرة في هذه البلدان الستة. ونناقش في هذا المبحث هذه التحديات التي استفحلت إلى حد كبير بفعل الأزمة السورية، كما سنناقش تحديات محددة ناجمة عن الأزمة.

الجدول 2-1 التحديات العامة في مجال توفير الفرص الاقتصادية

التحديات المرتبطة بالأزمة	التحديات السابقة للأزمة
• الاستثمار وتوفير فرص الحصول على التمويل • ضعف البنيات التحتية أو تعطلها • قواعد وأنظمة إدارة المشاريع التجارية • سوء أداء المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة	• عدم الاستقرار • اختلال الصادرات

الاستثمار وتوفير فرص الحصول على التمويل. تعيق قلة الاستثمارات تنمية القطاع الخاص.[60] ومن عناصر قلة الاستثمار تلك النظم المالية المحلية القائمة التي تميل إلى ترجيح كفة الشركات القائمة فعلا،[61] حيث يتمركز الاستثمار في عدد صغير من الشركات، أو المشروعات الصغيرة أو المتناهية الصغر والتي ثبتت عدم فعاليتها في القيام بدور رائد في توفير فرص العمل.[62] وكمثال على ذلك، فإنه من أصل ما يزيد على 50 000 شركة دولية عاملة في تركيا، لا يزيد عدد الشركات التي يتعدى مجموع رسملتها 500 000 دولار عن 95 شركة.[63] والعنصر الثاني هو أن ظروف الاقتصاد الكلي - أي شدة التقلبات وضعف السياسات المالية - حالت تاريخيا دون استثمار القطاع الخاص.[64] ورغم توسع دور استثمار القطاع الخاص توسعا شديدا،65 فإن الشركات العاملة في المنطقة، ولاسيما منها الشركات الصغرى، تفيد بأن قلة الاستثمار يعيق قدرتها على التوسع.[66]

ورغم أن هذا التحدي ما فتئ يكبل جهود مواطني البلدان المضيفة الرامية إلى توفير الفرص الاقتصادية لعدة أعوام، بل ولعدة عقود، فإن بحثنا أبرز فرص الاستفادة من القروض باعتباره أحد التحديات المتخللة لعدة مجالات والتي تواجه جهود اللاجئين والمشردين (النازحين) داخلياً الرامية إلى إنشاء مشروعات تجارية. وهذا ما عليه أمر صغار المقاولين بصفة خاصة، لأن منظمات التمويل الصغير لا تقدم القروض في كثير من الحالات إلا لمواطني بلدها.[67] وفي منطقة كردستان العراقية، يعد هذا التحدي نتيجة لعجز السوريين عن تقديم ضمانات لتسديد القروض (من قبيل العقار أو الممتلكات)؛ فعادة ما يهاجر اللاجئون بأمتعة قليلة ويجدون أنفسهم مقيدين بامتهان وظائف متدنية المهارات في القطاع غير الرسمي ولا يسهل عليهم جمع الثروة.[68] وفي مصر، كثيرا ما ذكر الأشخاص الذين جرت مقابلتهم انعدام فرص الاستفادة من القروض وخدمات المصارف باعتباره عائقاً رئيسياً يحول دون توسيع المشروعات السورية التي انتقلت إلى مصر. وفي سوريا، أصبح الحصول على قروض رسمية أمراً نادراً للغاية منذ بداية الحرب الأهلية في عام 2011؛ وتأثر سلباً بصفة خاصة المشردون (النازحون) داخلياً الذين يعجزون عن ضمان تسديد قروضهم نتيجة فقدانهم لممتلكاتهم وأصولهم الثابتة.

البنيات التحتية العامة. ويحتمل أيضا أن يؤدي انعدام البنيات التحتية العامة إلى تباطؤ تنمية القطاع الخاص.[69] وعلى وجه التحديد، فإن تدني نوعية الكهرباء العمومية، والاتصالات السلكية واللاسلكية، والطرق الذي يفضي إلى قلة استثمار القطاع العام قد ثبت أنه يشكل عائقا كبيرا يواجه استثمار القطاع الخاص في مشروعات منتجة.[70]

من أصل ما يزيد على 50,000 شركة دولية عاملة في تركيا، لا يزيد عدد الشركات التي يتعدى مجموع رسملتها 500 000 دولار عن 95 شركة

وبسبب الأزمة، تعرضت لضغط شديد البنيات التحتية العامة الناقصة أصلا، حيث استوعبت البنيات التحتية القائمة تدفقا هائلا من اللاجئين. أما الحالة في سوريا فمزرية للغاية، حيث كان للضرر اللاحق بالبنيات التحتية المادية أثر سلبي بارز على نشاط قطاع الأعمال. وهذا ما أثر على معدات الزراعة وشبكات الري؛[71] والصناعة والتحويلة والمنشآت الصناعية؛ [72] ومنشآت التعدين في قطاع النفط والغاز التي دمرت في معظمها بفعل الحرب الأهلية.[73] وبلغ مجموع قيمة الخسائر اللاحقة بمخزون الرأسمال الإنتاجي في فترة 2011-2015 ما تقديره 90 بليون دولار، بما فيها ما تقديره 27 بليون دولار في قطاع البناء، و16 بليون دولار في قطاع الصناعات التحويلية، و8 بلايين دولار في قطاع التعدين المتعلق بالنفط والغاز، و6 بلايين دولار في قطاع الزراعة.[74] ولوحظت حالة مماثلة في منطقة كردستان العراقية، حيث ألحق العنف في خلال التسعينات والعقد الأول من الألفية الثالثة أضرارا بالبنيات التحتية الاقتصادية الرئيسية (من قبيل الزراعة واللوجيستيات) أو أدى إلى عدم إجراء الإصلاحات والتوسيعات اللازمة (من قبيل المدارس والمياه والصرف الصحي، والكهرباء). وفي لبنان، اشتد الضغط بصفة خاصة على شبكات المياه والصرف الصحي العمومية بسبب الزيادة المفاجئة في عدد السكان؛ كما أجل لبنان الصيانة والاستثمار في البنيات التحتية للطرق والموانئ والمياه.

أنظمة الأعمال التجارية. يعتقد على نطاق واسع أن أنظمة الأعمال التجارية عائق رئيسي يواجه القطاع الخاص. وهذا ما يشمل القيود المفرطة بصورة غير عادية والمفروضة على الصادرات،[75] والتي تؤثر على

مجموع تقديرات الدمار الحاصل في سوريا في الفترة 2011 - 2015

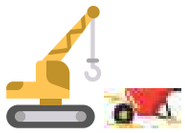

الشركات الصغيرة والجديدة أكثر من الشركات الكبرى القائمة ذات الارتباطات السياسية، كما يشمل ارتفاع الضرائب المفروضة على الشركات وارتفاع تكاليف الدخول .[76] وتسهم القيود التنظيمية في جعل 80 في المائة أو أكثر من المؤسسات الصغرى والصغيرة تشتغل بقدر من الطابع غير الرسمي.[77] وهذا ما تترتب عليه نتائج سلبية تنعكس على إمكانية توفير فرص العمل داخل هذه الاقتصادات، لأن العاملين في القطاع غير الرسمي في هذه البلدان يكونون في الغالب أقل إنتاجية من أولئك العاملين في القطاع الرسمي.[78]

ومن التحديات الرئيسية ذات الصلة ''غموض السياسات العامة وعدم تكافؤ قواعد العمل التي ترجح كفة الشركات القائمة فعلا على حساب الشركات الوافدة والمنافسة الجديدة''.[79] وبالتالي فإن الأمر لا يتعلق فقط بنوعية الإطار التنظيمي القائم، بل حتى بتنفيذ هذه السياسات. وهذا التفاوت في التنفيذ كثيرا ما يحابي الشركات الكبيرة وغير الفعالة والتي لها ارتباطات سياسية تحميها من المنافسة.[80] وعلى سبيل المثال، فإن التعقيدات الإدارية التي تواجه المشروعات التجارية في لبنان لا تشكل تحديا رئيسيا يواجه المشروعات التجارية الكبيرة، بل إنها تشكل تحديا يواجه المشروعات الصغيرة، لأن الاستثمارات التي تقوم بها المشروعات التجارية الكبرى تستفيد من تسهيلات الحكومة.[81]

WFP/
Hussam Al Saleh

وبالإضافة إلى الأنظمة التي تقيد حيوية القطاع الخاص، تشكل تعقيدات أنظمة الأعمال التجارية عقبة يتعذر معها القيام بنشاط تجاري. وهذا ما عليه الأمر في مصر حسبما تفيد به التقارير، حيث أن أنظمة القطاعات الاقتصادية قد تتطلب تدخل أكثر من 15 هيئة حكومية مختلفة مع عدم وجود أي هيكل رسمي للتنسيق بين هذه الكيانات.[82] وفي الأردن، بدل مشاركة مجموعة متعددة من الوكالات، صُمم نظام لتحفيز النشاط التجاري يشمل شبكة محكمة من النظم المتداخلة، تضم التباينات الرئيسية بين المناطق الجغرافية، ومناطق وقطاعات حرة وإنمائية خاصة. [83] وتتفاقم هذه التحديات بفعل البيروقراطيات غير الناجعة والأنظمة التي لا يمكن توقعها والتي يمكنها أن تتغير كثيرا، وتشعب الإجراءات الإدارية، وتنافر أنظمة التنفيذ.

سوء أداء المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة. تعد المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة مكونا بالغ الأهمية من مكونات القطاع الخاص في كل هذه البلدان الستة، إذ تمثل ما يقارب 70 في المائة من العمالة .[84] فالمؤسسات الصغرى التي هي شركات تشغل ما بين أجير واحد و 4 أجراء، تمثل ما يقارب 60 في المائة من عمالة القطاع الخاص في مصر، و54 في المائة منها في لبنان، و39 في المائة منها في الأردن، و34 في المائة منها في تركيا.[85] أما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تشغل ما يقل عن 100 أجير، فإنها تمثل 40 في المائة من عمالة القطاع الخاص في تركيا، و35 في المائة منها في لبنان، و33 في المائة منها في الأردن، و20 في المائة منها في مصر.[86] ولا تتوفر بيانات مماثلة بالنسبة للعراق،[87] رغم أن التقارير تفيد بأن ثمة ملايين من المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة.[88]

وكانت الشركات الكبرى في القطاع الخاص - أي الشركات التي تشغل 100 أجير أو أكثر-، هي الجهات الرئيسية التي توفر فرصا اقتصادية جديدة في كل هذه البلدان الستة في الأعوام السابقة لنشأة الأزمة السورية، رغم ما تقوم به من دور أصغر من المعتاد في الاقتصاد. وتفيد التقارير بأن هذه الشركات الكبرى التابعة للقطاع الخاص قد وفرت الغالبية العظمى من فرص العمل الجديدة في مصر ولبنان وسوريا خلال الفترة الممتدة من 2007 إلى 2011، وإن كانت الشركات المتوسطة (التي تشغل 20 إلى - 99 أجيرا) قد ساهمت هي أيضا مساهمة ملموسة في توفير فرص العمل في لبنان ومصر.[89] وكان للشركات المتوسطة في تركيا والأردن دور غالب أيضا في توفير فرص العمل في المدة بين عامي 2005-2010. [90] ويجدر بالإشارة أن المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، وإن شكلت أكبر مصدر لتوفير فرص العمل، فإنها تشكل أيضا أكبر مصدر لضياع فرص العمل (في لبنان مثلا).[91]

عدم الاستقرار. ظل عدم الاستقرار المرتبط بالنزاعات يشكل تحديا رئيسيا يواجه هذه الاقتصادات منذ عقود خلت، حيث كانت النزاعات في لبنان والعراق خلال حقبة السبعينات وحتى العقد الأول من الألفية الحالية تكبح النمو وتضعف النظم المالية للبلدان في كل المنطقة.[92] وعلى نفس المنوال، كان للأزمة السورية أثر على جيرانها بما ترتب عليها من تزايد عدم الاستقرار السياسي. ويقدم لبنان مثالا هاما، حيث انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر بما يزيد على 50 في المائة منذ بداية الأزمة.[93] كما تباطأ النمو الاقتصادي في مصر في عامي 2011 و 2013، بفعل تغيير الحكومات في مصر، وإن كان النمو قد بدأ يستعيد قوته.

اختلال الصادرات. من الآثار المباشرة للأزمة فقدان فرص التجارة. وهذا ما أثر بشدة على الصادرات الزراعية القادمة من لبنان، التي تمثل ما يقارب 15 في المائة من الصادرات. ويعتمد لبنان على النقل البري عبر سوريا للوصول إلى الأسواق في الأردن ومنطقة الخليج اللذين يستأثران بما يقارب 60 في المائة من هذه الصادرات.[94] كما تأثرت الصادرات الزراعية القادمة من الأردن، إذ يذهب أحد التقديرات إلى أن الصادرات قد انخفضت بما يعادل ثلاثة أرباع.[95] وكانت سوريا أيضا مستوردا للسلع التركية ومسلكا تجاريا رئيسيا لتركيا؛ غير أن التجارة التركية المتوجهة إلى سوريا وعبرها، وإن تأثرت سلبا بفعل الأزمة في بدايتها، فإن من المحتمل أن تكون قد استعادت عافيتها بحلول عام 2015، وهو نمو يعزى إلى المقاولين السوريين. [96] وفي منطقة كردستان العراقية، قُطعت الطرق التجارية المارة عبر سوريا ومناطق من العراق. وفقد القطاع الخاص في سوريا سوق صادراته ويتكبد في الوقت الراهن خسائر ضخمة نظرا للجزاءات الاقتصادية. كما تؤثر الجزاءات على واردات المواد الخام وغيرها من العناصر اللازمة للتشغيل السليم للمشروعات السورية.

التحديات المحددة بقطر معين في مجال توفير الفرص الاقتصادية

وبالإضافة إلى التحديات العامة، التي وردت مناقشتها أعلاه، أعاقت طائفة من التحديات المحددة بقطر معين قدرة هذه البلدان الستة على توفير الفرص الاقتصادية. وكما ورد تلخيصه في الجدول 2-2، تتباين التحديات تباينا شاسعا عبر البلدان كما تتباين التحديات الخاصة باللاجئين السوريين والمشردين (النازحين) داخلياً حسب البلد.

70 في المائة

من السكان في كل البلدان الستة يشتغلون في مؤسسات صغرى أو صغيرة أو متوسطة

من المحتمل أن تكون التجارة التركية قد استعادت عافيتها بحلول عام 2015، وهو نمو يعزى إلى المقاولين السوريين

الجدول 2.2 التحديات المحددة بقطر معين في مجال توفير الفرص الاقتصادية

	مصر	الأردن	العراق (م.ك.ع)	لبنان	سوريا	تركيا
التحديات العامة	• سعر الصرف • مناطق التجارة الحرة للشركات الكبيرة	• صغر السوق • تكاليف التجارة • عدم الاستقرار التشريعي/التنظيمي	• فرص الحصول على قرض • تباطؤ الاستثمار • تكاليف الشركات • استمرار القتال • تعطل الإصلاحات • الحصص	• صغر السوق • ارتفاع تكاليف الإنتاج • محدودية فرص التصدير • عدم الاستقرار السياسي	• الدمار المادي • غموض أسعار الصرف • هروب رؤوس الأموال • فقدان الموارد البشرية • التنقل • تكاليف التجارة • ندرة عناصر الإنتاج • الجزاءات • تفكك الأسواق	
اللاجئون والمشردون (النازحون) داخلياً	• الشريك المحلي • قيود السفر • تراخيص العمل	• الشركاء المحليون • استثمار الحد الأدنى • القواعد والأنظمة التعسفية	• بطاقة الإقامة • قيود السفر	• تراخيص الإقامة	• فقدان أصول المقاولين	• اللغة • اقتناء الممتلكات • الطابع المؤقت

مصر. تفيد التقارير بأن تخفيض الجنيه المصري مؤخرا، وإن كان من المحتمل أن يزيد قدرة الصادرات المصرية على المنافسة، فإنه يخنق كل أنواع المشروعات التجارية نتيجة لتزايد كلفة السلع الوسيطة.[97] ويعد الوصول إلى المعلومات - بشأن "الموردين الموثوقين، والإجراءات القانونية والترخيص" - تحديا ثانيا يواجه المشروعات المصرية والسورية على السواء.[98] وثمة تحد ثالث، وهو فرصة ضائعة أكثر مما هو تحد، ويتعلق بمناطق التجارة الحرة في مصر التي تستبعد الشركات الصغيرة والمتوسطة، إذ صممت خصيصا للشركات الكبرى المتعددة الجنسية.[99]

وثمة تحد متعلق باللاجئين السوريين ويتمثل في أن رجال الأعمال السوريين - الذين تفيد التقارير بأنهم قد أنعشوا فعلا القطاع الخاص المصري عن طريق ضخ التمويل، بما في ذلك ما يقارب 800 مليون دولار في شكل استثمار جديد؛ وخبرة تقنية جديدة وخبرة متينة في مجال الأعمال - يواجهون طائفة من التحديات في إنشاء مشروعات جديدة. ومن هذه التحديات قلة المعلومات بشأن كيفية التعامل مع بيئة الأعمال في مصر، وانعدام فرص الاستفادة من القروض والخدمات المصرفية (مثلا، يواجه كافة الأجانب قيودا على إمكانية فتحهم لحسابات مصرفية)، وعدم إمكانية استقدام مستخدمين سوريين مهرة إلى مصر (من قبيل عمال النسيج المهرة)[100]، وعدم إمكانية السفر إلى الخارج بتأشيرة اللاجئين للقيام بأعمال تجارية، وصعوبة تسجيل شركاتهم على النحو المطلوب (مثلا، يسجل اللاجئون السوريون مشروعاتهم عادة إما تحت أسماء مصرية أو لا يسجلونها أصلا)، والحصص المتعلقة بعدد المصريين الذين يتعين تشغيلهم (مثلا، مشروعات الاستثمارات الأجنبية تشغل نصف أجرائها من المصريين).[101] وكثيرا ما ينشئ رجال الأعمال السوريون شركات مع مصريين للتخفيف من حدة هذه التحديات؛ غير أن اشتراط شراكات مصرية لأغراض المركز القانوني للشركة تترتب عليه مخاطر في مجتمع محلي لا يلم فيه السوريون بالقوانين والأنظمة، وسط تخوفات من حصول تدليس.

الأردن. لئن كان الحصول على قروض مشكلا عاما يواجه المقاولين من اللاجئين والمشردين (النازحين) داخلياً في كل البلدان الستة، حسبما وردت مناقشته أعلاه، فإنه مشكل أكثر انتشارا في الأردن ويؤثر على جميع أنواع الأعمال التجارية.[102] وبالإضافة إلى صعوبة الحصول على قروض، فإن «صغر» السوق الأردنية - التي لا تتجاز 9,5 ملايين نسمة - تحد رئيسي يواجه نمو الشركات، لأن سوق المستهلكين صغيرة إلى حدما؛ [103] وتفاقم هذا التحدي في السنوات الأخيرة نتيجة الزيادة السريعة في تكاليف التجارة وإغلاق الحدود مع العراق وسوريا.[104] ومن التحديات الأخرى الحصص المفروضة على العمالة الأجنبية والتي تؤثر على إمكانية قيام الشركات الأردنية وشركات اللاجئين بتشغيل المهاجرين الاقتصاديين المهرة،[105] وعدم الاستقرار التشريعي والتنظيمي - أي التغييرات المتكررة في قوانين ضرائب الدخل والاستثمار وفي تطبيقها.[106]

وثمة في الوقت الراهن ثلاثة تحديات كبرى تتعلق باللاجئين. والتحدي الأول الأقل صعوبة هو اشتراط شريك أردني. والتحدي الثاني، قيام الحكومة الأردنية بإضافة شرط الحد الأدنى من رأس المال المطلوب من المشروعات السورية الجديدة استيفاؤه، ويبلغ 250 000 دينار أردني (ما يقارب 350 000 دولار) كاستثمار مصرفي للحد الأدنى. [107] والتحدي الثالث، هو أن وزارة الداخلية الأردنية يمكنها أن ترفض طلبات تسجيل المشروعات التجارية للمقاولين السوريين استنادا إلى قواعد غير شفافة، بل إنها رفضت فعلا طلبات من هذا القبيل.[108]

العراق (منطقة كردستان العراقية). يعد الحصول على قروض تحديا يواجه كل أنواع المشروعات، على غرار ماعليه الأمر في الأردن، لأن المصارف نفسها تفتقر إلى السيولة نتيجة للأزمة في المنطقة والحرب الجارية مع ما يسمى بـ"الدولة الإسلامية في العراق وسوريا». وثمة تحد آخر هو التباطؤ العام الشديد في الاستثمار والذي أثر على البناء والزراعة والقطاع الصناعي، حيث أنهي ما يزيد على 3 000 استثمار في القطاع الخاص.[109] كما تعطل في عام 2014 الاستثمار الجاري في البنيات التحتية والبالغ قدره 22 بليون دولار في العقد السابق لعام 2014 - حيث يجري بناء مطارات ومدارس وبنيات تحتية كهربائية جديدة، ومراكز تجارية، وتجمعات سكنية وفنادق جديدة لإشباع الاحتياجات الجديدة وإعادة بناء ما دمر [110]. وهذا ما نتج عن الازمة الاقتصادية الناجمة عن انهيار أسعار النفط وانخفاض الإيرادات الضريبية، ونزاع تقاسم الميزانية مع بغداد، وانخفاض ثقة المستثمرين بسبب الحرب مع تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا، وقطع طرق التجارة التقليدية بسبب الحرب مع تنظيم داعش، وزيادة الإنفاق العسكري.[111] وفيما يتعلق بالتحديات المحددة التي يواجهها اللاجئون، فإن قيود السفر المفروضة على جميع اللاجئين تؤثر على المشروعات التجارية، لأن اللاجئين لا يستطيعون السفر إلى الخارج، وفي بعض الحالات يواجهون عقبات في السفر داخليا.[112] كما أثرت صعوبة الحصول على بطاقات الإقامة على المقاولين السوريين. [113]

لبنان. نظرا لقلة سكان لبنان الذين لا يتعدون 5 ملايين نسمة، تم التأكيد على صغر سوق لبنان باعتباره قيدا رئيسيا يواجه التنمية الاقتصادية؛[114] ومن المرجح أن تتعزز أهمية حجم السوق بفعل الأزمة، نظرا للتحديات التي يواجهها لبنان في التصدير عبر طرقه البرية التقليدية (حسبما سبقت مناقشته أعلاه). والتحديان الرئيسيان اللذان يواجهان كل الشركات هما ارتفاع تكاليف الانتاج، الناجم عن ارتفاع تكاليف الكهرباء والأرض والعمل، ثم عدم الاستقرار السياسي. أما فيما يتعلق بالتحديات الخاصة باللاجئين، أُبرزت صعوبة الحصول على تصريح بالإقامة القانونية باعتباره عائقا رئيسيا يحول دون قيام السوريين بإنشاء مشروعات تجارية واستثمارات.[115] وهذا ما يعني أيضا أن العديد من السوريين ذوي المهارات العالية يجدون سبلا لمغادرة لبنان، مما يفضي إلى ما سماه بعض الذين تمت مقابلتهم بـ "تجريد السكان السورين في لبنان من المهارات".

سوريا. في سوريا، أثر القتال الجاري على المشروعات السورية الصغيرة والكبيرة، حيث انهار الناتج المحلي الإجمالي بما تقديره الثلثان منذ بداية الأزمة.[116] وأفادت التقارير بأن أثر هذا الانهيار الاقتصادي قد برز بشكل أوضح على صغار المقاولين، الذين يشغلون عادة أقل من 12 أجيرا والذين تفيد التقارير بأنهم يشكلون 95 في المائة من المشروعات السورية. فقد شاهدوا مشروعاتهم وهي "تدمر بسبب تدمير أسواقهم وسلسلة إمداداتهم ومساكنهم ومصادر عمالتهم، ولم يعد لهم أي نقد لتجاوز ذلك الظرف".[117] ونتيجة لذلك تفيد التقارير بأن هذه المؤسسات الصغيرة لا خيار لها إلا أن تقوم بأنشطة في السوق السوداء، أو تفلس، أو ترحل، أو تتحول إلى اقتصاد حرب.[118] وفي السنوات الأخيرة، تضررت بشدة أيضا المشروعات الكبيرة بفعل تفاقم النزاع المسلح في حلب، بصفة خاصة. فحلب التي تعتبر العاصمة الاقتصادية والصناعية لسوريا، شهدت تدمير منطقتها الصناعية ومعظم المشروعات الصناعية الكبرى.

كما أن تعطل شبكات النقل والتجارة، نتيجة لعدم الاستقرار القائم، عائق رئيسي ثان يواجه الشركات السورية والمقاولين السوريين. وهذا ما يؤثر على فرص الحصول على عناصر الإنتاج اللازمة (من قبيل البذور والأسمدة للزراعة، والوقود للصناعة)، حيث تواجه الشركات إما ارتفاعا في الأسعار أو صعوبة في الحصول على عناصر الإنتاج،[119] وعرقة في نقل السلع إلى الأسواق.[120]

واستنادا إلى أحد التقارير، أفضى هروب رؤوس الأموال إلى "إغلاق آلاف المؤسسات والمصانع في سوريا".[121] وقد بدأ هروب رؤوس الأموال في فترة مبكرة من الأزمة، حيث توحي التقديرات بأن ما لا يقل عن 5 بلايين دولارات قد أخرجت من البلد خلال الخمسة أشهر الأولى من النزاع،[122] وهو ما يعادل 20 في المائة تقريبا من ودائع المصارف السورية في فترة ما قبل الحرب الأهلية. [123] وقدر مجموع التكاليف المادية لهروب رؤوس الأموال والدمار والنهب بحوالي 203 بلايين دولار. [124]

WFP/
Jonny Hogg

في العراق (منطقة كردستان العراقية)، تعطل في عام 2014 الاستثمار الذي كان جاريا في البنيات التحتية والبالغ قدره 22 بليون دولار في العقد السابق لعام 2014 نتيجة الأزمة الاقتصادية والحرب مع تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا

والتحدي الأخير الذي يواجه هذه الشركات هو تدهور رأس المال البشري، بفعل النزوح (الداخلي والخارجي) أو الإصابة البدنية. وتفيد التقارير بأنه هذا التحدي قد أثر على الصناعة بفعل ''هروب اليد العاملة المؤهلة وهجرتها على نطاق واسع''.[125]

تركيا. يمكن للسوريين الحاصلين على بطاقة إقامة -أي حوالي 000 50 سوري في آذار/مارس 2017 - التملك عن طريق شركة مسجلة، لكن ليس في المدن الحدودية.
* غير أن السوريين المشمولين بالحماية المؤقتة لا يجوز لهم اقتناء الممتلكات. فمعظم السوريين المقيمين في تركيا لا يمكنهم اقتناء الممتلكات، مما يثني الاستثمار الخاص السوري في تركيا. غير أن التحدي الرئيسي الذي يثني السوريين عن إنشاء مشروعات والاستثمار في تركيا هو الشعور "بالطابع المؤقت" الذي يتملك المستثمرين الذين يرجون الانتقال غربا، أو العودة إلى سوريا أو السفر إلى بلدان عربية أخرى لإنشاء مشروعات.[126] ورغم ذلك، سجلت تقريبا 000 3 شركة سورية في تركيا حتى عام 2015، وما يقارب 7000 شركة من الشركات العاملة في الاقتصاد غير الرسمي.

* في 2012، خففت الحكومة التركية من قيود قانون السجل العقاري لسماح للأجانب الحاملين لبطاقة الإقامة باقتناء الممتلكات.

الاستفادة من الفرص الاقتصادية

يبرز هذا الفرع طائفة من التحديات التي تواجه المجتمعات المحلية المضيفة، واللاجئين والمشردين (النازحين) داخلياً من السوريين في الاستفادة من فرص التشغيل. وندرس أولا التحديات التي تؤثر على كافة الفئات الثلاث، على النحو الموجز في العمود الأول من الجدول 2-3. ثم يناقش المبحث الثاني التحديات الخاصة بالسكان اللاجئين والمشردين (النازحين) داخلياً، على النحو الموجز في العمود الثاني من الجدول 2-3 وفي الجدول 2-4.

الجدول 2-3 التحديات التي تعترض الاستفادة من الفرص الاقتصادية

التحديات المشتركة	التحديات الخاصة بالمشردين (النازحين) داخلياً
• ضعف النمو الاقتصادي • ضائقة المالية العامة • ضعف تمويل البرمجة ذات الصلة • الطابع غير الرسمي • عدم التواؤم مع سوق العمل	• قلة فرص الحصول على وظائف ذات مهارات • الصعوبة الناجمة عن اشتراط شهادات دراسية

التحديات المشتركة في الاستفادة من الفرص الاقتصادية

مافتئت الاقتصادات الستة تواجه صعوبات في توفير فرص اقتصادية كافية لسكانها وذلك منذ عدة عقود. وتفاقمت هذه الصعوبة بفعل الأزمة السورية، وما نجم عنها من عدم استقرار في المنطقة كلها مما أدى إلى تباطؤ النمو الاقتصادي الضعيف أصلا.

ضعف النمو الاقتصادي. إن التحدي الرئيسي المضمر الذي يواجهه العمال من رعايا البلدان المضيفة واللاجئين والمشردين (النازحين) داخلياً في سعيهم إلى الاستفادة من فرص اقتصادية في كل هذه البلدان الستة هو تباطؤ النمو الاقتصادي أو نموه السلبي.[127] ورغم أن وتيرة النمو كانت أسرع في العقد الأول من الألفية، فإن متوسط النمو الاقتصادي السنوي من حيث حصة الفرد الواحد خلال فترة 2014-2010 كان دون واحد في المائة في الأردن ولبنان، وسلبيا في مصر، حيث عجزت هذه البلدان عن توفير فرص عمل كافية حتى لسكانها.[128] ورغم ما شهده النمو في هذه البلدان من تحسن طفيف منذ عام 2014 حسبما أفادت به التقارير، فإنه ظل متباطئا.[129] وكانت للحرب مع تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا وانهيار أسعار النفط، إلى جانب عوامل أخرى آثار مدمة على منطقة كردستان العراقية في عام 2014، بعد عقد من النمو السريع الذي امتد من عام 2004 إلى عام 2014 وإنفاق 22 بليون دولار في استثمارات الينيات التحتية الجديدة. وعلى سبيل المقارنة، ظل الاقتصاد التركي ينمو وإن بمعدل أدنى بكثير مما كان عليه أيام الرخاء في فترة 2007-2002، حيث كان متوسط معدلات النمو تقارب 7 في المائة، وقد أفادت التقارير بأن هذا المعدل أقل من طاقته.[130] وبصفة مغايرة جذريا، كان للقتال الدائر أثر مدمر على اقتصاد سوريا، حيث تذهب التقديرات إلى أن الدمار قد لحق بثلثي الناتج المحلي الإجمالي.[131]

إنهاك المالية العامة كانت الحكومات في كل هذه البلدان تصارع من قبل ضُعْف النمو الاقتصادي، عندما أدركت أن ماليتها العامة تواجه ضغطا متزايدا نتيجة التدفق السريع للاجئين. ففي الأردن ومنطقة كردستان العراقية، كانت لذلك عواقب وخيمة انعكست على البنيات التحتية للقطاع العام (من قبيل الطرق، والصحة والمياه) وعلى البنيات التحتية للقطاع الخاص (من قبيل السكن)، حيث تواجه الحكومة ضغطا كبيرا من أجل الحفاظ على نوعية الخدمات والبنيات التحتية دون فرض زيادات كبيرة في الأسعار.[132] ونتيجة لذلك، تضاعف الدين العام الأردني منذ بداية الأزمة، حيث بلغت نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي 90 في المائة.[133] وشهدت حكومة إقليم كردستان ''قفزة في المديونية بلغت 12 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في أقل من سنة''.[134] وفي لبنان، تذهب التقديرات إلى أن البلد قد تكبد خسائر بلغت 13.1 بليون دولار منذ بداية الأزمة. و5.6 بلايين دولار في عام 2015 وحدها (وهو ما يعادل 11في المائة تقريبا من الناتج المحلي الإجمالي)،[135] حيث ''يغرق لبنان في الدين'' بارتفاع نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي بما يتجاوز 150 في المائة.[136] وقد أفادت تركيا بأنها انفقت فعلا ما يقارب 25 بليون دولار على اللاجئين - وهو مبلغ لم يزد فيه دعم المجتمع الدولي عن 500 مليون دولار.[137] وفي سوريا، انخفضت الأصول الأجنبية الإجمالية الرسمية مما تقديره 20.7 بليون دولار في عام 2010 إلى بليون دولار في عام 2015. [138] ولعل إنهاك المالية العامة المرتبط بأزمة اللاجئين أقل شدة في مصر، بسبب العدد القليل نسبيا من اللاجئين السوريين الموجودين في البلد.

ضعف تمويل البرمجة ذات الصلة. وضعت، في عام 2014، الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات لتنسيق خطط التصدي للأزمة في مصر والعراق والأردن ولبنان وتركيا. وقد صممت هذه الخطة التي تشمل ما يقارب 200 شريك في العمل الإنساني والإنمائي - من الحكومات ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية الوطنية، والمنظمات غير الحكومية الدولية - لتكون "مبادرة فريدة ومنسقة تهدف إلى توسيع المساعدة الإنمائية والإنسانية المستندة إلى تعزيز القدرة على مواجهة الأزمات والاستقرار من أجل التكيف مع الأزمات".[139]

وظل التمويل المركز على زيادة إمكانية الاستفادة من الفرص الاقتصادية محدودا للغاية، رغم التسليم بأهميته على نطاق واسع. ولئن ظل التمويل بانتظام دون ما تتطلبه الاحتياجات سواء منها الإنسانية أو الإنمائية، كما يتبين من الشكل 2-2، فإن دعم "سبل المعيشة والتماسك الاجتماعي" (المصدر الرئيسي للتمويل المركز على توسيع إمكانية الاستفادة من الفرص الاقتصادية) لم يتلق إلا 21 في المائة من التمويل اللازم في عام 2015. وتذهب التقديرات في الوقت الراهن إلى أن هذا

أفادت تركيا بأنها أنفقت فعلا

25 بليون دولار

على اللاجئين - وهو مبلغ لم يزد فيه دعم المجتمع الدولي عن 500 مليون دولار

كانت للحرب مع تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا وانهيار أسعار النفط، إلى جانب عوامل أخرى آثار مدمرة على منطقة كردستان العراقية في عام 2014، بعد عقد من النمو السريع دام من عام 2004 إلى عام 2014

الشكل 2.2: التمويل الناقص للاحتياجات المتعلقة بالأزمة

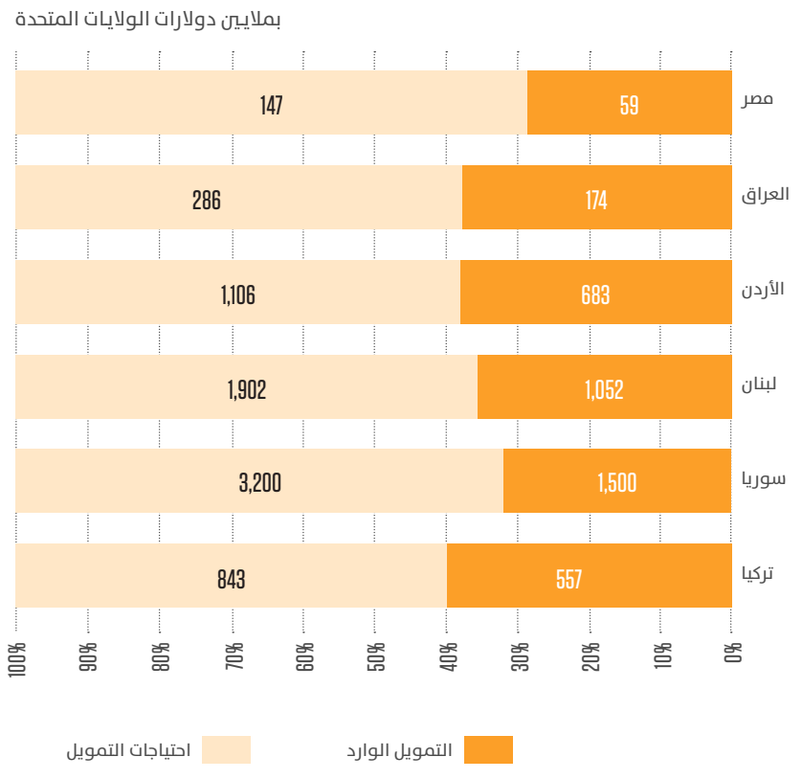

المصدر: تعود التفاصيل المالية إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2016، وهي مستمدة من الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات، استعراض استراتيجي 2017 - 2018. أما البيانات المتعلقة بسوريا فاستمدت من نظام تعقب الشؤون المالية لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية.

دعم سبل المعيشة والتماسك الاجتماعي (المصدر الرئيسي للتمويل المركز على توسيع إمكانية الاستفادة من الفرص الاقتصادية) لم يتلق إلا 21 في المائة من التمويل اللازم في عام 2015، وهو في الوقت الراهن أيضا دون مستوى التمويل المطلوب بالنسبة لعام 2016 رغم التبرعات الكبيرة المعلن عنها في لندن

المجال من الدعم يعاني هو أيضا من نقص في التمويل في عام 2016 رغم التبرعات الكبيرة المعلن عنها في لندن. وفي حالة سوريا، لم يتلق قطاع الإنعاش المبكر وتوفير سبل المعيشة في خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2016 إلا 36.5 في المائة من المبلغ المطلوب البالغ قدره 148.5 مليون دولار. كما كانت فعالية هذا التمويل محدودة بدورات التمويل ذات السنة الواحدة، لاسيما في سوريا حيث يؤدي القتال إلى تباطؤ تنفيذ أنشطة كسب العيش.

ورغم محدودية التمويل، أبلغ عدة أشخاص ممن جرت مقابلتهم عن جوانب عدة من جوانب انعدام الفعالية وهدر الموارد نتيجة عدم فعالية التنسيق.[140] ومن الأمثلة المهمة دورات التدريب المهني في تركيا، التي أصبحت تحظى باهتمام البلديات وغرف التجارة والمنظمات غير الحكومية، بل وحتى شركات الخبرة الاستشارية. وينبغي أن تكون دورات التدريب هذه مصممة لتلبية احتياجات السوق حتى توفر ما يلزم من أنواع المهارات والتصديق للوصول إلى سوق العمل التركية.[141]

الطابع غير الرسمي. ومن الخصائص المهمة في هذه الاقتصادات ارتفاع مستويات الطابع غير الرسمي في سوق العمل.[142] ومن أمثلة فترة ما قبل الأزمة، أن الاقتصاد غير غير الرسمي كان يستأثر بحوالي 69 في المائة من فرص العمل الجديدة في سوريا من 2001 إلى 2007 و 75 في المائة من الوافدين الجدد على سوق العمل في مصر في الفترة الفاصلة بين عامي 2000 و 2005.[143]

ويتميز العمل غير الرسمي بانعدام عقود العمل والحماية الاجتماعية، وعدم الاستفادة من مزايا تشريع العمل.[144] ولئن كان العمل في القطاع غير الرسمي وظيفة في حد ذاته، فإنه يتسم عموما بعدم الاستقرار وانعدام الأمن وسوء ظروف العمل، وتدني الأجور عن مستوى أجور القطاع الرسمي.[145] غير أن العديد من الملاحظين يرون أن قرار العمل في القطاع غير الرسمي قرار مدروس، لأنه يجلب المهارات والخبرة الضرورية للانتقال لاحقا إلى فرص اقتصادية رسمية أفضل.[146] ويعمل كل اللاجئين السوريين تقريبا في الاقتصاد غير الرسمي، حتى في منطقة كردستان العراقية التي تتوفر فيها للاجئين السوريين فرص غير محدودة للوصول إلى سوق العمل.[147]

عدم التواؤم مع سوق العمل. يعد الانفصام بين التدريب وخبرة الوافدين على سوق العمل واحتياجات سوق العمل - وهو ما يعرف بعدم التواؤم مع سوق العمل - تحديا آخر قديم العهد.[148] وبالنسبة لمواطني البلدان المضيفة، يتخرج من النظم التعليمية شباب يفتقرون إلى أنواع المهارات التي يطلبها سوق العمل، ولاسيما منها أنواع المهارات العملية (من قبيل اللغة والقدرة على حل المشاكل) التي تحتاجها المشروعات. ويضاف إلى ذلك، أن الشباب الذي يفد إلى سوق العمل كثيرا ما تكون له توقعات لا تتلاءم مع واقع سوق العمل؛[149] ويصدق هذا بصفة خاصة على الوظائف التي تتطلب عملا يدويا، وكثيرا ما تستورد العمالة للقيام بهذه الأدوار. وعادة ما تفتقر هذه الدول إلى أنواع من برامج سوق العمل النشط التي تحتاج إليها لدعم الانتقال إلى التشغيل - من قبيل التدريب وبرامج الأشغال العامة، وإعانات الأجور وخدمات العمالة.[150] ولئن كان العديد من اللاجئين السوريين يجلبون معهم خبرة مهنية مهمة، فإن من العوامل المهمة للبطالة في الأردن ولبنان على الأقل "عدم التواؤم بين مهارات/مهن اللاجئين السوريين والطلب على العمل في الاقتصادين اللبناني والأردني".[151]

التحديات المحددة التي يواجهها اللاجئون والمشردون (النازحون) داخلياً في الحصول على فرص اقتصادية

سيناقش هذا المبحث جملة من التحديات المحددة التي يواجهها العمال من اللاجئين والمشردين داخليا. وتشمل تحديات مستوطنة في العديد من البلدان (من قبيل قلة فرص الحصول على عمل عالي المهارة، والصعوبة الناجمة عن اشتراط شهادات دراسية)، وتحديات توجد في بعض البلدان (من قبيل اشتراط تراخيص العمل) وتحديات لا توجد إلا في بلد واحد (من قبيل حاجز اللغة). وقد ورد تلخيص هذه التحديات في الجدول 2-5 ونوقشت مواضيعيا في هذا الفرع، بدل مناقشتها قطريا.

قلة فرص الحصول على وظائف تتطلب مهارات. لا تتاح عادة للاجئين السوريين، بصرف النظر عن مهارتهم وخبرتهم، إلا فرص العمل في قطاعات محدودة من الاقتصاد (من قبيل البناء، أو الزراعة). وهذا ما عليه الأمر صراحة في الأردن ولبنان،[152] بل هو أمر شائع في أماكن أخرى. ونتيجة لذلك، فإن ذوي المهارات العالية (من قبيل الأطباء والمهندسين وغيرهم) كثيرا ما يضطرون للعمل في وظيفة متدنية المهارة؛ وأولئك الذين لا يجدون وظائف ملائمة لمهاراتهم ومستوى خبرتهم كثيرا ما يقبلون العمل بأجر متدن عندما تسنح لهم الفرصة وتفيد بعض الأدلة أن العمال من ذوي المهارات المتوسطة (من قبيل المشتغلين بالخياطة والحلاقة وغيرهما) قد يعانون من ظاهرة مشابهة.[153]

الصعوبة الناجمة عن اشتراط شهادات دراسية. من التحديات الأخرى التي تواجه اللاجئين تلك الصعوبة الناجمة عن اشتراط شهادات دراسية - أي التحقق من هوية اللاجئين السوريين ومن التداريب التي تلقوها ومن خبرتهم. وهذا دافع إضافي يحمل على اللجوء إلى القطاع غير النظامي في الأردن حيث يتعين على اللاجئين أن يخضعوا لفحص أمني لخلفياتهم للحصول على بطاقة وزارة الداخلية باعتبارها شرطا للحصول على تصريح عمل.[154] وهو أمر قد يكون متعذرا إلى حد كبير نتيجة فقدان الوثائق.[155] والعديد من اللاجئين لا يسمح لهم بمقتضى الأنظمة الحالية بتجديد بطاقاتهم الصادرة عن وزارة الداخلية.[156] وفي بلدان أخرى، من قبيل لبنان حيث يواجه اللاجئون السوريون تعقيدات وشروطا غير واضحة بشأن تجديد وثائق إقامتهم، تفيد التقارير بأن اللاجئين يخشون السفر للبحث عن فرص اقتصادية.[157] وفي تركيا، يتعذر على الإدارة تصميم ردود ملائمة بسبب انعدام معلومات منتظمة عن مهارات اللاجئين ومستواهم الدراسي. وفي منطقة كردستان العراقية، تستغرق إجراءات الاعتراف بالشهادات مدة تتراوح بين 6 و 18 شهرا. ولئن كان لمصر إطار قانوني قائم للاعتراف بالشهادات الدراسية المحصل عليها في بلدان أخرى، فإن عملية الخوض في إجراءات الاعتراف غير واضحة بالنسبة للعديد من السوريين.

سوريا: الدمار ونشأة اقتصاد الحرب. ثمة طائفة من التحديات الفريدة القائمة في سوريا، حيث يتواصل القتال الجاري ليؤثر تأثيرا ضارا على الفرص الاقتصادية بطرق شتى. ومن ذلك تدمير ما تقديره 2.3 مليون فرصة عمل نتيجة للتقلص الشديد في الناتج المحلي الإجمالي(وقد سبقت مناقشته أعلاه).[158] واقترن بذلك تحول جذري إلى القطاع غير الرسمي ،[159] وتعطل التعليم مما يهدد فرص التشغيل مستقبلا،[160] وتزايد

الجدول 2-4 التحديات المحددة بقطر والتي تواجه اللاجئين والمشردين (النازحون) داخلياً في الاستفادة من الفرص الاقتصادية

مصر	العراق (م.ك.ع)	الأردن	لبنان	سوريا	تركيا
• تصاريح الإقامة	• بطاقة الإقامة • التنقل • القدرة الحكومية • الأمن • فرص الحصول على قروض	• الغموض القانوني • التنقل • المهن المغلقة والحصص • التصورات والاستياء	• تصاريح الإقامة • التنقل • المهن المغلقة والحصص • التصورات والاستياء	• الدمار • هجرة الأدمغة • التصورات والاستياء • الجزاءات • الشركاء المنفذون	• اللغة • التصورات والاستياء • ثقافة العمل المختلفة • التنقل

WFP/
Jonny Hogg

32,000 تصريح عمل أتيحت في الأردن

0.5% من اللاجئين البالغين سن العمل يقدمون طلبات تصاريح العمل عن طريق أرباب العمل في لبنان

عدد العمال المضطرين إلى الالتحاق بالخدمة العسكرية، سواء لفائدة الحكومة السورية أو لفائدة جماعة معارضة، أو لفائدة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا.[161]

اللغة. تفيد التقارير بأن اللغة هي التحدي الرئيسي الذي يتعين على اللاجئين السوريين تخطيه للحصول على فرص اقتصادية في تركيا.[162] ورغم أن الحكومة التركية قد فتحت بسخاء نظمها للاجئين السوريين، فإن هذه الفرص تظل غير متاحة في العديد من الحالات بسبب عائق اللغة.

تصاريح الإقامة والعمل. الحصول على تصاريح العمل هو التحدي الأكثر خضوعا للمناقشة والذي يواجه اللاجئين السوريين تحديدا. وهو تحد كان محور مناقشات مؤتمر لندن. ففي الأردن، تحققت زيادة كبيرة في تصاريح العمل الممنوحة للاجئين السوريين من 5 000 تصريح عمل في 2015 إلى 32 000 تصريح عمل في خريف عام 2016. وسيلزم اتخاذ المزيد من المبادرات لمواصلة زيادة هذا العدد، لأن مجموع السكان البالغين سن العمل يقارب 350 000 شخص.[163] ورغم أن تصاريح العمل لم تكن متاحة نظريا للاجئين السوريين في مصر، فإن القلة القليلة هي التي كانت تحصل عليها بسبب إجراءات أفادت التقارير أنها معقدة ومكلفة.[164] وفي لبنان الذي يشترط فيه أن يتقدم رب العمل وليس الأجير بطلب تصاريح العمل، لم يتقدم بطلب للحصول على تصريح عمل إلا 0.5 في المائة من السكان البالغين سن العمل.[165]

غير أنه في مصر، يكمن التحدي الرئيسي في الحصول على تصريح الإقامة.[166] فتصاريح الإقامة هذه التي تتطلب ترخيصا أمنيا ويتعين تجديدها كل ستة أشهر، لها إجراءات تجديد أفادت التقارير بأنها مكلفة للغاية ومعقدة تتطلب من اللاجئين السوريين عادة 3 أشهر لإتمامها. ومن نتائج إجراءات تصريح الإقامة أن رب العمل يتردد في استئجار أجراء لهم وضع قانوني غير مستقر وكثيرا ما يضطرون إلى التغيب لأغراض إجراءات الإقامة لأغراض إجراءات الإقامة أو لاحتمال عدم التجديد.[167]

وفي لبنان، تشكل تصاريح الإقامة عامل تقييد رئيسيا أيضا.[168] وبدون تصريح إقامة، يواجه اللاجئون احتمال التخويف والعمليات الأمنية للتحقق من الهوية التي تعيق قدرتهم على الاستفادة من الفرص الاقتصادية.[169] غير أن للقلة من اللاجئين السوريين - ما يقارب 20 في المائة - تصاريح إقامة، وهو أمر فسر بأن مرده الغموض الذي يلف الشروط والتكلفة والعجز عن الإدلاء بالوثائق المطلوبة، وعدم تمكن اللاجئين السوريين من التسجيل لدى مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين منذ أيار/مايو 2015. [170] وثمة تحد إضافي يتمثل في كون اللاجئين السوريين يطلب إليهم أن يوقعوا على تعهد "بالامتناع عن العمل" في إطار إجراءات حصولهم على تصاريح الإقامة. ورغم أن هذا الشرط قد أسقط في حزيران/يونيه 2016 في أعقاب مؤتمر لندن، فإن التقارير أفادت بأن تطبيق الإجراءات المنقحة لم يكن متسقا.[171]

والحالة مشابهة لما عليه الأمر في منطقة كردستان العراقية، حيث تشكل بطاقة الإقامة عامل تقييد رئيسي، إذ يسمح لكل اللاجئين الحاملين لبطاقة إقامة العمل بكل حرية. غير أن بعض اللاجئين يجدون صعوبة في الحصول على تصريح إقامة لأن حكومة إقليم كردستان لا تستطيع تجهيز طلبات الإقامة والتراخيص الأمنية بسرعة كافية. وكثيرا ما ينتظر اللاجئون السوريون فترة تتراوح بين ثلاثة أشهر وستة أشهر للحصول على بطاقات الإقامة، وفي بعض الحالات، قد يستغرق الأمر سنة كاملة للحصول على ترخيص أمني من وزارة الداخلية.[172] ويتسبب عدم الحصول على تصريح إقامة في مشاكل في الاستفادة من الفرص الاقتصادية سواء لدى القطاع الخاص أو لدى الوكالات الدولية، وفي المرور عبر نقط المراقبة في الطريق إلى العمل، ويحد من فرص الحصول على قرض أو الاستفادة من الخدمات المصرفية. ولا يحتاج المشردون (النازحون) داخلياً من العراقيين في منطقة كردستان العراقية إلى تصاريح عمل عموما، لكنهم يحتاجون بدلا منها إلى رخصة من الدوائر الأمنية لوزارة الداخلية.[173]

لا تتاح عادة للاجئين السوريين، بصرف النظر عن مهارتهم وخبرتهم، فرص العمل إلا في قطاعات محدودة من الاقتصاد (من قبيل البناء، والزراعة)

في البداية، أفادت بعض الأبحاث التي أجريت في الأردن بأن قلة فرص الحصول على تصاريح العمل كانت أكبر مصدر لبطالة اللاجئين السوريين. [174] غير أن الأمر تغير غداة مؤتمر لندن حسبما أوردته التقارير،[175] حيث شرعت شركات كبرى في تشغيل اللاجئين .[176] وعلاوة على ذلك، يشير بحثنا إلى أن الغموض القانوني لوضع العمال من اللاجئين السوريين في الأردن - أي الوضع القانوني المحدود، والإقامة، والتسجيل، والتغيرات المستمرة في أنظمة العمل وفي تطبيق هذه الأنظمة - يعد تحديا يواجه عمالة اللاجئين السوريين ويفوق في صعوبته تحدي الحصول على تصاريح.[177]

المهن المغلقة والحصص. ويشكل إغلاق مهن وفرض حصص، بدل اشتراط تصاريح، تحديا مركزيا يواجه العمالة في الأردن ولبنان. ففي لبنان، لا يسمح للسوريين بالعمل إلا في ثلاثة قطاعات - هي الزراعة والبناء والخدمات البيئية (أي التنظيف والصرف الصحي)- رغم أن التصاريح يصعب الحصول عليها وتكلف كثيرا بحيث أن التقارير تفيد بأنها تؤثر سلبا على أرباب العمل اللبنانيين الذين يعتمدون بشدة على العمالة السورية قبل نشوب أزمة اللاجئين. وفي الأردن، أغلقت طائفة واسعة من المهن في وجه كافة العمال المهاجرين، بمن فيهم السوريون، وفرضت حصص على عدد غير الأردنيين المسموح لهم بالعمل في القطاعات المفتوحة؛ ويرد موجز كامل بهذه القيود في التذييل جيم. وهي حصص مشغولة بكاملها فعلا في معظم الشركات، مما يشكل تحديا كبيرا يواجه اللاجئين السوريين لدى سعيهم إلى الحصول على فرص اقتصادية.[178]

التصورات والاستياء. ويعد التوتر الاجتماعي الناجم عن التصورات الخاطئة في البلدان المضيفة بشأن اللاجئين السوريين والاستياء منهم تحديا آخر يحول دون الإدماج الاقتصادي. وينشأ عن التصور الذي يفيد بأن اللاجئين السوريين يستحوذون على فرص العمل ويتسببون في اكتظاظ الخدمات العامة ويستفيدون استفادة غير متناسبة من المساعدة الإنسانية - وهو تصور موثق في الكثير من الحالات [179] - استياء كبير تجاه اللاجئين في الأردن ولبنان وتركيا.[180] وداخل سوريا نفسها، تفيد التقارير بوجود تصور مشابه مفاده أن المشردين (النازحين) داخلياً يستفيدون من المساعدة الإنسانية بينما لا تستفيد منها المجتمعات المحلية المضيفة.[181] ومن النتائج الإضافية لذلك، ما أفادت به التقارير من وجود خوف من المضايقة باعتبارها شاغلا في العديد من البلدان (لبنان مثلا).[182]

وبالنسبة للاجئين والمشردين (النازحين) داخلياً من السوريين، ثمة أحيانا تصور بأن المستفيدين من المساعدة الإنسانية لن يسمح لهم بالعمل، حيث تفيد بيانات تتناقلها الألسن، بأن اللاجئين والمشردين داخليا يخشون فقدان المساعدة الإنسانية إذا حصلوا على عمل، حتى ولو كان العمل غير كاف لتلبية احتياجاتهم. وفي الأردن، تفيد التقارير بأن خشية فقدان المساعدة الإنسانية يثني اللاجئين السوريين عن السعي إلى الحصول على عمل في القطاع الرسمي، وفي الاقتصاد غير الرسمي بدرجة أقل.[183] وتفيد التقارير بأن المشردين (النازحين) داخلياً في سوريا يواجهون تحدياً مماثلاً.

التنقل. رغم انتشار نهج ''عدم الإيواء في المخيمات''، الذي بمقتضاه يدمج اللاجئون في المناطق الحضرية، فإن التنقل لا يزال شاغلا حسبما أفادت به التقارير. ففي الأردن، لا يسمح للاجئين السوريين بسياقة سيارات غير مؤجرة، مما يحد من قدرة اللاجئين، في المخيمات وفي المناطق الحضرية، على السفر سعيا للحصول على فرص اقتصادية.[184] وفي منطقة كردستان العراقية، لا يستطيع اللاجئون التنقل داخليا إذا لم يكونوا حاملين لتصريح إقامة، لوجود نقاط تفتيش داخلية بين كبريات المدن تشترط تصاريح الإقامة للمرور.[185] وفي لبنان، يؤدي اشتراط تصاريح الإقامة إلى تعذر تنقل اللاجئين السوريين الذين تفيد التقارير بأنهم يخشون مغبة الاعتقال.[186] وفي تركيا، لا تسمح الأنظمة القائمة للاجئين السوريين غير الحاملين لتصريح بالإقامة بالسفر خارج الإقليم الذي سجلوا فيه؛ وفي الممارسة، لا يطبق هذا القيد حيث يكون بمقدور اللاجئين أن يتنقلوا بحرية نسبية.

بالنسبة للاجئين والمشردين (النازحين) داخلياً من السوريين، ثمة أحيانا تصور بأن المستفيدين من المساعدة الإنسانية لن يسمح لهم بالعمل حتى وإن لم يكن يفي باحتياجاتهم

WFP/
Giulio d'Adamo

تعزيز الفرص الاقتصادية نظرة عامة عن جهود الاستجابة

شكلت طائفة من التدخلات المركزة على توفير الفرص الاقتصادية - والتي نفذتها الحكومات المضيفة والفاعلون الإنمائيون وشركاء القطاع الخاص - عنصرا محوريا في التصدي للأزمة. وسيلخص هذا الفصل تنوع شتى أصناف التدخلات الرامية إما إلى توفير فرص اقتصادية جديدة أو تحسين الموجود منها. ولئن كانت مناقشة كل تدخل بعينه يتجاوز نطاق هذا الجهد، فإن هذا الفصل يتوخى الشمول في وصفه لشتى أنواع التدخلات الجارية أو المقررة في كل بلد من البلدان.

ويمكن القول إن التدخلات، عموما، مستجدة بدرجة يتعذر معها تقييم فعاليتها في دعم توفير فرص العمل سواء للاجئين السوريين أو للمجتمعات المحلية المضيفة. غير أنه في معرض مناقشة هذه الأنشطة، كثيرا ما أورد من أجريت مقابلات معهم وجهة نظرهم الأولية بشأن التقدم المحرز حتى الآن ومن ثم احتمال تحقيق هذه الجهود للأهداف المتوخاة منها. وفي الفصل التالي، سنوظف هذه المنظورات المختلفة في تحديد النهج الواعدة واستخلاص الدروس المستفادة في التصدي للأزمة. وبالإضافة إلى ذلك، سنلخص الأدلة القائمة بشأن فعالية البرامج كلما برزت تلك الأدلة - مثلا بالنسبة لمشاريع الأشغال الكثيفة العمالة وغيرها من المشاريع السريعة الأثر.

ويمكن تجميع التدخلات في كل هذه البلدان الستة في سبع فئات عامة، على النحو الموجز في الجدول 3-1 رغم أن العديد من التدخلات تتخلل العديد من هذه الفئات. وتشمل هذه التدخلات أدخال تحسينات في الأنظمة المتعلقة بتصاريح العمل لفائدة اللاجئين، والأنشطة التي تنطوي على تشغيل مباشر أو التي تعمل بصورة مبتكرة في إطار أنظمة سوق العمل القائمة،

WFP/
Inger Marie Vennize

وأنظمة سوق العمل (العمالة البديلة، والبنيات التحتية والأشغال الكثيفة العمالة)، وبرامج سوق العمل النشيطة المصممة لتحسين فرص الوصول إلى سوق العمل القائمة عن طريق توفير المعلومات أو رفع مستوى المهارات (الوصول إلى المعلومات، وتطوير المهارات)، والبرامج الرامية إلى تحسين المناخ العام للأعمال التجارية أو المناخ الذي يواجه المقاولين المحتملين من اللاجئين على وجه التحديد (المناطق الاقتصادية والتجارة، وتمكين المؤسسات التجارية). وكما يرد بيانه في الجدول 3-1، فإن أنواع الأنشطة المناسبة أو الممكن القيام بها تتباين كثيرا حسب السياق القطري - وعلى سبيل المثال، فإنه إذا كان الفاعلون الإنمائيون في سوريا قد أثبتوا أن من الممكن القيام ببرمجة تركز على توفير فرص العمل على غرار بلدان أخرى، [187] فإن العنف القائم حاليا والحالة السياسية المعقدة قد قوضا الجهود الرامية إلى تحويل المزيد من الموارد إلى برمجة مركزة على التنمية.[188]

ومن الموضوعات الهامة في كل هذه التدخلات التركيز على ضمان المساواة في الاستفادة من الفوائد - أي المجتمعات المحلية المضيفة واللاجئين السوريين والمشردين داخليا على قدم المساواة. وعلى سبيل المثال، ما فتئت هذه الغاية تشكل خاصية رئيسية في برمجة توفير فرص العمل التي ينفذها الفاعلون الإنمائيون، والتي تشمل عادة وبشكل جلي كلا من مواطني البلدان المضيفة واللاجئين باعتبارهم مستفيدين. ففي مصر، حرصت المنظمة الرئيسية التي تدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - الصندوق الاجتماعي للتنمية - على ضمان توفير الخدمات المالية وغير المالية للمصريين واللاجئين السوريين على السواء. وفي منطقة كردستان العراقية، تصمم عادة البرمجة التي تنفذها وزارة العمل والشؤون الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية لتشمل سكان البلد المضيف واللاجئين والمشردين (النازحين).[189] وفي لبنان، يعد تعزيز الاستقرار وتخفيف حدة التوترات الاجتماعية بين اللاجئين والمجتمعات المحلية المضيفة هدفا معلنا لخطة لبنان لمواجهة الأزمة التي تركز على تنسيق جوانب الحماية والاستقرار الاجتماعي في جهود الاستجابة الإنسانية.وفي تركيا، التي يعتبر فيها الإدماج الاقتصادي نموذجا يضمن الإدماج الاجتماعي الفعلي، نشأت جملة من البرامج لضمان تشغيل السوريين والأتراك في نفس أماكن العمل.

في منطقة كردستان العراقية، تصمم عادة البرمجة التي تنفذها وزارة العمل والشؤون الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية لتشمل سكان البلد المضيف واللاجئين والمشردين

WFP/
Inger Marie Vennize

الجدول 3-1 التدخلات الاقتصادية الجارية والمقررة للتصدي للأزمة

	مصر	الأردن	منطقة كردستان العراقية
تحسين تراخيص العمل		توسيع فرص الحصول على التراخيص	
العمالة البديلة		"الأردنيون الوهميون"، التصاريح المرنة، النقد مقابل العمل، التطوع	
البنيات التحتية والأشغال الكثيفة العمالة	التشغيل الطارئ المركز على الشباب في البنيات التحتية للمجتمعات المحلية	الطرق، الطاقة، الصحة، شبكات المياه	مخيمات اللاجئين
الحصول علي المعلومات	المشروعات التجارية السورية الكبيرة	الرسائل النصية القصيرة، الاجتماعات العامة، غرف التجارة	غرف التجارة
تطوير المهارات	التدريب المهني	تبادل المهارات، التدريب المهني	التدريب المهني
دعم المقاولات		إصلاح بيئة الاستثمار	مراكز الخدمات الفورية
المناطق الاقتصادية والتجارة	المناطق الصناعية المتاحة	قواعد المنشأ	

وفي الأردن، حيث استبعد العديد من البرامج المهمة ذات الصلة بتوفير فرص العمل (من قبيل البنيات التحتية) اللاجئين السوريين صراحة في الماضي، ثمة في الوقت الراهن تحول مقصود غداة مؤتمر لندن نحو جعل هذه البرامج برامج شاملة للجميع. وفي سوريا، اعتمد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي نهجا يستند إلى المجالات المراعية لاعتبارات النزاع في التخطيط لمشاريعه المتعلقة بالإنعاش وتنفيذها، مما يتيح مشاركة واسعة النطاق للمشردين (للنازحين) داخلياً والمجتمعات المحلية المضيفة في جهود التصدي للأزمة وإشراك هذه الفئات في هذه الجهود.

وقد بذلت الحكومات المضيفة جهودا، في بعض الحالات، لضمان المساواة في الاستفادة. وفي مصر، استند نجاح هذا النهج إلى جالية سورية كانت مستقرة فيها أصلا، ودعمت إدماج اللاجئين. وفي منطقة كردستان العراقية، سهل الإدماج بفضل السماح للاجئين بالوصول غير المحدود إلى سوق العمل، ولاسيما اعتبارا للتراث الكردي المشترك لهؤلاء اللاجئين. وفي تركيا، بذل جهد مدروس حتى لا تقصي السياسات اللاجئين من الاستفادة من الفرص الاقتصادية.

أنظمة تصاريح العمل

إن الأردن وتركيا هما البلدان الوحيدان اللذان عملا بصورة استباقية من أجل إصلاح أنظمة سوق العمل فيهما لدعم اللاجئين السوريين. وكانت تركيا سباقة إلى وضع إجراءات رسمية لتمكين اللاجئين من الحصول على تصاريح العمل، حيث أصدرت في كانون الثاني/يناير 2016 "لائحة بشأن تصاريح عمل اللاجئين المشمولين بالحماية المؤقتة».[190] وتتيح هذه اللائحة للسوريين فرص اللجوء إلى وكالة التشغيل الحكومية التي توفر لهم خدمات مواءمة الوظائف وغيرها من الخدمات. ورغم أنه لم يحصل على تصاريح عمل حتى خريف 2016 إلا ما يزيد قليلا عن 13 000، فإنه لم يسع إلى الحصول على تصاريح عمل من خلال هذه الإجراءات إلا عدد قليل من اللاجئين السوريين المشمولين بالحماية المؤقتة – أي ما يقارب 3 000 في المجموع - في حين أن الأغلبية العظمى من التصاريح

لبنان	سوريا	تركيا
		سياسة قائمة خاصة باللاجئين السوريين
		تصاريح عمل، تقديم الخدمات للسوريين
صيانة القنوات، الصرف الصحي	شبكات المياه الصرف الصحي	توفير مأوى للاجئين
	مراكز المجتمعات المحلية خدمات المواءمة المهنية	مراكز المجتمعات المحلية، خدمات المواءمة المهنية
التدرب المهني	التدريب المهني، والتدريب المهني على الآليات	التدريب المهني
تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سلسة الأنشطة الزراعية المضيفة للقيمة	الدعم المالي للمشروعات الصغيرة المتضررة	دعم المقاولين
التخطيط للمناطق الاقتصادية	لمشردون (النازحون) داخلياً يمكنهم الاستفادة في حالة توفر الخدمات،	المناطق الاقتصادية اتفاق الاتحاد الأوروبي - تركيا

أصدرت للسوريين الحاملين لتصاريح إقامة.[191] ويستبعد في الوقت الراهن اللاجئون السوريون المشمولون بالحماية المؤقتة من برنامج صمم لجلب الأجانب من ذوي المهارات العليا، برنامج ''البطاقة الفيروزية»، رغم أن هذا الاستبعاد يتوقع أن يكون مؤقتا. [192]

وفي الأردن، تشكل ثلاثة أنواع من إصلاحات نظم تصاريح العمل عنصرا مركزيا في جهود الحكومة الرامية إلى الوفاء بالتزامات لندن، حيث توحي الأدلة المبكرة بأن لهذه الإصلاحات فائدة ملموسة - إذ تلقى ما يقارب 000 32 لاجئ سوري تصاريح عمل في خريف عام 2016 مقارنة بما لا يتعدى 000 5 تصريح عمل في عام 2015.

وقد بذلت الحكومات المضيفة جهودا، في بعض الحالات، لضمان المساواة في الاستفادة

وركزت المجموعة الأولى من هذه الإصلاحات على تلطيف شروط حصول اللاجئين السوريين على تصريح عمل. وفي أعقاب هذه الإصلاحات، تمكن كل السوريين المقيمين في الأردن - بمن فيهم غير المسجلين- من الحصول على تصريح عمل إذ لم يعد يشترط من مقدمي الطلبات سوى تقديم بطاقة هوية صادرة عن وزارة الداخلية (بدل جواز سفر، على غرار ما كان عليه الأمر سابقا). وأعفي السوريون من رسوم تصريح العمل لفترة سماح مدتها ثلاثة أشهر ابتداء من نيسان/أبريل 2016، ثم مددت إلى تشرين الأول/أكتوبر. وأصدر وزير العمل تعليمات للتعجيل بإجراءات الموافقة على طلبات السوريين للحصول على تصريح عمل.

وركزت المجموعة الثانية من الإصلاحات على توسيع نطاق أنواع الوظائف التي يمكن أن يزاولها اللاجئون. وشملت هذه الإصلاحات منح صلاحية الموافقة على طلبات الحصول على تصاريح العمل للمديرين الميدانيين، مع مراعاة المهن المغلقة والحصص المفروضة في القطاعات الأخرى، وإبرام اتفاقات توسع نطاق العمالة داخل القطاعات التي سبقت الموافقة عليها.[193]

وقررت وزارة العمل رفض أي طلبات الحصول على تصاريح عمل يقدمها غير السوريين، باستثناء طلبات الحصول على تصاريح العمل في قطاع العمل المنزلي (مثلا خدم البيوت، ومربيات الأطفال) أو في المناطق الصناعية المؤهلة. غير أن التقارير تفيد بأن هذا الإصلاح قد ثبتت صعوبة تنفيذه، إذ وردت عليه عدة استثناءات.[194]

استراتيجيات العمالة البديلة

بذلت مصر والأردن وتركيا جهودا استباقية لإدماج اللاجئين السوريين في سوق العمل دون إصلاح الأنظمة القائمة. والواقع أن الحكومة التركية انتهجت نهجا استباقيا في تشغيل الفنيين المهرة من اللاجئين - من قبيل الأطباء وأطباء الأسنان، والممرضين والمدرسين - لتوفير الخدمات الاجتماعية لمجتمعاتهم المحلية من اللاجئين. ويسمح هذا البرنامج الجديد لأخصائيي الخدمات الطبية بتقديم طلبات للحصول على تصاريح عمل خاصة إلى جامعة غازينتيب وللمدرسين بتقديم طلبات للحصول على تصاريح مماثلة من وزارة التربية الوطنية. وبالفعل فإن ما يزيد على 000 11 مدرس سوري و300 فني من الفنيين الطبيين حصلوا على تصاريح عمل خاصة لتقديم خدمات للاجئين السوريين.[195] كما سمحت حكومة مصر لما مجموعه 2000 سوري بالعمل في المدارس التي تديرها الجالية السورية.[196]

وفي الأردن، تفيد التقارير أيضا بأن أرباب العمل يستخدمون جملة من النهج للالتفاف على الحصص والقيود القطاعية المفروضة على اللاجئين السوريين.[197] وتشمل هذه النهج تسجيل العامل في مهنة مختلفة عن مهنته الفعلية (مثلا، استئجار فرد كعامل صيانة حتى وإن كان يعمل بصفته مهندس حاسوب)، أو استئجار "أردنيين وهميين" مما يسمح للشركات بتشغيل اللاجئين السوريين، أو استخدام برامج النقد مقابل العمل، التي تسمح بتشغيل اللاجئين السوريين دون تصاريح وفي كثير من الحالات في وظائف تتطلب مهارات عالية وقد تكون في المهن المغلقة. وعلى غرار النهج المستخدم في تركيا، يسمح للمدرسين السوريين بالعمل في المدارس بصفتهم مساعدي مدرسين "متطوعين" ويتلقون راتبا على ذلك.[198]

وتشتغل أعداد كبيرة من اللاجئين، في كل هذه البلدان، في القطاع غير الرسمي، وبصفة غالبة في مهن تتطلب مهارات متدنية، مما يغني عن الحصول على تصاريح عمل رسمية. وبالإضافة إلى توفير دعم بحكم الواقع لهذا النهج في التشغيل (أي بعدم

في لبنان، نفذت المنظمات غير الحكومية برامج ومشروعات مع البلديات لتوفير الأشغال كثيفة العمالة للاجئين السوريين بغية تحديث البنيات التحتية الأساسية

معاقبة أرباب العمل الذين يشغلون اللاجئين بهذه الطريقة)، استخدمت جملة من استراتيجيات العمالة البديلة لتشغيل اللاجئين من ذوي المهارات المتدنية واللاجئين ذوي المهارات العالية.

العمل في البنيات التحتية والأشغال الكثيفة العمالة

برزت عبر البلدان الستة تدخلات تجمع بين بناء البنيات التحتية أو إصلاحها وبرامج الأشغال الكثيفة العمالة. ولئن كان تحسين البنيات التحتية التي تعاني من ضعف مزمن والتي اشتد عليها الضغط بفعل تدفق

تشغيل الفنيين ذوي المهارات من اللاجئين

11,000 مدرس سوري

300 فني سوري في القطاع الطبي

WFP/
Ljubica Vujadinovic

أعداد كبيرة من اللاجئين في بعض البلدان وتضررت من سنوات من العنف في بلدان أخرى، فإن هذه التدخلات قد وفرت أعدادا كبيرة من فرص العمل القصيرة الأجل التي تتطلب مهارات متدنية ومتوسطة وعالية، ولا تلتزم في كثير من الحالات بأنظمة سوق العمل في تشغيلها لمواطني البلدان المضيفة أو للاجئين (حسبما وردت مناقشته أعلاه في حالة الأردن). وكثيرا ما تشمل هذه المشاريع عنصرا لنقل المهارة عن طريق "التعلم بالممارسة".

وفي الأردن، دعم عدد من المانحين مشاريع البنيات التحتية في إطار التصدي للأزمة،[199] حيث ركزت المشاريع على تحسين الطرق والطاقة والتنمية المحلية والصحة وشبكات المياه.[200] ومن الأهداف الصريحة للدعم المقدم من مجلس التعاون الخليجي لمشاريع البنيات التحتية في الأردن - بمبلغ 5 بلايين دولار على مدى خمس سنوات - هو "العمل على تخفيض مستوى البطالة عن طريق توفير فرص عمل جديدة".[201] وقد صمم برنامج الخدمات الطارئة والصمود الاجتماعي للبنك الدولي وبرامج الاستثمار الكثيفة العمالة الممولة من ألمانيا للعمل مباشرة مع البلديات في دعم توفير فرص العمل والقيام في الوقت ذاته بتحسين البنيات التحتية المحلية.[202]

في منطقة كردستان العراقية، يعد توفير فرص العمل القصيرة الأجل هدفا من الأهداف الرئيسية لبناء 11 مخيما جديدا من مخيمات اللاجئين

وبالإضافة إلى ذلك، تسعى حكومة الأردن إلى تشجيع الاستثمار في "مشروعات ضخمة" (من قبيل شبكة السكك الحديدية الوطنية، وشبكة الربط الكهربائي مع المملكة العربية السعودية) عن طريق سن قانون جديد لصندوق الاستثمار الأردني.[203]

وفي منطقة كردستان العراقية، يعد توفير فرص العمل القصيرة الأجل هدفا من الأهداف الرئيسية لبناء 11 مخيما جديدا من مخيمات المشردين (النازحين) داخلياً؛ بعضها يجري بناؤه في الوقت الراهن، وبعضها الآخر في انتظار البناء. وهي مخيمات تبنى لاستيعاب 000 700 مشرد (نازح) داخلي إضافي يتوقع أن يصلوا من الموصل .[204] ومول عدد من المانحين مشروعات للبنيات التحتية العمومية المحلية (من قبيل إصلاح البنيات التحتية العمومية على نطاق المجتمع المحلي) لتوفير فرص اقتصادية للأسر المعيشية الضعيفة والمتأثرة بالحرب.[205]

وفي لبنان، نفذت المنظمات غير الحكومية برامج ومشروعات بالتعاون مع البلديات لتوفير الأشغال كثيفة العمالة للاجئين السوريين بغية تحديث البنيات التحتية الأساسية من قبيل مشروعات تنظيف القنوات وإدارة النفايات الصلبة المحلية.[206] ونفذت وكالات الأمم المتحدة الإنسانية والإنمائية برامج مماثلة. غير أن برامج البنيات التحتية المستخدمة ليد عاملة كثيفة وإن أفادت التقارير بأنها عنصر بالغ الأهمية في الجهود المقررة للوفاء بالتزامات لندن، فإنها موضع خلاف. وهكذا فإنه رغم وجود خطط بمقتضاها ستقومجهات قائمة على التنمية بتمويل مشروع بمبلغ 22 مليون يورو لتحسين المياه والطرق والأراضي الزراعية،[207] واقتراح الحكومة اللبنانية لخطة متينة خماسية الأعوام قيمتها عدة بلايين من الدولارات لتحسين البنيات التحتية،[208] فإنه لا تجري في الوقت الراهن أي برمجة واسعة النطاق.[209]

وما فتئ إصلاح شبكة المياه وإدارة النفايات الصلبة يشكل مصب اهتمام البرمجة الكثيفة العمالة في سوريا، حيث توفر برامج البنيات التحتية في إزالة النفايات وإدارة المياه ما يقارب 000 35 شهر من العمل المؤقت للمشردين (للنازحين) داخلياً والمجتمعات المحلية المضيفة.[210] وبالإضافة إلى هذه البرمجة، دعمت الجهات القائمة على التنمية إصلاح المراكز الصحية وشبكات توليد الطاقة.

وتعد برمجة مماثلة في مصر أمرا غير اعتيادي لكونها تركز على الشباب، وتشمل بناء كل من البنيات التحتية على نطاق المجتمعات المحلية كما تضم عناصر للخدمات الاجتماعية. وستستهدف المجتمعات المحلية المضيفة التي تأثرت سلبا بتدفق اللاجئين.[211]

وفي تركيا، يعد تحسين البنيات التحتية عنصرا رئيسيا في جهود التصدي للأزمة التي تبذلها الحكومة التركية، والبلديات وغرفة التجارة المحلية، والمنظمات الدولية غير الحكومية، لكنها لا تتضمن عناصر كثيفة العمالة بشكل صريح إلا نادرا. ومن أمثلة ذلك، أنه إذا كانت ثمة في الوقت الراهن خطط لبناء 000 50 بيت جديد لفقراء الأتراك واللاجئين السوريين في غازيانتب، في الوقت الذي تخطط فيه غرفة تجارة غازيانتب لتطوير منطقة صناعية يمكنها أن تعول 000 150 عامل، فإن هذه الخطط لا تتضمن عناصر تستخدم عمالة كثيفة .

الوصول إلى المعلومات

ما فتئ تحسين فرص حصول اللاجئين السوريين على المعلومات يشكل هدفا رئيسيا للحكومات المضيفة وللفاعلين الإنمائيين في عدة بلدان على حد سواء. ففي تركيا، حيث تشكل اللغة تحديا رئيسيا يواجه اللاجئين، يقوم ما يزيد على 50 مركزا للمجتمعات المحلية في كل المناطق التي يشتد فيها تمركز اللاجئين بوظيفة مركز جامع متعدد الخدمات يوفر طائفة واسعة من الخدمات للسوريين. ومن هذه الخدمات الإعلام بشأن فرص سوق العمل والإسكان والرعاية الصحية؛ وتقديم دروس، بما فيها اللغة التركية؛ وتوفير الموارد لتعريف السوريين بحقوقهم بموجب القانون التركي، وتعريفهم بالثقافة التركية، وبتوقعاتهم في أماكن العمل لدى الشركات التركية. وتقود هذه المراكز تشكيلة من الوكالات التركية والدولية - من قبيل الهلال الأحمر التركي، والبلديات والمنظمات الدولية غير الحكومية (مثلا، Mercy Corps)، وما إلى ذلك). وهي مدعومة دعما متينا من غرف التجارة المحلية والبلديات ومن طائفة من المنظمات الدولية (منها المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير، والمنظمة الدولية للهجرة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين). وتوفر الحكومة التركية أيضا خدمات المواءمة بين مهارات اللاجئين السوريين واحتياجات سوق العمل عن طريق الوكالة التركية للتشغيل - وهي برنامج مماثل للبرنامج المتاح للمواطنين الأتراك. [212]

ومراكز المجتمعات المحلية عنصر مهم في جهود التصدي للأزمة في سوريا، حيث افتتح 30 مركزا للمجتمعات المحلية في تسع محافظات في عام 2015. وتفيد بأنها تخدم ما يزيد على 1000 مستفيد شهريا. وتقدم الدعم للحصول على فرص اقتصادية (مثلا عن طريق أنشطة تعليمية وتوفير وسائل كسب العيش، والتدريب المهني) وطائفة من الأشكال الأخرى للمساعدة المتعلقة بالنزاع (من قبيل الإرشاد، والدعم النفساني). وقد دعم المانحون مبادرة المواءمة بين فرص العمل والمهارات، بالقيام بدراسة استقصائية للمهارات التقنية للمشردين (للنازحين) داخلياً الذين يعيشون في المآوى ومواءمة تلك المهارات باحتياجات العمل في محلات تصليح المركبات (الأوراش/الورش) المحلية.

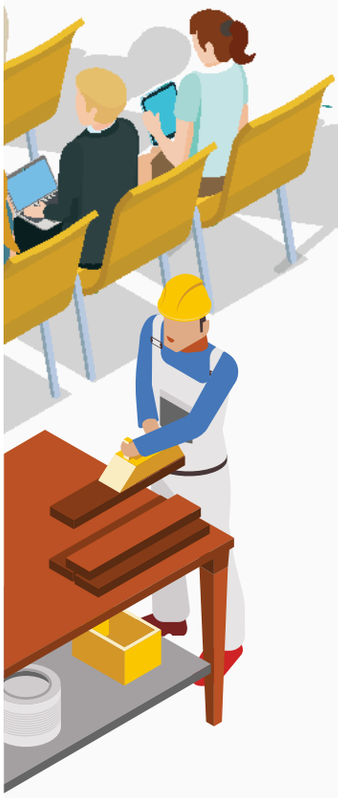

@UNDP Syria

وعلى صعيد المقاولين السوريين الأوسع نطاقا، ظلت جمعية رجال الأعمال السوريين في مصر تقوم بدور تمكيني رئيسي، مسدية التوجيه والمشورة للمشروعات التجارية السورية الجديدة المحتملة

وغداة مؤتمر لندن، استخدمت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين جملة من الآليات لتوعية اللاجئين السوريين في الأردن بشأن فرص العمل والبيئة القانونية المتغيرة. وشملت هذه الآليات توجيه رسائل نصية عن طريق الهواتف النقالة لأرباب الأسر المعيشية، وعقد اجتماعات عامة في المجتمعات المحلية الرئيسية للاجئين بغرض مناقشة القضايا القائمة، وتحرير ونشر معلومات خطية (من قبيل موجزات ''الأسئلة المتكررة'' وما إلى ذلك) بشأن إجراءات تصاريح العمل لفائدة السوريين.[213] واتخذت غرف الصناعة الأردنية مبادرات استباقية لمساعدة المستثمرين السوريين والمشروعات السورية، والعمل معهم للتعرف على بيئة الأعمال في الأردن، وإسداء المشورة بشأن إنشاء مشروعات، ومناصرتهم أحيانا لدى الحكومة الأردنية.[214]

وفي منطقة كردستان العراقية، تزود ''مراكز دعم الباحثين عن عمل» اللاجئين والمشردين (النازحين) داخلياً والعراقيين بمعلومات عن الفرص الاقتصادية وتدعمهم في القيام بإجراءات تقديم الطلبات. وتسمح المنتديات الشبكية للباحثين عن العمل بالتعامل مع أرباب العمل المحتملين، ولاسيما عن طريق استخدام نظام "فرص" الذي وضعته وكالة التنمية الدولية للولايات المتحدة،[215] وتعمل المراكز معهم على تحرير نبذة عن سيرتهم المهنية والإعداد للمقابلات. وإضافة إلى ذلك، توفر المراكز تدريبا موجها لتعزيز القابلية للتشغيل.[216]

30

مركزا من مراكز المجتمعات المحلية افتتحت في كل محافظات سوريا التسع في عام 2015

وفي مصر، ما فتئ السوريون يساعدون غيرهم من السوريين عن طريق منظمات يديرها السوريون. وعلى نطاق المقاولين السوريين الأوسع نطاقا، ظلت جمعية رجال الأعمال السوريين في مصر تقوم بدور تمكيني رئيسي، مسدية التوجيه والمشورة للمشروعات التجارية السورية الجديدة المحتملة.[217] ويشمل هذا التوجيه والمشورة تقديم معلومات عن قواعد وأنظمة الأعمال التجارية، والأصول الصناعية المتاحة، وشرح توجهات السوق. كما تفيد التقارير بأن الجمعية استخدمت معارفها لدى أوساط كبار المسؤولين الحكوميين في جهود لمناصرة هذه الشركات الجديدة. وتساعد المنظمات غير الحكومية التي يديرها السوريون على تلبية الاحتياجات الاجتماعية للسوريين وتقديم الخدمات لهم في فترة تكيفهم مع الحياة في مصر.

تطوير المهارات

وكثيرا ما تعتبر برامج تطوير المهارات أداة فعالة التكلفة لتعزيز نواتج عمالة مواطني البلد المضيف واللاجئين على السواء. ومن أبرز أنواع تطوير المهارات المركز على اللاجئين، التدريب المهني الذي تنفذ في إطاره الجهات الفاعلة الإنمائية برامج بصفة مباشرة عن طريق المنظمات غير الحكومية أو الوكالات الحكومية المحلية. وعلى الرغم من أن الوكالة التركية للتشغيل توفر التدريب المهني بالتعاون مع الصناعة التركية، فإن ثمة في الوقت الراهن ما يزيد على 5 000 مركز تدريب مهني فريد يعمل في شتى أرجاء البلد. وفي مصر، تتمتع هذه البرامج بشعبية لدى المنظمات الدولية غير الحكومية باعتبارها وسيلة لدعم المشاركة في سوق العمل لدى الفئات المحرومة من المصريين واللاجئين على السواء. وفي لبنان، يتاح التدريب المهني وتطوير المهارات للمجتمعات المحلية للاجئين والضعفاء بغرض التمكين الاقتصادي للمتدربين وربطهم بالمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة. وفي الأردن، ما فتئت برامج التدريب المهني تشكل عنصرا في المبادرات الرئيسية المركزة على العمالة والموجهة للمجتمعات المحلية للاجئين والمجتمعات المحلية المضيفة.[218] وفي سوريا، أنشئ العديد من مراكز التدريب المهني ومراكز التدريب المركزة على الآليات.[219] وترد مناقشة مفصلة لمواطن قوة برامج التدريب المهني هذه ومكامن ضعفها في الفصل التالي، في إطار مناقشة الدروس المحددة.

وفي منطقة كردستان العراقية، كان من مجالات الاهتمام بصفة خاصة، إلى جانب الأنواع الاعتيادية من برامج التدريب المهني المتاحة في أماكن أخرى، مساعدة اللاجئين على تطوير المهارات اللغوية التي يحتاجون إليها - أي الإلمام بمبادئ اللغات الإنكليزية والكردية والعربية - للنفاذ إلى سوق العمل في إربيل. وتوفر مراكز التدريب فصولا لتعلم المهارات اللغوية الأساسية على مدى أسبوعين.[220]

وثمة مبادرة ذات صلة هي "مشروع تبادل المهارات" في الأردن، حيث يتم توظيف السوريين من ذوي المهارات لتعليم الأردنيين الضعفاء "توفير فرص اكتساب وسائل العيش المستدامة بمهارات مباشرة الأعمال الحرة وتطوير المشروعات الصغرى".[221] ويوفر تدريب محدود للسوريين بشأن كيف تدريب غيرهم – حيث يعتمد البرنامج بالتالي على نهج تدريب المدرب. وهذا النهج مشابه للتدريب المهني، من حيث كونه يقدم للسوريين تدريبا عمليا على المهارات، لكن الأنشطة تستفيد من المهارات الفريدة التي يملكها السوريون.

تمكين المشروعات التجارية

اتخذت الحكومة المضيفة والقطاعات الخاصة المحلية جملة من التدابير للعمل على دعم توسيع المشروعات القائمة وتشكيل مشروعات جديدة. ففي الأردن، شملت الإصلاحات على المستوى الوطني تحسين مناخ الاستثمار، بما في ذلك إلغاء شروط رئيسية لفائدة المقاولين السوريين (انظر الفصل 2)؛ وتبسيط إجراءات إنشاء السوريين لمشروعاتهم؛ وتسريع إجراءات الجمارك.[222] وسن قانون جديد للاستثمارات في عام 2014، وواصل الأردن جهوده الرامية إلى تحسين الإطار المؤسسي الذي يحكم الاستثمار.[223]

ولدعم أهداف مؤتمر لندن، تتخذ وزارة التخطيط والتعاون الدولي خطوات لتعزيز بيئة الأعمال، مستندة إلى خطة قائمة وضعتها لجنة الاستثمار الأردنية. وتقوم إدارة البرامج في الوقت الراهن بوضع خطط لتعزيزتنسيق الاستثمار وتتوخى تخفيف الشروط المفروضة على المستثمرين السوريين عند قيامهم بالاستثمار أو في إنشاء مشروعاتهم التجارية. [224] وعلاوة على ذلك، تبذل في الوقت الراهن جهود لتسهيل إضفاء الطابع الرسمي على العديد من المشروعات المنزلية السورية والأردنية غير الرسمية (من قبيل كتابة برامج الحاسوب، والخياطة والطبخ).[225] غير أن الحكومة تعمل في الوقت نفسه على تعديل للوائح الاستمثار الأجنبي المباشر. وستضيف حواجز جديدة تحول دون دخول الاستثمار الأجنبي المباشر إلى بعض القطاعات، وتعتبر تدابير حمائية ترمي إلى حماية بعض الصناعات الأردنية؛ وكون الوزارات المختلفة تعمل على تحقيق أهداف متضاربة إنما يعكس الاقتصاد السياسي المعقد المحيط بالجهود الرامية إلى دعم السوريين.

مول هؤلاء الفاعلون المشاريع المدرة للدخل في المزارع، وتحضير المنتجات الغذائية، والخياطة والنعال، بتوفير ما يزيد على 4 000 فرصة عمل جديدة

© UNDP Syria

وبالنسبة للبنان، ظل الدعم التقني المقدم للمشروعات اللبنانية، ولاسيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، عنصرا رئيسيا في الأنشطة المتعلقة بمواجهة الأزمة - إذ يستأثر بما يقارب 20 في المائة من المشاريع الجارية والمقررة.[226] غير انه خلافا للأردن، ركزت هذه الجهود تركيزا أكبر على الصعيد المحلي، ووجهت نحو تعزيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتعاونيات اللبنانية. وتلقت هذه الأنشطة تمويلا من دوائر المانحين (من قبيل إدارة التنمية الدولية ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، والحكومة الإيطالية)، وشملت تدريب أعضاء التعاونيات، وتقديم الدعم المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإنشاء شركات مبتدئة في الصناعة الابتكارية بغرض زيادة القدرة التنافسية والانتاجية. كما خصصت الحكومة اللبنانية 6 ملايين دولار لتحسين ودعم القدرة التنافسية

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مشاريعها المقترحة للاستفادة من التمويل بشروط ميسرة. وكان تطوير سلسة الأنشطة الزراعية المضيفة للقيمة قطاعا هاما آخر خصص له الدعم.[227]

وفي تركيا، التي يوجد فيها ا اقتصاد خاص نشيط، أفادت التقارير بأن سياسة الحكومة تعمل بمقولة "تقبل الواقع ودعهم يعملون" [228] فبعض البلديات (من قبيل غازيانتب) تتخذ إجراءات لتشجيع الاستثمارات السورية، لكن السياسة العامة للحكومة هي السماح للسوريين بإنشاء مؤسسات جديدة ما لم تقدم الشركات التركية شكاوى رسمية بهذا الشأن.[229]

وفي أواخر عام 2015، سجل ما يقارب 3 000 شركة سورية في تركيا، 800 منها في غازيانتب و 750 أخرى في ميرسن، وما مجموعه 10000 شركة تقريبا بما فيها الشركات العاملة في الاقتصاد غير الرسمي.[230] واستفادت هذه الشركات من تمركز السوريين في مناطق محددة، إذ تقدم خدمات مصممة حسب احتياجات اللاجئين وتمكنت من الاستفادة من المساعدة الإنسانية التي يجري تقديمها لهؤلاء اللاجئين. كما أن إدماج السوريين في سوق العمل التركية قد عاد بالنفع على اليد العاملة التركية المؤهلة بالسماح لها بالانتقال إلى مهن في القطاع الرسمي ذات أجور عالية، حسبما أفادته التقارير.[231]

وبالنسبة لسوريا، ركز دعم المشروعات التجارية على تقديم الدعم المباشر للمشروعات الصغيرة والصغرى التي تأثرت سلبا بالنزاع، إما بسبب تعطل أنشطتها أو بسبب تدمير ممتلكاتها. وبصفة خاصة، قدم الفاعلون الإنمائيون المعدات والتمويل لدعم عدة مشروعات صغيرة تواجه صعوبات. ومول هؤلاء الفاعلون المشاريع المدرة للدخل في الزراعة، وتحضير المنتجات الغذائية، والخياطة وصناعة الأحذية، بتوفير ما يزيد على 4 000 فرصة عمل جديدة.[232]

3,000
شركة سورية مسجلة في تركيا

WFP/
Jonny Hogg

الشرط الوحيد لاستفادة الشركات من هذه التسهيلات هو أن تشغل 15% من السوريين، على أن تزيد نسبتهم إلى 25% بعد سنتين

المناطق الاقتصادية والتجارة

اعتبر قيام الاتحاد الأوروبي بتخفيف شروط ''قواعد المنشأ'' لفائدة صادرات الأردن - بما يفيد ما يقارب 52 منتجا اقتصاديا في 18 منطقة إنمائية معينة - أكبر خطوة يتخذها المجتمع الدولي لتعزيز الاستثمار في الأردن ودعم العمالة السورية والأردنية. والشرط الوحيد لاستفادة الشركات من هذه التسهيلات هو أن تشغل 15في المائة من السوريين، على أن تزيد نسبتهم إلى 25في المائة بعد سنتين؛ وقد اقتُرح إدماج اللاجئين في المناطق الإنمائية بالأردن بهذه الطريقة كسياسة فعالة لمعالجة مشكل اللاجئين من شأنها ''أن تحسن عيش اللاجئين على المدى القصير وآفاق مستقبل المنطقة على المدى البعيد وتخدم المصالح الاقتصادية والأمنية للدول المضيفة''.[233] لكن آخرين ذهبوا إلى القول إن هذا القيد ''قد يفضي إلى توفير قدر ضئيل للغاية من فرص العمل للأردنيين واللاجئين السوريين؛لأن هذه المناطق الاقتصادية ظلت تعتمد تاريخيا على مهاجرات عازبات يشتغلن بأجر زهيد ويعشن في مجمعات للعمال وإنفاقهن في البلد محدود جدا، ولعل هذا يتعارض مع نموذج اللاجئين السوريين الذين يعولون أسرا.[234]

في تركيا، تخطط غرف التجارة وبلدية غازيانتب لبناء منطقة صناعية قادرة على تشغيل ما تعداده 150 000 من الأتراك واللاجئين السوريين

WFP/
Berna Cetin

وقيود السفر التي يواجهها اللاجئون السوريون توحي بأن من المرجح أن يواجهوا صعوبة في الاستفادة من هذه التسهيلات. ومن المقرر أن ينصرم أجل هذا الامتياز في الاستفادة بعد مرور 10 سنوات، مما قد يصرف الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه عن اغتنام امتيازات هذه الصفقة الجديدة، لا سيما وأن عمليات التصنيع الجديدة يتوقع أن تستغرق ثلاث سنوات للوصول إلى كامل الطاقة الإنتاجية.[235]

وكانت الاستجابة لهذا التحول في السياسة العامة بالأردن مشوبا بفتور، رغم أن هذا التغيير في السياسة لا يزال حديث العهد. ويقول معظم أصحاب المصلحة إن التسهيلات خطوة إيجابية لكن ثمة حاجة إلى المزيد من حيث تحسين مناخ الاستثمار وتعريف المصدرين بسوق الاتحاد الأوروبي وكذلك الترويج لهذه التسهيلات لدى المستثمرين الدوليين. والواقع أن الحاجز الرئيسي الذي يعترض المصدرين لدى تصديرهم لمنتجاتهم إلى الاتحاد الأوروبي لا يتعلق دائما بقواعد المنشأ بل يتعلق، في العديد من الحالات، بنوعية المنتجات والتصديق على النوعية.[236] ويواجه لبنان تحديا مماثلا، حيث إن نوعية المنتجات عائق رئيسي يواجه صادراته.[237]

وفي مصر، تفيد التقارير بأن العديد من المشروعات السورية تزدهر وتنقل رؤوس الأموال والمهارات وشبكاتها التجارية السابقة إلى مصر، وإن لم يكن ثمة تدخل مباشر من الحكومة ولا من الفاعلين الإنمائيين. وقد استغلت المشروعات المملوكة للسوريين الحيز غير المستغل في الهياكل الصناعية القائمة، وتقوم بتشغيل العمال المصريين المحليين إضافة إلى إعالة أنفسهم.[238]

وتبذل في الوقت الراهن في عدة بلدان جهود مماثلة لدمج المقاولين من اللاجئين السوريين في المناطق الاقتصادية القائمة أو المقررة.[239] ففي غازيانتب بتركيا، تخطط غرف التجارة وبلدية غازيانتب لبناء منطقة صناعية قادرة على تشغيل ما تعداده 150 000 من الأتراك واللاجئين السوريين. وفي لبنان، تخطط وزارة الصناعة لمناطق صناعية مماثلة بدعم من منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، بالإضافة إلى مناطق يقوم القطاع الخاص بإنشائها، من قبيل تلك المحيطة بميناء طرابلس.[240] وفي سوريا، أنشأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ورشة تقنية لدعم المنطقة الصناعية في حمص بتوفير خدمات الحدادة، وآلات الخراطة،[241] لإنتاج الأدوات، وقطع الغيار للمؤسسات الصناعية وإصلاح السيارات.

النهج الواعدة والدروس المحددة

@UNDP Syria

إن الأنشطة التي تركز على توفير الفرص الاقتصادية والتي صممت للتصدي للأزمة هي أنشطة حديثة نسبيا، وإلى حد كبير. ولذلك، فإنه من السابق لأوانه قياس فعاليتها قياسا تاما. غير أنه في معرض مناقشة هذه الأنشطة، كثيرا ما أورد من أجريت مقابلات معهم وجهة نظرهم الأولية بشأن التقدم المحرز حتى الآن ومن ثم احتمال تحقيق هذه الجهود للأهداف المتوخاة منها.

وفي هذا الفصل، سنرسم هذه المنظورات المتعلقة بهذه الأنشطة التي يبدو أنها ناجعة، على الأقل في بلد واحد. ونصف مجموعة فرعية من هذه الأنشطة، تدعى نهجا واعدة، ويمكن تكييفها مع سياقات بلدان أخرى.

والهدف الثاني لهذا الفصل هو وصف تحديات التنفيذ في هذه الأنشطة، مع التركيز بصفة خاصة على أنواع تحديات التنفيذ التي صودفت في بلدان متعددة. والقصد من هذه المناقشة هو استخلاص الدروس المستفادة، استنادا إلى شتى التجارب في البلدان الستة لوصف الكيفية التي يمكن بها تخطي تحديات التنفيذ هذه.

النهج الواعدة

والمعياران الرئيسيان لنعت نشاط بكونه نهجا واعدا هو: (1) أن يسود اعتقاد عام بأن النشاط ناجح في بلد واحد على الأقل (2) وأن تكون من خصائصه إمكانية تصديره إلى سياقات أخرى. ويستعرض هذا الفرع بإيجاز كل

@UNDP Syria

نشاط يتم إبرازه، ويقدم الأدلة التي تبين سبب كون هذا النشاط نشاطا واعدا، ثم يناقش كيفية تطبيق نهج من النهج في بلدان أخرى.

تمويل أنشطة البنيات التحتية بشروط ميسرة (الأردن، لبنان). وفر مرفق التمويل بشروط ميسرة 340 مليون دولار في شكل قروض بشروط ميسرة للأردن لدعم إصلاح البنيات التحتية للمياه في المجتمعات المحلية المضيفة للاجئين.[242] وركزت الأنشطة في لبنان على تمويل الأنشطة المتعلقة بالبنيات التحتية.[243] ومن المتوقع أن يكون تمويل البنيات التحتية عنصرا حاسما في جهود التصدي للأزمة لأنه يوفر فرصا اقتصادية قصيرة الأجل لمواطني البلد المضيف وللاجئين السوريين ويصلح البنيات التحتية التي تواجه ضغطا ناجما عن الأعداد الغفيرة من اللاجئين. ولعل مشاريع البنيات التحتية المصممة تصميما سليما (من قبيل تلك المتضمنة لرفع مستوى مهارات المشاركين في البرامج، وتحسين البنيات التحتية الاقتصادية التي حدت تاريخيا من النمو الاقتصادي) من شأنه أن يدعم أيضا توسيع نطاق الفرص الاقتصادية الطويلة الأجل.

- **إمكانية التطبيق في سياقات قطرية أخرى:** يحتمل أن يكون تمويل أنشطة البنيات التحتية بشروط ميسرة - بما فيها المنح بشروط ميسرة التي أفادت التقارير بإمكانية النظر في تقديمها في سياق إعادة تعمير سوريا مستقبلا - أمرا حاسما في الوفاء بوعود مؤتمر لندن. فهذه الأنشطة من شأنها أن توفر فرص عمل قصيرة الأجل وطارئة وتعزز التنمية الطويلة الأجل.

موجز

النهج الواعدة

- السماح غير المحدود للاجئين بالعمل
- السماح للسوريين بتقديم خدمات لغيرهم من السوريين
- إدراج اللاجئين ومواطني البلدان المضيفة باعتبارهم مستفيدين علنيين
- دعم توسيع فرص الوصول إلى أسواق السوق الأوروبية
- تنسيق فرص حصول اللا جئين السوريين على المعلومات
- تسهيل إقامة شبكات للاجئين السوريين
- التعاقد عند الإمكان مع المجتمعات المحلية المتأثرة بالأزمة
- دعم المشروعات الكبيرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة السورية
- تسهيل استثمار القطاع الخاص السوري

الدروس المحددة

- تحديات التنسيق
- النقص في تصاريح العمل
- ضرورة تحسين مواءمة برامج التدريب المهني مع احتياجات السوق
- بناء قدرة شركات القطاع الخاص لتقدير وتقييم المهارات
- تصميم المساعدة الإنسانية لتشجيع العمل

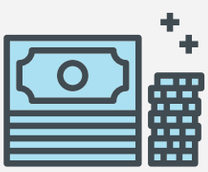

340 مليون دولار

في شكل قروض بشروط ميسرة قدمها مرفق التمويل بشروط ميسرة إلى الأردن لدعم إصلاح البنيات التحتية للمياه في المجتمعات المحلية المضيفة للاجئين

@UNDP Syria

السماح للسوريين بتقديم خدمات لغيرهم من السوريين (مصر، تركيا). يسمح لفنيي القطاع الطبي (من قبيل الأطباء وأطباء الأسنان والممرضين والقابلات) والمدرسين من السوريين بتقديم خدمات لغيرهم من السوريين في كل من مصر والأردن، وتركيا، استثناء لقيود سوق العمل القائمة حاليا. وتسمح وزارة التعليم المصرية للاجئين السوريين بالتدريس في مدارس الجالية السورية. ويعمل ما يقارب 2000 سوري في التدريس في الوقت الراهن، ويجتمل أن يزيد عددهم مستقبلا.[244] وفي الأردن، يشتغل المدرسون السوريون بصفتهم ''مساعدي مدرسين'' متطوعين وتدفع لهم أجرة بدل المرتب.[245] وفي تركيا، لا يحتاج فنيو القطاع الطبي إلا إلى حضور برنامج تصديق في جامعة غازيانتب،[246] ويمكن للمدرسين، إذا حصلوا على ترخيص من وزارة التربية الوطنية العمل في مراكز التعليم المؤقت (ويتقاضون أجورهم مباشرة من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وهي أجور تقل عن أجر الحد الأدنى في تركيا).[247]

- **إمكانية التطبيق في سياقات قطرية أخرى:** السماح للعمال السوري من ذوي المهارات العالية بتقديم خدمات لغيرهم من السوريين يتيح لهم إعالة أسرهم، ويوفر توفيرا فعالا فرص الاستفادة من الخدمات للسوريين، ويستبقي اليد العاملة الماهرة اللازمة لعملية الإنعاش. ويمكن تطبيق هذا النهج بسهولة على كل البلدان المضيفة الأخرى، سواء بتمويل من الفاعلين الإنمائيين أو بدونه. والواقع أنه عندما تمول الدوائر الإنمائية رواتب الموظفين السوريين، فإن كلفة تقديم الخدمات للاجئين التي تتحملها الحكومات تنخفض انخفاضا حادا.

إدماج اللاجئين ومواطني البلدان المضيفة باعتبارهم مستفيدين علنيين في كل جهود البرمجة (لبنان، تركيا). تقدم البرامج التي تديرها الحكومة التركية والمنظمات غير الحكومية - من قبيل مراكز التدريب المهني، والطب الوقائي، وبطاقات التغذية المخصصة للفقراء، ومراكز المجتمعات المحلية، وبرامج النقد مقابل العمل، في جملة برامج أخرى - نفس الخدمات المقدمة للاجئين السوريين والأتراك الذين يعيشون في المجتمعات المحلية المضيفة. ورغم أن استفادة السوريين من هذه الخدمات أقل من استفادة الأتراك في كثير من الحالات، بسبب الثغرات اللغوية وعدم العلم بتوفر هذه الخدمات، فإن التقارير تفيد بأنها تشكل جزءا أساسيا في سياسة الإدماج واعتبرت عنصرا رئيسيا في الحد من التوترات الاجتماعية. وبالفعل فإن كل مشروع ينفذ في لبنان في إطار الخطة اللبنانية للاستجابة للأزمة (من قبيل البرامج الكثيفة العمالة، والتدريب المهني وما إلى ذلك) هو مشروع شامل للجميع بنفس الطريقة.

- **إمكانية التطبيق في سياقات قطرية أخرى:** إدراج اللاجئين والمجتمعات المحلية المضيفة لهم في برمجة المانحين يقر بأن المجتمعات المحلية المضيفة تحتاج إلى المساعدة، إضافة إلى اللاجئين.

يسمح لفنيي القطاع الطبي والمدرسين من السوريين بتقديم خدمات لغيرهم من السوريين في مصر والأردن وتركيا

ومساعدة المجتمعات المحلية لبعضها البعض يبني التماسك الاجتماعي، ويضمن الاستدامة السياسية لتلك البرمجة. ولتلبية احتياجات اللاجئين، يضع العديد من الشركاء الإنمائيين برامج جديدة توازي البرامج القائمة في البلدان المضيفة. ولتوسيع وتكييف البرامج القائمة لاستيعاب السوريين مزايا عديدة: فهذا الإجراء أقل تكلفة (بسبب الوفورات في الحجم)، ويتفادى المشاكل المقترنة بعدم اتساق البرامج (وهو شاغل في التدريب التقني إضافة إلى تصورات مفادها أن السوريين يولى لهم دعم مفرط)، ويوفر فرصة للسوريين ومواطني البلد المضيف للاستئناس إلى بعضهم البعض في وضع يحظى بتسهيلات.

دعم توسيع فرص الوصول إلى أسواق السوق الأوروبية (الأردن). وصف الاتفاق الموقع مؤخرا بشأن قواعد المنشأ بين الأردن والاتحاد الأوروبي بكونه أكبر خطوة يتخذها المجتمع الدولي لتعزيز الاستثمار في الأردن ودعم العمالة السورية والأردنية.[248] ورغم أن الكثير من منافع ستجنى خارج الإطار الزمني لمؤتمر لندن، فإن من المتوقع أن ينشأ عن ذلك عدد محدود من الفرص الاقتصادية خلال الإطار الزمني، رغم الاستجابة الفاترة التي حظي بها هذا التحول في السياسة العامة، كما وردت مناقشته في الفصل 3.

- **إمكانية التطبيق في سياقات قطرية أخرى:** يمكن للشركاء التجاريين (بما في ذلك الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة، وشركاء آخرون) أن ينعشوا الاستثمار الموفر لفرص العمل في البلدان المضيفة عن طريق توسيع فرص الوصول إلى الأسواق. ويكتسى هذا أهمية بالغة بالنسبة للبلدان المضيفة التي ظلت تعاني من فقدان أسواق الصادرات نتيجة الأزمة السورية - إما في إطار متعلق بسوريا أو بصفتها مستوردة لمنتجات أو لكون سوريا طريق عبور. وسيلزم توسيع فرص وصول هذه البلدان المضيفة إلى الأسواق حالة بحالة، حرصا على أن تكون مقتضيات وشروط التجارة التفضيلية ملائمة للبلد، وينبغي أن يقترن بجهود ترمي في آن واحد إلى تحسين بيئة الأعمال وتحسين نوعية المنتجات التي يتم إنتاجها لأغراض التصدير. وقد يكون هذا النهج أقل نفعا للبلدان التي تتمتع فعلا بفرص جيدة للوصول إلى الأسواق (من قبيل تركيا) أو البلدان التي ظلت تسعى جاهدة لاستيفاء معايير تصدير بعض السلع إلى الاتحاد الأوروبي (من قبيل لبنان).

عندما تمول الدوائر الإنمائية رواتب الموظفين السوريين، فإن كلفة تقديم الخدمات للاجئين التي تتحملها الحكومات تنخفض انخفاضا حادا

@UNDP Syria

2,000

مدرس سووري تشغلهم في الوقت الحالي وزارة التعليم المصرية في مدارس الجالية السورية

@UNDP Syria

توسيع وتسهيل فرص حصول اللاجئين السوريين على المعلومات (الأردن، تركيا). في الأردن، أكد أرباب الأعمال واللاجئون على أهمية الجهود المدعومة من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والرامية إلى نشر المعلومات، وذلك كأداة هامة لدعم توفير فرص العمل. فقد أرسلت مفوضية شؤون اللاجئين رسائل نصية قصيرة إلى ما يزيد على 146 000 لاجئ تتضمن معلومات عن الخطوات اللازمة للحصول على تصاريح عمل، ووزعت منشورات بشأن الموضوع، ونظمت اجتماعات عامة أجابت فيها وزارة العمل على أسئلة اللاجئين بشأن مسألة تصاريح العمل. وساهمت حملة للتوعية قامت بها منظمة العمل الدولية مع المفوضية في مضاعفة عدد التصاريح ثلاث مرات في القطاع الزراعي - من 2000 إلى7000 تصريح. ورُحب بشبكة مراكز المجتمعات المحلية التي تقدم خدمات المكاتب الجامعة المتعددة الخدمات للسوريين وذلك باعتبارها عنصرا محوريا في تهيئة بيئة استقبال تتسم بالحفاوة في الوقت الذي تساعد فيه السوريين على تلمس طريقهم نحو العيش في تركيا.[249] وتقوم مراكز المجتمعات المحلية هذه بدور بالغ الأهمية في تركيا بسبب حاجز اللغة.

• **إمكانية التطبيق في سياقات قطرية أخرى:** لا يعرف اللاجئون السوريون في العديد من البلدان أي شيء عن فرص العمل المتاحة لهم، وعن حقوق العمل الواجبة لهم، والشروط المطلوبة لحصولهم على تصريح عمل. وتعمل مراكز المجتمعات المحلية القائمة في مناطق مناسبة على تلطيف الصعوبات بتوفير مكتب جامع متعدد الخدمات لتلقي الخدمات (من قبيل التدريب على العمل مع التنسيب الوظيفي المعزز بمشورة قانونية) وكذلك الإحالة إلى مقدمي خدمات آخرين (من قبيل المكاتب الحكومية) حيثما وجدت.[250]

تسهيل إقامة شبكات ومنظمات غير حكومية للاجئين السوريين (مصر، تركيا). ثمة شبكة متينة من المنظمات غير الحكومية السورية في تركيا. [251] وفي مصر، توجد جمعية لرجال الأعمال السوريين كما توجد شبكة متينة من المنظمات غير الحكومية يديرها سوريون. [252] وتمكن هذه الجمعيات السوريين من دعم بعضهم البعض بفرص العمل والتدريب المهني ومكاتب التشغيل وشبكات الإعلام والمناصرة.[253]

• **إمكانية التطبيق في سياقات قطرية أخرى:** ويوجد القليل من جمعيات اللاجئين السوريين أو المنظمات غير الحكومية السورية في البلدان المضيفة الأخرى. وتمكن هذه الجمعيات الجالية السورية من قضاء أغراضها بتقديم دعم من أجل التشغيل. وثمة مجالات يمكن أن يمولها المانحون ويدعموها.

ساهمت حملة للتوعية قامت بها منظمة العمل الدولية مع المفوضية في مضاعفة عدد التصاريح ثلاث مرات في القطاع الزراعي - من 2000 إلى7000 تصريح

التعاقد مع اللاجئين والمشردين (النازحين) والمجتمعات المحلية المضيفة من أجل توفير الخدمات المطلوبة (سوريا). يمكن للوكالات الإنسانية والإنمائية أن تشجع المشروعات المحلية عن طريق استخدام الشراء المباشر.[254] وكمثال على ذلك، فإنه عندما تتعطل الأسواق (كأن تكون شبكات النقل غير قادرة على إيصال الأغذية إلى الأسواق) لكن قدرة الإنتاج المحلي قائمة، فإن برنامج الأغذية العالمي يشتري من المنتجين المحليين ويقدم للمستفيدين مساعدة عينية. وتشتري منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وكالة الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) كل احتياجاتها من السوق المحلية، وتشتري وكالات الأمم المتحدة الأخرى (من قبيل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين) احتياجاتها محليا. وهذا نهج واعد لكل الوكالات - الإنسانية والإنمائية - التي تركز على توفير فرص العمل الطارئ أو المؤقت. ويساهم الشراء المحلي في إحياء وإنعاش المؤسسات التجارية، لأن طلب الوكالات الإنسانية للسلع والخدمات طلب كبير. [255] ومن الأساسي العمل بصورة وثيقة مع ممثلي المجتمعات المحلية المستهدفة، بالإضافة إلى قيادة تلك المجتمعات، لضمان استفادة المجتمع المحلي بأكمله من هذه الأنواع من النهج.[256]

- **إمكانية التطبيق في سياقات قطرية أخرى:** ينبغي تشجيع الوكالات الإنسانية الداعمة للاجئين على شراء السلع والخدمات من المشروعات التجارية المحلية في المجتمعات المحلية المضيفة بالبلدان المجاورة، شريطة أن تشغل هذه المشروعات نسبة معينة من اللاجئين لتلبية احتياجاتها من اليد العاملة. وهذا ما سيسهم في توفير فرص العمل للاجئين، في الوقت الذي سيدعم فيه المشروعات التجارية في المجتمعات المحلية المضيفة. غير أن ذلك قد لا يدعم اللاجئين السوريين في العديد من البلدان، نظرا للقيود المفروضة في بعض القطاعات على اللاجئين العاملين. ويوصى بدعم القطاعات التي لا ينافس فيها تشغيل اللاجئين أفراد المجتمعات المحلية المضيفة (من قبيل مشاريع الزراعة والبناء في لبنان).

146,000

لاجئ تلقوا رسائل نصية قصيرة من مفوضية شؤون اللاجئين تتضمن معلومات عن الخطوات اللازمة للحصول على تصاريح عمل

السماح للسوريين بإنشاء مشروعات تجارية كبيرة ومؤسسات صغيرة ومتوسطة، وتسهيل فرص استخدامهم للبنيات التحتية الصناعية المتاحة (مصر، تركيا). رغم تنوع التحديات، أثبتت المشروعات التجارية السورية أنها تستطيع أن تنجح وتسهم في اقتصادات الدول المضيفة لها إذا أتيحت لها الفرصة. ومن الأمثلة الساطعة على ذلك أن ما يقارب 500 ورشة سورية ومصنع صغير تعمل بصورة غير رسمية في مدينة العبور الصناعية، حيث استأجرت أماكن جاهزة في الأحياء الصناعية. وأقام المقاولون السوريون كذلك مؤسسات في عدد من المدن الأخرى (منها دمياط الجديدة، وستة أكتوبر).

@UNDP Syria

يمكن للوكالات الإنسانية والإنمائية أن تشجع المشروعات المحلية عن طريق استخدام الشراء المباشر

• **إمكانية التطبيق في سياقات بلدان أخرى:** ويمكن للسوريين أن يستثمروا رؤوس الأموال ويقدموا الخبرة التقنية ويعززوا القطاعات الجديدة ويشغلوا السوريين ومواطني البلد المضيف. وقليل هي البلدان التي بذلت محاولات منسقة لاستقطاب السوريين الراغبين في نقل مشروعاتهم التجارية واستبقائهم ودعمهم. ولعل مساعدة المشروعات التجارية السورية من شأنه أن يعود بفائدة جمة على كل البلدان المضيفة.

تسهيل استثمار القطاع الخاص السوري (مصر، الأردن، تركيا). لئن انهارت المصادر الأخرى للاستثمار الأجنبي المباشر نتيجة للنزاع، فإن أجواء الاستثمار الداعمة قد شجعت على تدفق رأس المال السوري الخاص. ويمثل رأس المال السوري ما يقارب 15 في المائة من كل رأس المال الأجنبي الجديد في الأردن في سنتي 2013 و2014، [257] وذلك نتيجة الجهود الاستباقية التي تبذلها الحكومة الأردنية لجلب رأس المال. وفي مصر، استثمر اللاجئون السوريون رأس مال يقارب 800 مليون دولار، وما يتراوح بين بليون و 1,5 بليون في تركيا.[258]

• **إمكانية التطبيق في سياقات قطرية أخرى:** إن رجال الأعمال السوريين والسوريين عموما مستعدون لاستثمار رؤوس أموال كبيرة في البلدان التي تستضيفهم، موفرين بذلك فرصا لمواطني البلد المضيف واللاجئين السوريين، إذا كانت الظروف ملائمة.

@UNDP Syria

الدروس المحددة

واجهت الحكومات المضيفة والشركاء الإنمائيون وشركاء القطاع الخاص طائفة من التحديات في التنفيذ الفعلي لأنشطة التصدي للأزمة. وأضعفت هذه التحديات فعالية البرامج، وأهدرت موارد مالية نادرة وأضاعت فرصا سانحة، وفي حالة واحدة على الأقل، أدت إلى تفاقم التوترات الاجتماعية القائمة والمتعلقة باللاجئين. وسعيا إلى توجيه أنشطة التصدي للأزمات مستقبلا، يستخلص هذا الفرع الدروس الرئيسية المستفادة من تحديات التنفيذ السابقة. وثمة ثلاثة معايير رئيسية لاستخلاص الدرس المستفاد وهي (1) أن يكون تحدي التنفيذ قائما في عدة بلدان، حتى نكون على يقين من أن هذا التحدي لا يتعلق بحالة بعينها؛[259] (2) أن يقدم بحثنا نُهُجا عملية للتغلب على هذه التحديات؛ (3) وأن يكون من المتوقع أن يفضي تناول تحديات التنفيذ إلى إدخال تحسينات جوهرية على جهود التصدي للأزمة. وفي كل درس من الدروس المستفادة، نصف تحدي التنفيذ ومكان قيامه ونناقش كيفية

استثمارات اللاجئين السوريين

800 مليون دولار
في مصر

1 إلى 1.5 بليون دولار
في تركيا

لا يزال التنسيق تحديا يحول دون فاعلية الأنشطة المتعلقة بمواجهة الأزمة، وسيظل كذلك. وينبغي أن توفر الحكومات المضيفة والجهات القائمة على التنمية وشركاء القطاع الخاص استراتيجيات شاملة، معززة بقيادة تنسق البرمجة الجارية

التغلب عليه، ثم نصف آثاره على أنشطة التصدي للأزمات مستقبلا.

يصعب تنسيق برمجة التنمية في سياق التصدي للأزمات، إذ يتطلب جهدا مطردا على الصعد المحلية والوطنية والإقليمية. وقد وضعت في عدة سنوات مضت جملة من الآليات الرسمية لتنسيق أنشطة التصدي للأزمات، على الصعيدين القطري والإقليمي.

وكمثال على ذلك، أنشئت في عام 2013 مبادرة الأمم المتحدة للاستجابة الإنمائية القائمة على القدرة على مواجهة الأزمات للتصدي للأزمة السورية وذلك لدمج التدخلات الإنسانية والإنمائية على الصعيد الإقليمي. وفي هذا السياق، صاغ الأردن أول خطة للصمود الوطني في عام 2014. ووضع لبنان لاحقا الخطة اللبنانية للاستجابة للأزمة لتنسيق ومواءمة الاستجابة الإنسانية لتلبية احتياجات كافة السكان الضعفاء.[260]

ورغم هذه الجهود، فإن انعدام التنسيق داخل الدوائر الحكومية، وداخل دوائر الفاعلين الدوليين، وفيما بين الحكومات والفاعلين الإنمائيين قد نال من فعالية الاستجابة الإنمائية، وإن لم يكن هذا الأمر يقتصر قطعا على أزمة اللاجئين السوريين. ومن جانب الحكومة المضيفة، ليس لمصر أي كيان يعهد إليه بتنسيق الأنشطة الإنمائية المتعلقة باللاجئين السوريين (رغم أن وزارة الخارجية هي جهة التنسيق في المسائل المتعلقة باللاجئين).[261] وتفيد التقارير بأن سياسات الحكومة التركية وبرامجها المتعلقة بالسوريين برامج مخصصة، بسبب انعدام هيئة واحدة على الصعيد الوزاري يعهد إليها بتنسيق الأنشطة المتعلقة بالسوريين. وفي منطقة كردستان العراقية، كثيرا ما يصف من أجريت معهم مقابلاتهم سلسلة أنشطة سبل كسب العيش التي ينفذها الفاعلون الإنمائيون بكونها انشطة عشوائية. وتم التأكيد على نقص التنسيق في أنشطة الحكومة المضيفة والفاعلين الإنمائيين في المقابلات التي أجريت في كل البلدان (انظر على سبيل المثال مثال التدريب المهني الوارد أدناه مباشرة).

وواجهت الجهود الأخيرة التي بذلت لمعالجة ثغرات التنسيق قيودا كبيرة. فقد أنشئت وحدة إدارة البرامج الأردنية لضمان وفاء الحكومة والمانحين بالتزاماتها المقطوعة في مؤتمر لندن وتنسيق جهود المانحين.[262] غير أن الصلة بين وحدة إدارة البرامج، التي كانت تشرف على الفرص الاقتصادية في إطار اتفاق الأردن، وخطة الاستجابة الأردنية، وعنصر التنسيق القائم أصلا في التدخلات المتعلقة بتوفير سبل المعيشة لم تكن واضحة بعد مرور شهرين على البدء في تشغيل وحدة إدارة البرامج. ورغم أن الخطة اللبنانية للاستجابة للأزمة كانت أداة فعالة لتنسيق الأنشطة الإنسانية وأنشطة بت الاستقرار - مما سمح لما يقارب 100 شريك من الحكومة والأمم المتحدة دوائر المنظمات غير الحكومية بالاجتماع بانتظام للبرمجة - - فإنه لا توجد منظمة في لبنان تركز على الفرص الاقتصادية ولها قدرات مماثلة.[263]

- **الآثار:** لا يزال التنسيق تحدياً يحول دون فاعلية الأنشطة المتعلقة بمواجهة الأزمة، وسيظل كذلك. وينبغي أن توفر الحكومات المضيفة والجهات القائمة على التنمية وشركاء القطاع الخاص استراتيجيات شاملة، معززة بقيادة تنسق البرمجة الجارية، وتدير التحديات القائمة وتتابع النُهُج الواعدة وتستند إلى الدروس المستفادة.

لا تكفي تصاريح العمل لتوفير فرص العمل. وكثيرا ما طغت زيادة عدد التصاريح المتاحة للاجئين السوريين على المفاوضات بين الفاعلين الإنمائيين والبلدان المضيفة. وكان إصدار التصاريح التزاما رئيسيا في اتفاق الأردن وبيان لبنان المتعلق النوايا،264 ونقطة مناقشة محورية في مؤتمر لندن لعام 2016 والمفاوضات الأخيرة للبنك الدولي مع الحكومة الأردنية.

غير أن إتاحة التصاريح ليس كافيا لتوسيع نطاق الفرص الاقتصادية المتاحة للاجئين السوريين. ففي الأردن، سيظل استمرار إغلاق المهن وفرض الحصص يقيد إمكانية تحقيق قدر معقول من التشغيل رغم التقدم المحرز في توسيع نطاق عدد التصاريح المتاحة. وفي مصر ومنطقة كردستان العراقية، تتوارى مسألة عدد تصاريح العمل إلى حد كبير بسبب أهمية تصاريح الإقامة، التي يمكن أن تفرض قيودا على حرية تنقل اللاجئين وتعيق قدرتهم على العمل والاستفادة من الخدمات الأساسية. وفي تركيا، حيث تفيد التقارير بأن تصاريح العمل لا تعطى إلا للاجئين من ذوي المهارات العالية، سمحت الحكومة بمرونة في إطارها التنظيمي لإتاحة تشغيل المدرسين وفنيي القطاع الطبي بغرض توفير الخدمات لمجتمعاتهم المحلية".

وسعيا إلى ترسيم العمل، ثمة افتراض يفيد بأن توفير تصاريح العمل سيمنع الاستغلال في أماكن العمل. غير أنه لا يوجد ما يثبت أن تصاريح العمل تحسن بالضرورة نواتج سوق العمل لفائدة اللاجئين السوريين في هذه البلدان، أو تمنع الاستغلال. والواقع أنها يمكن أن تؤدي إلى استفحال خطر الاستغلال في البلدان التي ترتبط تصاريح العمل بكفيل معين، كما هو الأمر في لبنان.

- **الآثار:** لعل من الأفضل صرف رأس المال السياسي والاقتصادي في القيام أيضا بتحسين المجالات المتصلة بتوسيع الفرص الاقتصادية، بدل التركيز على زيادة عدد تصاريح العمل. وكمثال على ذلك، من المهم للغاية أن تقترن مبادرات توسيع نطاق الفرص الاقتصادية وتوفير فرص العمل بإجراءات ترمي إلى تحسين ظروف العمل عبر اقتصادات هذه البلدان، بما فيها الاقتصاد غير الرسمي. وعلاوة على ذلك، يلزم رسم سياسات والقيام بأنشطة موجهة لغرض إحراز تقدم في ترسيم الاقتصاد. ويمكن أن تكون هذه المبادرات (مشروعات) مستقلة أو مدمجة في تصميم برامج أخرى.

يلزم أن تكون ثمة تدخلات إنمائية من القطاع الخاص فيما يتعلق بجانب الطلب من سوق العمل حتى لا تذهب جهود تكوين المهارات سدى

وتلزم مواءمة التدريب المهني مع احتياجات السوق والمهارات التي يملكها السكان المستهدفون أصلا ومع المبادرات التعليمية الأخرى. وما فتئت برامج التدريب المهني تشكل عنصرا لاكتساب العيش يحظى بشعبية في التصدي للأزمة، ولاسيما لدى الفاعلين الإنمائيين (من قبيل المنظمات الدولية غير الحكومية). وقد نشأت إلى حد كبير برامج التدريب المهني هذه الموجهة للاجئين إلى جانب برامج التدريب المهني الوطنية في القطاعين العام والخاص.

ولئن كان بعض البرمجة (من قبيل اللغة التركية) قد اعتُبر فعالا، فإن التدريب المهني الموجه للاجئين السوريين يعتقد على نطاق واسع أنه غير فعال، لأسباب رئيسية ثلاثة. الأول هو أن التدريب قليلا ما تكون له صلة باحتياجات السوق، لأنه لا يسترشد بتقييمات للاحتياجات (مصر، العراق، الأردن، تركيا، لبنان). والسبب الثاني هو أن التدريب عادة ما لا يواءم مواءمة سليمة مع تجارب ومهارات اللاجئين المستهدفين (مصر). والسبب الثالث هو أن هذه البرامج الجديدة، خلافا لبرامج التدريب المهني القائمة سابقا، تكون لها عادة صلات قليلة أو لا صلة لها أصلا بالشركات أو المسالك التعليمية أو غيرها من فرص العمل (مصر، تركيا).

وليس من الواضح ما إذا كانت المنظمات غير الحكومية أنسب من مراكز التدريب المهني القائمة في توفير التدريب المهني من حيث النوعية والمواءمة مع احتياجات السوق والتكلفة. وبدلا من أن تتيح هذه البرامج الانتقال إلى العمالة، فإنها تكتفي بعرض الأعمال المدرسية التي يرجى أن توفر مهارات مفيدة. وعلاوة على ذلك، فإنه لما كانت برامج التدريب خارج نظم التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني عادة، فإنها لا تتيح للمتدربين إلا فرصة ضئيلة للاعتراف بمهاراتهم المكتسبة.

- **الآثار:** إن المهارات المهنية العملية مفيدة، لكن التدريب بالنمط الذي صمم به حاليا من المستبعد

أن يفضي إلى تحسين ملموس في الاستفادة من الفرص الاقتصادية. فحصر برامج التدريب المهني في تلك البرامج التي لها صلة واضحة بالقطاع الخاص، وتحويل غيرها إلى برامج تتسم بقدر أكبر من الطابع العملي، والقيام عند الإمكان بدمج اللاجئين السوريين في النظام الرسمي للتعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني وتعزيز ذلك النظام، كلها تدابير يمكن النظر في إمكانية اتخاذها. كما ينبغي بذل جهود لمواءمة برامج التدريب المهني مع المبادرات التعليمية الأخرى (من قبيل التعليم العالي).

بناء مهارات اللاجئين أمر مهم؛ وبناء قدرة شركات القطاع الخاص لتقدير وتقييم المهارات لا يقل أهمية هو أيضا. فالأغلبية العظمى للشركات في البلدان المستهدفة لها قدرة محدودة من الموارد البشرية. وأرباب الأعمال ليست لهم نظرة واضحة عن مجموعة الكفاءات التي تلزمهم لإنجاز استراتيجية أعمالهم، أو عن كيفية توظيف القوة العاملة اللازمة واستبقائها. ويمكن أن تعمل التدخلات الإنمائية للقطاع الخاص فيما يتعلق بجانب الطلب من سوق العمل على ضمان ألا تذهب جهود تكوين المهارات سدى. ومن النهج الابتكارية في هذا الصدد التصدي بصورة مشتركة لمواطن الاختناق لتحسين الإنتاجية وظروف العمل - من أجل تحسين استخدام المهارات.

- **الآثار:** ثمة مجال للعمل بالنماذج التي تم تجريبها في المنطقة (ولاسيما في الأردن)، والتي من المزمع محاكاتها في إطار التصدي لأزمة اللاجئين، بالتأكيد على التدخلات المباشرة مع أرباب الأعمال وممثليهم.

يمكن أن تتولد عن انعدام المعلومات تصورات خاطئة تفضي إلى إساءة توجيه برمجة وسائل كسب العيش. فالبيانات عنصر رئيسي في البرمجة الإنمائية، سواء في القيام بدراسات استقصائية أساسية لتوجيه تصميم البرامج أو للرصد والتقييم لقياس نجاح البرامج. ورغم الترتيبات العديدة لتبادل البيانات، لا يتم تبادل البيانات بانتظام داخل المنظمات وفيما بينها، مما يديم الثغرات التي تكتنف المعرفة.

ويعيق نقص البيانات فعالية الأنشطة المتعلقة بمواجهة الأزمات، وذلك بطريقتين على الأقل: الأولى أن برمجة وسائل كسب العيش كثيرا ما لا تتواءم مع احتياجات السوق المحلية أو مهارات وخبرات اللاجئين السوريين. وكثيرا ما أبرزت المنظمات غير الحكومية في مصر عدم وجود فرز مفصل للاجئين السوريين معتبرة إياه عائقا رئيسا يحول دون تخطيط البرامج. كما تم التأكيد في مقابلات أجريت في العراق والأردن ولبنان على عدم فعالية البرمجة الموجهة بسبب نقص البيانات المبوبة. وهذا ما من شأنه أن يؤجج التوترات الاجتماعية ويعمق انعدام الثقة والعداء تجاه اللاجئين.

- **الآثار:** ينبغي الدعوة إلى تبادل المعلومات المتاحة في محافل مفتوحة لدعم المناقشة العمومية، مع احترام خصوصية بيانات فرادى اللاجئين. وتترتب على تقسيم البيانات إلى وحدات مستقلة نتائج حقيقية بالنسبة للفعالية العامة للتصدي للأزمة، لا سيما من حيث وضع السياسات والبرامج الاقتصادية الفعالة.

ولعل تصميم المساعدة الإنسانية لتشجيع العمل، وإبلاغ المستفيدين بذلك إبلاغا واضحا، من شأنه أن يحسن فاعلية مجمل جهود الاستجابة لدعم القدرة على التحمل. فالمساعدة الإنسانية ضرورية تماما للتصدي للتحديات القصيرة الأجل والتحديات المستمرة المتوسطة الأجل التي تواجه اللاجئين والمشردين (النازحين) داخلياً والمجتمعات المحلية التي تؤويهم. غير أن المساعدة ليست مستدامة على المدى البعيد. وفي مواجهة أزمة لا تبدو لها نهاية واضحة، يتعين بذل جهود مدروسة للانتقال من المساعدة الإنسانية القصيرة الأجل إلى مساعدة إنمائية طويلة الأجل كلما كان ذلك ممكنا.

ورغم أنه لا توجد حتى الآن أي أدلة منهجية، فإن البيانات التي تتناقلها الألسن تفيد بأن اللاجئين والمشردين (النازحين) داخلياً، يخشون فقدان المساعدة الإنسانية إذا حصلوا على عمل، حتى وإن لم يكن يفي باحتياجاتهم. ولعل هيكلة المساعدة الإنسانية لتشجيع العمل، وإبلاغ المستفيدين بذلك إبلاغاً واضحاً، من شأنه أن يحسن فاعلية مجمل جهود الاستجابة لدعم القدرة على التحمل.

- **الآثار:** ينبغي أن ينسق مقدمو المساعدة الإنمائية والمساعدة الإنسانية أنشطتهم لضمان الترابط الفاعل للبرمجة. فتشجيع المستفيدين من المساعدة الإنسانية على البحث عن فرص اقتصادية سيدعم جهود الجهات المعنية سواء منهم االتي في مجال المساعدة الإنمائية أو في مجال المساعدة الإنسانية.

15%

هي حصة رأس المال السوري الخاص من كل رأس المال الأجنبي الجديد في الأردن في عامي 2013 و 2014

التوصيات

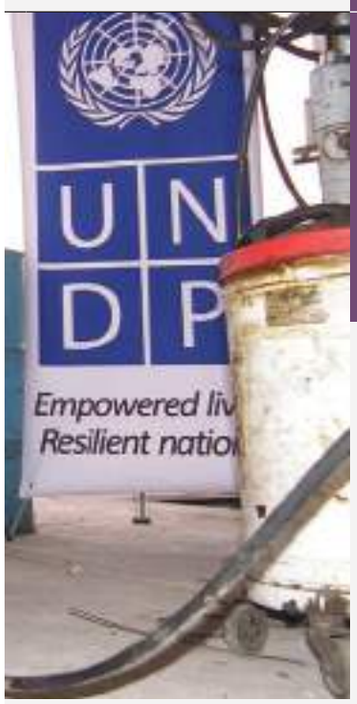

@UNDP Syria

إن تقديم توصيات - إقليمية كانت أم قطرية - للحكومات المضيفة والفاعلين الإنمائيين هو الحصيلة المحورية لهذا التقييم. وفي هذا الفصل الأخير، سنستند إلى النهج الواعدة والدروس المحددة التي نوقشت في الفصل السابق، وإلى غيرها من التوصيات المستمدة من عملنا الميداني.

وقد انصرف قصدنا إلى تقديم توصيات مستمدة من التجربة. ولذلك فإن كل توصية من هذه التوصيات لا بد وأن تستوفي ثلاثة شروط:

1. **الاستناد إلى أدلة:** أن يكون لها أساس من الأدلة الوقائعية، سواء كان مستمدا من بلد معين أو من بلدان أخرى ثبتت فيه فعالية نهج اتبع في السابق (أي النهج الواعد)؛

2. **الصلة بالموضوع:** أن أن يكون لها ارتباط مباشر أو غير مباشر بتزايد عدد فرص العمل أو إمكانية الاستفادة من فرص العمل، في نطاق فئة من الفئات المستهدفة الثلاث؛

3. **القابلية السياسية للتنفيذ:** أن يكون بالإمكان تنفيذها إما على المستوى الإقليمي أو على المستوى القطري، مع الإقرار بأن بعض التوصيات قد تستلزم توفير المجتمع الدولي لحوافز لإتاحة إمكانية تنفيذها سياسيا (مثلا، بفضل القرض الذي قدمه البنك الدولي بشروط ميسرة أصبح توسيع نطاق تصاريح العمل أمرا قابلا للتنفيذ سياسيا في الأردن، حسبما وردت مناقشته في الفصل 4).

وستقدم الفروع التالية التوصيات الإقليمية أولا، ثم التوصيات المحددة بقطر معين. وسنبدأ كل واحدة منها بوصف موجز للتوصية والجهة الموجهة إليها.

ثم ستحدد المناقشة التحديات موضوع المعالجة، مع الإشارة تحديدا إلى التحديات الواردة مناقشتها في

@UNDP Syria

الفصل 2؛ ومجموعة الأدلة الداعمة لهذا الطرح، معززة بإحالات مرجعية إلى المقابلات والوثائق المنشورة؛ وتورد شرحا للكيفية التي يتوقع بها أن تدعم هذه التوصية توفير فرص العمل؛ ومناقشة للتحديات المحتملة.

على الصعيد الإقليمي

إشراك القطاع الخاص في المناقشات المتعلقة بتحقيق أهداف مؤتمر لندن على الصعيدين الإقليمي والقطري. رغم أن أعمال مؤتمر لندن صيغت كليا في شكل ثلاثي - الحكومة المضيفة، والفاعلون الإنمائيون والقطاع الخاص - فإن القطاعين الخاصين المحلي والدولي لم يدرجا بالقدر الكافي في البرمجة (مثلا التدريب المهني وما إلى ذلك)، والبحث، ومناقشة السبل الابتكارية لكيفية تشغيل المزيد من السوريين وأفراد المجتمعات المحلية المضيفة. ونظرا لمهمة توفير فرص العمل، فإن تصميم البرامج التي تشجع القطاع الخاص - لاسيما الشركات الكبرى التي ما فتئت تشكل محرك نمو فرص العمل في هذه الاقتصادات- أمر ضروري. وهو ما لا يمكن تحقيقه إلا بضمان إسماع صوت القطاع الخاص في المسائل المتعلقة بأنواع الأنشطة التي يجري تصميمها.

- **التحديات موضوع المعالجة:** الاستثمار وفرص الحصول على التمويل، وضعف البنيات التحتية وتعطلها، وقواعد وأنظمة الأعمال التجارية، وعدم الاستقرار، واختلال الصادرات.

- **تحديات التنفيذ المحتملة:** انعدام الثقة بين القطاع الخاص وهذه الحكومات الذي إلى يعود إلى فترة سابقة للنزاع. ويميل الفاعلون الإنمائيون إلى تفضيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعم مباشرة الأعمال الحرة الجديدة، وسيصعب عليها أن ترعى الشركات المتوسطة والكبرى. ويرغب الفاعلون الإنمائيون في الاحتفاظ بالسيطرة على المشروعات ومن المستبعد أن يمولوا مباشرة توسيع المشروعات التجارية القائمة.

بعض التوصيات قد تستلزم توفير المجتمع الدولي لحوافز لإتاحة إمكانية تنفيذها سياسيا

• **كيفية التغلب على تحديات التنفيذ:** ترسيم العلاقات الاستشارية القائمة بين القطاعين الخاصين (الوطني والدولي) والخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات وغيرها من العمليات، وذلك لتمكين القطاع الخاص من تقديم اقتراحات بشأن ما يمكن أن يفعله بموارد العمل الإنساني والإنمائي لتوسيع نطاق توفير فرص العمل. وعلاوة على ذلك، فإنه زيادة على المشاورات مع القطاع الخاص الممثل بمنظمات أرباب العمل، ينبغي أيضا إجراء حوار اجتماعي شامل يدرج مشاورات رسمية مع النقابات. وفي هذا السياق، فإن مبادرة البرنامج الإنمائي الإقليمية الجديدة لدعم الحكومات والقطاع الخاص لوضع خيارات للسياسة العامة من أجل أسواق عمل جامعة بقدر أكبر، وبدعم من البرنامج الإقليمي الأوروبي للتنمية والحماية، يشكل أداة بالغة الأهمية في المشاورات بين القطاع الخاص والقطاع العام.

ينبغي أن توسع الحكومات المضيفة نطاق دورها القيادي في تنسيق جهود التصدي للأزمة. فقد ظلت هيئات التنسيق على المستوى الوطني تقوم بدور مفيد في تحسين فعالية النشاط الرامي إلى توفير وسائل كسب العيش في الأردن ولبنان. غير أن التصدي الفعال للأزمة هو بالضرورة عمل متخلل لعدة مجالات، ويشمل عناصر الشراكات بين القطاعين العام والخاص، والتجارة، والمالية والعمالة، ونشر المعلومات، والبيئة، والرعاية الاجتماعية، في جملة أمور أخرى. ولكي يكون التصدي للأزمة فعالا، فإنه من الأساسي تنصيب سلطات محلية لها من القدرة ما يمكنها من إدماج هذه الوظائف المتفرقة كليا.

• **التحديات موضوع المعالجة:** ضعف تمويل البرمجة ذات الصلة

• **كيف ستتوسع الفرص الاقتصادية بذلك:** إن وجود عنصر تنسيق حكومي واحد من شأنه أن يعمل على تعظيم فوائد أنشطة كسب العيش، ويسهل إجراءات صنع القرار اللازمة للتمويل وإصدار قرارات الموافقة، وتحسين المفاوضات مع الجهات المانحة، وجلب تمويل إضافي.

• **تحديات التنفيذ المحتملة:** قد يكون من الصعب التنسيق بين الكيانات الحكومية المتعددة.

• **كيفية التغلب على تحديات التنفيذ:** إن وضع استراتيجية على الصعيد الوطني معززة بمهام ومسؤوليات واضحة لكل منظمة شريكة ومؤشرات أداء رئيسية من شأنه أن يعمل على التنسيق بين الكيانات المتعددة.

توسيع البرامج المتضمنة لجوانب مساعدة العمالة في حالات الطوارئ (من قبيل العمالة الكثيفة في البنيات التحتية) والإدراج العلني لتطوير المهارات في هذه البرامج. ونظرا للإطار الزمني الضيق الذي حدده مؤتمر لندن، فإن من المحتمل أن تكون ثمة حاجة إلى برامج واسعة النطاق للتشغيل في حالات الطوارئ من أجل تلبية أهداف التشغيل الطموحة. ويمكن لهذه البرامج أن تساعد على تحقيق أهداف العمالة القصيرة الأجل، وإذا صممت تصميما سليما، يمكنها أن توفر عمالة مستدامة طويلة الأجل عن طريق إحداث مجموعة من المهارات الممكن نقلها.

• **التحديات موضوع المعالجة:** ضعف النمو الاقتصادي، وضائقة المالية العامة، ونقص تمويل البرمجة ذات الصلة، وضعف البنيات التحتية أو تعطلها.

• **كيف ستتوفر الفرص الاقتصادية وتتوسع فرص الاستفادة منها بذلك:** لقد ثبت أن أنشطة البرامج المستخدمة ليد عاملة كثيفة (من قبيل برامج البنيات التحتية) فعالة في توفير فرص العمل لمواطني البلدان المضيفة واللاجئين والمشردين (النازحين) داخلياً على السواء. وهذا من شأنه أن يساعد الجهات القائمة على التنمية والحكومات المضيفة على الوفاء بالتزاماتها القاضية بتوفير 1.1 مليون فرصة عمل جديدة ويمكنه أن يدعم توفير الفرص الاقتصادية المستدامة خارج الفترة الزمنية للبرنامج إذا كان تطوير المهارات عنصرا واضحا. وتصمم هذه البرامج في صيغتها المثلى للتأثير على المستويات الكلية والوسطى والجزئية، مراعية تزايد التوفير المباشر أو المستحث لفرص العمل إلى جانب الآثار الإنمائية.

• **تحديات التنفيذ المحتملة:** تعد البرمجة الكثيفة العمالة مثار إشكال لدى بعض المانحين، وبالنسبة لبعض الحكومات المضيفة، إذ أصبحت نهجا للالتفاف على أنظمة سوق العمل الوطنية.

ظلت هيئات التنسيق الوطنية تحسن فاعلية النشاط الرامي إلى توفير وسائل كسب العيش في الأردن ولبنان

@UNDP Syria

رغم أن التصدي المتكامل للأزمة هو الآن في عامه السادس، فإن جمع وتعميم البيانات المتعلقة بالفرص الاقتصادية ليسا منهجيين

- **كيفية التغلب على تحديات التنفيذ:** وضع استراتيجية اتصال تركز على الكيفية التي تؤثر بها سلبا البنيات التحتية القائمة، والمتهالكة أو الناقصة في معظم الأحوال، على الاقتصادات، والكيفية التي يمكن أن تصبح بها هذه البرامج عميمة الفائدة من حيث بلوغ أهداف مؤتمر لندن المتعلقة بالتشغيل القصير الأجل وأهداف التنمية الوطنية الطويلة الأجل.

دعم جهود توسيع قاعدة الأدلة.

رغم أن التصدي المتكامل للأزمة هو الآن في عامه السادس، فإن جمع وتعميم البيانات المتعلقة بالفرص الاقتصادية (من قبيل مهارات وخبرات اللاجئين والمشردين (النازحين) داخلياً من السوريين واحتياجات سوق العمل في المجتمعات المحلية المضيفة للاجئين السوريين والمشردين داخليا، أو أنواع الأنشطة الفعالة والتي ينبغي النظر في إمكانية توسيع نطاقها) ليسا منهجيين. ويلزم تنسيق جمع وتحليل بيانات الحكومة المضيفة والبيانات الدولية، وربما بيانات القطاع الخاص لكي يكون للتمويل المحدود أقصى قدر من الفعالية.

- **التحديات موضوع المعالجة:** نقص تمويل البرمجة ذات الصلة، وعدم التواؤم مع سوق العمل، وقواعد وأنظمة الأعمال التجارية

- **كيف ستتوسع الفرص الاقتصادية بذلك:** يمكن أن تفضي البرمجة القائمة على الأدلة إلى المزيد من الفعالية في رصد التمويل المحدود وتوسيع نطاق الفرص الاقتصادية للمجتمعات المحلية المضيفة والمشردين (النازحين) داخلياً واللاجئين.

- **تحديات التنفيذ المحتملة:** تتسم الفئات السكانية المستهدفة بالدينامية على غرار ما تتصف به الأزمة من دينامية. ويمكن اعتبار جمع البيانات أمرا حساسا في المناطق المتضررة من النزاع.

- **كيفية التغلب على تحديات التنفيذ:** النظر في إمكانية إيجاد أدوات غير اعتيادية للجمع السريع للبيانات (من قبيل أدوات جمع البيانات القائمة على الهواتف النقالة) للسماح بالجمع والنشر السريعين للبيانات ذات الصلة. والاعتماد على منظمات المجتمعات المحلية في جمع البيانات في مناطق النزاع.

ينبغي أن تزيل الحكومة المصرية العوائق أمام المشروعات التجارية السورية، لأن هذه المشروعات قد أثبتت قدرتها على توفير فرص العمل للسوريين والمصريين على السواء

115,000

لاجئ سوري مسجل تستضيفهم مصر

مصر

تستضيف مصر بسكانها البالغ عددهم 92 مليون نسمة، 115 000 لاجئ سوري مسجل (وإن كانت تقديرات حكومة مصر تفيد بأن العدد الفعلي للاجئين السوريين بتراوح بين 300 000 و 500 000 لاجئ سوري في المجموع). وأدمج كل هؤلاء اللاجئين في مناطق حضرية، لأن مصر لم تقم مخيمات للاجئين، والأغلبية الكبرى من اللاجئين العاملين يعملون في القطاع غير الرسمي. و اللاجئون السوريون يعتبرون عموما منحدرين من أسر موسرة بقدر أكبر مما عليه أمر السوريين المقيمين في البلدان المجاورة، إذ يستطيعون تحمل تكاليف السفر بالطائرة، وإن كانت البيانات المتاحة تفيد بأن ما يقارب 88 في المائة منهم ضعفاء جدا.[265]

تسهيل أنشطة المشروعات التجارية السورية. ينبغي أن تزيل الحكومة المصرية العوائق أمام المشروعات التجارية السورية، لأن هذه المشروعات قد أثبت قدرتها على توفير فرص العمل للسوريين والمصريين على السواء.

- **التحديات موضوع المعالجة:** الاستثمار وفرص الحصول على التمويل، وقواعد وأنظمة الأعمال التجارية، وإيجاد الشريك المحلي.

- **كيف ستتوسع الفرص الاقتصادية بذلك:** تتيح صناعة القطاع الخاص السوري - الذي استثمر فعلا ما يقارب 800 مليون دولار في مصر منذ بداية الأزمة - فرصة فريدة لتعزيز وتنشيط القطاع الخاص المصري. وبدعم نشاط المشروعات السورية سيحصل القطاع الخاص المصري على خبرة تقنية جديدة، وعلى تمويل وشبكات أعمال تجارية. وهذا ما سيوفر فرص العمل للمصريين واللاجئين السوريين على السواء.

- **تحديات التنفيذ المحتملة:** قد يعتبر القطاع الخاص المصري المشروعات التجارية السورية منافسة له، ويسعى إلى تقييد قدرتها على العمل في مصر.

- **كيفية التغلب على تحديات التنفيذ:** لعل اتباع نهج بسيط يتطلب تدخلا محدودا من الحكومة المصرية من شأنه أن يرسي الأسس لنظم واضحة لإنشاء شراكات سورية مصرية للأعمال التجارية

WFP/
Ljubica Vujadinovic

تمديد مدة صلاحية تصاريح إقامة اللاجئين السوريين من 6 أشهر إلى سنتين. لا تعكس تصاريح الإقامة الصالحة لستة أشهر واقع الأزمة في سوريا المستمرة لأمد طويل. ولعل تخويل تصاريح إقامة صالحة لمدة سنتين من شأنه أن يضمن للاجئين ما هم بحاجة إليه من استقرار للازدهار ويكفل للقطاع الخاص المصري منافع أضافية.

- **التحديات موضوع المعالجة:** تصاريح الإقامة، وتصاريح والعمل.

- **كيف ستتوسع الفرص الاقتصادية بذلك:** سيحد تخفيف قيود الإقامة من تناوب الأجراء بسبب مسائل الإقامة، مما سيعزز عمالة اللاجئين السوريين ويدعم القطاع الخاص المحلي الذي يشتغلون فيه.[266]

- **تحديات التنفيذ المحتملة:** قد تتردد الحكومة المصرية في تأييد تخويل السوريين تصاريح الإقامة الطويل الاجل لأنها تخشى أن يؤدي ذلك إلى تمكين اللاجئين السوريين من الانتقال من فئة اللاجئين المؤقتين إلى أقلية طويلة الأمد في مصر، وأن يشرع اللاجئون الآخرون والمهاجرون الاقتصاديون في المطالبة بتصاريح إقامة طويلة الأمد، وأن تترتب على تخويل تصاريح إقامة طويلة الأمد مخاطر أمنية، لأنها ستحد من سيطرة الحكومة المصرية على هذه الفئات من السكان.

- **كيفية التغلب على تحديات التنفيذ:** لم تشكل مدة إقامة السوريين قضية سياسية على غرار ما عليه الأمر في بلدان مضيفة أخرى. وعلاوة على ذلك، فإن تمديد مدة تأشيرة الإقامة من شأنه أن يحد من العبء الإداري الواقع على كاهل الحكومة. ويمكن للحكومة أن تؤكد علنا ضرورة هذه الضيافة السخية لدى الجمهور المصري. غير أن جعل هذه التوصية أمرا قابلا للتنفيذ من الناحية السياسية قد يتطلب دعما ماليا إضافيا من المجتمع الدولي (من قبيل قروض بشروط ميسرة).

ربط حق عمل السوريين بتصاريح إقامتهم. ينبغي أن تربط حكومة مصر حق العمل بالإقامة مؤقتا، مع إعادة النظر في المسألة كل سنتين. وقد لقي هذا النهج ثناء باعتباره نهجا يفيد كلا من اللاجئين السوريين والاقتصاد المحلي في منطقة كردستان العراقية، حيث يتمتع اللاجئون بمهارات ويشكلون نسبة مئوية صغيرة من مجموع اليد العاملة. والإجراء البديل هو أن تعدل الحكومة قانون العمل، وتزيل الشرط الذي يقضي بألا يستأجر الأجنبي (وهو السوري في هذه الحالة) إلا في حالة عدم وجود مصري مؤهل.[267]

WFP/
Dina El Kassaby

• **التحديات موضوع المعالجة:** تصاريح الإقامة، وتصاريح والعمل.

• **كيف ستتوسع الفرص الاقتصادية بذلك:** يشوب الغموض الإطار القانوني للسوريين العاملين. إذ يسمح للسوريين بالحصول على تصاريح عمل، إذا كانوا في وضع أقامة ولا يسمح لهم بالحصول عليها إذا كانوا في وضع لاجئ.ولعل توسيع حق العمل من شأنه أن يعزز تشغيل اللاجئين السوريين ويوطد أركان القطاع الخاص المحلي.

• **تحديات التنفيذ المحتملة:** قد يلقى توسيع نطاق فرص وصول اللاجئين السوريين إلى سوق العمل مقاومة لدى المصريين الذين يعانون فعلا من ارتفاع معدلات البطالة.

• **كيفية التغلب على تحديات التنفيذ:** من المستبعد أن يكون اللاجئون السوريون في منافسة مباشرة مع المصريين على معظم فرص العمل.

ونظرا لعدد من المبادرات الجديدة الجارية حاليا بشأن قانون العمل في مصر؛ فإنه ينبغي أن تمثل دوائر المعونة والممثلون السوريون مصالح اللاجئين في مفاوضات قانون العمل.

توفير الدعم الإعلامي والقانوني للاجئين السوريين من ذوي المهارات والساعين إلى الحصول على اعتماد. إن الإطار القانوني اللازم قائم في معظمه ويسمح للسوريين بالإدلاء مجددا بالوثائق المطلوبة والحصول على تصاريح عمل في مصر. غير أن اللاجئين السوريين عادة ما لا تكون لهم المعرفة الكافية التي تسمح لهم بالقيام بهذه الإجراءات. واستنادا إلى الحالات الناجحة في الأردن وتركيا، ينبغي أن يمول المجتمع الدولي المراكز الإعلامية التي تعزز إمكانية حصول اللاجئين السوريين على فرص عمل، في إطار قوانين مصر.

تؤوي منطقة كردستان العراقية

250,000 لاجئ سوري

1.2 مليون مشرد داخلي عراقي

• **التحديات موضوع المعالجة:** الصعوبة الناجمة عن اشتراط شهادات دراسية

• **كيف ستتوسع الفرص الاقتصادية بذلك:** يتيح الإطار القانوني المصري فرصا للسوريين لدخول قطاع العمالة الرسمية، لأن القانون يسمح بالاستئجار وبالاعتراف بالشهادات المهنية للأجانب، باستيفاء شروط معينة. ولعل دعم قدرة اللاجئين السوريين على القيام بالإجراءات الإدارية من شأنه أن يمكن السوريين من العمل بصفة قانونية ويجلب مهاراتهم لسوق العمل المصرية.

• **تحديات التنفيذ المحتملة:** يتوقع أن تترتب على الاعتراف بشهادات أعداد كبيرة من اللاجئين السوريين تكاليف كبيرة بالنسبة للحكومة المصرية.

• **كيفية التغلب على تحديات التنفيذ:** تنظر البرمجة الممولة دوليا في الوقت الراهن في كيفية نقل إجراءات توثيق شهادات السوريين في إطار القانون والممارسة المصريين الحاليين.[268] ولعل وضع مستندات موحدة وبطاقات معلومات ومبادئ توجيهية من شأنه أن يبسط هذه الأنشطة ويخفض العبء المالي.

العراق (منطقة كردستان العراقية)

تؤوي حاليا منطقة كردستان العراقية، بسكانها البالغ تعدادهم 5,2 ملايين نسمة ما تقديره 235 000 لاجئ سوري و 1 مليون مشرد (نازح) داخلي عراقي. ولا يواجه اللاجئون السوريون أي قيود حكومية على سوق العمل، ويمكنهم أن يعملوا بكل حرية في كل القطاع الخاص إذا كانوا مسجلين وحاملين لبطاقة إقامة. غير أن الصدمات الاقتصادية الناجمة عن الحرب الدائرة في الجوار، وانهيار أسعار النفط، وغيرها من العوامل أدت إلى تخفيض فرص العمل المتاحة. وبالإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن يزداد عدد المشردين (النازحين) داخلياً في منطقة كردستان العراقية بما يتراوح بين 000 600 ومليون شخص نتيجة الجهود الرامية إلى استعادة الموصل من تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام.

تمويل بناء بنيات تحتية اقتصادية جديدة وإصلاح المتضرر منها. ينبغي أن ينظر الفاعلون الإنمائيون في إمكانية تمويل بناء وإصلاح البنيات التحتية الاقتصادية (من قبيل المدارس وشبكة الري، وخطوط المياه، والصرف الصحي، والنقل العمومي، والكهرباء، والطرق، والشوارع) التي تضررت في أعمال العنف التي حدثت خلال العقود الثلاثة الماضية أو لم تساير وتيرة النمو.[269]

ينبغي أن ينظر الفاعلون الإنمائيون في إمكانية تمويل بناء وإصلاح البنيات التحتية الاقتصادية الرئيسية في منطقة كردستان العراقية

- **التحديات موضوع المعالجة:** ضعف البنيات التحتية أو تعطلها، وتوقف الإصلاحات.

- **كيف ستتوسع الفرص الاقتصادية بذلك:** يمكن لإصلاح البنيات التحتية المتضررة أو المهملة أو الناقصة أن يوفر فرص عمل قصيرة الأجل للاجئين والمشردون داخليا والمجتمعات المحلية المضيفة على السواء، ويمكنه أن يسهم في تنمية طويلة الأجل ومطردة ويحفز أيضا التوفير المباشر والمستحث لفرص العمل إذا صمم تصميما ملائما.[270]

WFP/
Dina El Kassaby

- **تحديات التنفيذ المحتملة:** قد يتردد المانحون في دعم مشروعات البنيات التحتية لقصر أجل العمالة المرتبطة بها أو لشواغل تتعلق بتعريض بنيات تحتية جديدة لخطر الحرب الجارية في الجوار. غير أن الاستثمار في البنيات التحتية في الوقت الراهن سيهيء منطقة كردستان العراقية لنمو اقتصادي عندما يحل السلام.

- **كيفية التغلب على تحديات التنفيذ:** خصص فعلا مبلغ 350 مليون دولار لتمويل إصلاح البنيات التحتية في المدن العراقية المتضررة من القتال مع تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا، وذلك لتسهيل عودة المشردين داخليا.[271] ويوفر التمويل القائم حاليا ومرفق التمويل بشروط ميسرة المنشأ حديثا، والذي قدم فعلا للأردن تمويلا لأنواع مماثلة من الأنشطة، أداة لدعم هذه الأنشطة.

إنشاء مراكز لمواءمة المهارات مع فرص العمل ومعرض لفرص العمل لفائدة اللاجئين والمشردين داخليا. ينبغي أن يمول الفاعلون الإنمائيون مراكز رسمية لمواءمة المهارات مع فرص العمل ومعارض فرص العمل لمواءمة مهارات السكان المحليين واللاجئين والمشردين داخليا مع فرص العمل المتاحة في القطاع الخاص.[272]

- **التحديات:** عدم التواؤم مع سوق العمل، والصعوبة الناجمة عن اشتراط شهادات مدرسية، والطابع غير الرسمي للأنشطة.

- **كيف ستتوسع الفرص الاقتصادية بذلك:** يمكن أن تساعد مراكز مواءمة فرص العمل في المقابلة بين مهارات السكان المحليين واللاجئين والمشردين داخليا وفرص العمل الملائمة لخلفيتهم ومهاراتهم. وتعتبر برامج مواءمة فرص العمل القائمة في العراق - من قبيل مشروع ''فرص'' الذي يتوخى ربط الصلة بين الخريجين الشباب ومقدمي فرص العمل في القطاع الخاص، وكذلك توفير التدريب وتوثيق الشهادات - آلية فعالة في المساعدة على مواءمة مهارات اللاجئين الجدد أو المشردين داخليا مع فرص العمل المتاحة.[273] وستكون هذه الأنواع من القدرات مهمة للغاية عندما تستأنف مشروعات البناء.[274]

• **تحديات التنفيذ المحتملة:** ليس هناك أي تحديات متوقعة.

• **كيفية التغلب على تحديات التنفيذ:** لا تنطبق.

التعجيل بتجهيز طلبات تصاريح الإقامة. ينبغي أن تدرس منطقة كردستان العراقية، بدعم من المجتمع الدولي، إمكانية العمل بنُهُج التعجيل بإجراءات تصاريح الإقامة. ويمكن أن تشمل النهج الممكنة نقل المسؤولين غير المشغلين تشغيلا كاملا إلى جهات أخرى من الجهاز الحكومي للعمل على تجهيز تصاريح الإقامة، على أن يدعم المجتمع الدولي وظائف الموظفين الإضافية المخصصة لهذا الغرض ويقدم المساعدة التقنية.

• **التحدي:** تصاري

• **كيف ستتوسع الفرص الاقتصادية بذلك:** سيساعد تسهيل إجراءات بطاقة الإقامة اللاجئين السوريين بالسماح لهم ببدء العمل في فترة مبكرة، وضمان تشغيلهم وفقا للإطار القانوني. ح الإقامة.

• **تحديات التنفيذ المحتملة:** يحتمل أن تواجه حكومة إقليم كردستان تحديات في إيلاء الأولوية لهذه المسألة، لأن الموظفين الحكوميين يعملون ساعات محدودة ولا يتقاضون أجورهم كاملة أو في وقتها.

@UNDP Syria

وقد يتردد المانحون في تقديم هذا النوع من المساعدة، لأن ثمة فعلا شواغل بشأن حجم القطاع العام؛ فمنطقة كردستان العراقية بها أعلى معدلات العمالة الحكومية في العالم.

• **كيفية التغلب على تحديات التنفيذ:** يتوقع أن يكون نقل الموظفين غير المشغلين تشغيلا كاملا إلى هذا المكتب الذي يمكن أن يزيد المانحون تمويله، أسهل طريقة للتغلب على هذه التحديات.

مواصلة تنفيذ إصلاحات القطاع العام وقطاع الأعمال المقررة قبل الحرب. ينبغي أن تواصل حكومة إقليم كردستان إصلاحات بيئة الأعمال وخدمات القطاع العام (من قبيل التعليم، والرعاية الصحية، وإدارة البيانات، والوظيفة العامة) الجارية قبل الحرب. وينبغي أن يواصل المانحون تقديم الدعم للمبادرات المتعلقة بإصلاح القطاع العام وقطاع الأعمال، بالإضافة إلى الاستثمار الأمني، لأن مستقبل استقرار العراق يتوقف على قطاع عام يشتغل بصورة سليمة وعلى مناخ أعمال جيد.

• **التحديات:** أنظمة وقواعد الأعمال التجارية، وتوقف الإصلاحات.

• **كيف ستتوسع الفرص الاقتصادية بذلك:** وضعت حكومة إقليم كردستان خريطة طريق لإصلاح البنيات التحتية قبل نشوب الحرب.[275] وسيشجع استمرار الإصلاحات قيام القطاع الخاص باستثمارات جديدة عندما تضع الحرب أوزارها، مما سيعزز القطاع الخاص ويوفر فرص اقتصادية جديدة.

• **تحديات التنفيذ المحتملة:** يخوض العراق في الوقت الراهن حربا ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا، وتواجه منطقة كردستان العراقية أزمة اقتصادية يتعذر معها إجراء هذه الأنواع من الإصلاحات. وتصرف عناية القيادة الحكومية والعناية الإدارية عن هذه المسائل نحو المسائل الأمنية.

• **كيفية التغلب على تحديات التنفيذ:** ينبغي أن تقيم حكومة إقليم كردستان المبادرات الاستراتيجية الممكن الاستمرار في إنجازها في ظل هذا المناخ وأن تواصل العمل اليومي لتنفيذ هذه المبادرات. وقد أبرزت خطة الإصلاح الاقتصادي التي أعلنت عنها الحكومة مؤخرا إمكانية الاستمرار في إنجاز هذه الإصلاحات.[276]

@UNDP Syria

ينبغي استخدام المساعدة الإنسانية وسيلة للانتقال بالمستفيدين إلى العمالة، وبالتالي ينبغي إعادة هيكلتها لتشجيع العمل

الأردن

يستضيف الأردن البالغ عدد سكانه 9.5 ملايين نسة، ما تقديره 650 000 مليون لاجئ مسجل في الوقت الراهن، وإن كانت تقديرات الحكومة تفيد بأن عدد اللاجئين السوريين الذين يعيشون في الأردن حاليا يبلغ 1.3 مليون لاجئ سوري. وبمقتضى اتفاق الأردن، الذي أسفر عنه مؤتمر لندن، التزم الأردن بتوفير فرص عمل لما مجموعه 50 000 لاجئ سوري في عام 2016، ليبلغ عدد فرص العمل في السنوات اللاحقة 200 000 فرصة عمل.[277] كما يُلزم الاتفاق المجتمع الدولي بتحسين فرص تصدير المنتجات الأردنية وتسهيل الاستثمار الدولي. ويعمل في الوقت الراهن ما تقديره 125 000 لاجئ سوري، منهم 32 000 لاجئ سوري يحملون تصاريح عمل. ويتنافس اللاجئون السوريون مع ما يقارب 650 000 من المهاجرين الاقتصاديين (معظمهم من مصر وجنوب آسيا).

تعزيز جهود استعمال المساعدة الإنسانية باعتبارها أداة لنقل اللاجئين إلى وضع العمالة وتحسين التعريف بالكيفية التي تفيد بها المساعدة الإنسانية اللاجئين والأردنيين على السواء. ينبغي استخدام المساعدة الإنسانية وسيلة لتشجيع العمل إضافة إلى تلبية الاحتياجات الأساسية القصيرة الأجل. كما أن تعزيز شفافية هذه المساعدة أمر أساسي، وينبغي أن تبلغ الحكومة والمجتمع الدولي عن مدى استفادة الأردنيين واللاجئين من هذه المساعدة.

- **التحديات موضوع المعالجة:** التصورات والاستياء.
- **كيف ستتوسع الفرص الاقتصادية بذلك:** إن تصميم المساعدة الإنسانية التي تحفز على العمل سيشجع المستفيدين - سواء منهم الأردنيون أو اللاجئون السوريون- على البحث عن عمل لتكميل المساعدة الإنسانية التي يحصلون عليها. ولعل نشر المعلومات المتعلقة بحجم المساعدة الإنسانية المقدمة للسوريين، والمساعدة المقدمة للأردنيين، من شأنه أن يحد من التوترات الاجتماعية مما يجعل حصول السوريين على فرص العمل أقل صعوبة.
- **تحديات التنفيذ المحتملة:** إن وضع نظام يشجع العمل في الوقت الذي يضمن فيه حدا أدنى من الاستهلاك سيستتبع حتما صعوبات في التصميم والتنفيذ.
- **كيفية التغلب على تحديات التنفيذ:** ينبغي أن يقوم المجتمع الدولي بدراسة مركزة للكيفية التي يمكن بها استخدام المساعدة الإنسانية للتشجيع على العمل، وبالتالي دعم الانتقال إلى وسائل كسب العيش المستدام (من قبيل استراتيجيات التواصل، وإعادة هيكلة المدفوعات، وما إلى ذلك).[278] ويمكن أن تدعم هذه الممارسات الدولية السليمة جهود تعزيز النهج القائمة وصقلها.

تتعذر مواءمة فرص العمل مع المهارات بسبب قلة البيانات والمعلومات السليمة بشأن فئات المهارات التي يملكها اللاجئون السوريون في الأردن. وعلاوة على ذلك، فإن العديد من السوريين، ولاسيما منهم النساء، يواجهون عقبات عندما يعتزمون العمل في مناطق التنمية

@UNDP Syria

مساعدة المشروعات التجارية على استيفاء شروط قواعد المنشأ. يشترط اتفاق تخفيف قيود قواعد المنشأ المفروضة على المشروعات التجارية الأردنية أن يشكل اللاجئون السوريون ما لا يقل عن 15 في المائة من اليد العاملة في الشركة على أن تصل هذه النسبة إلى 25 في المائة بعد عامين. غير أن المشروعات التجارية الراغبة في الاستفادة من هذا الاتفاق غير قادرة على العثور على لاجئ يمتلك المهارات المطلوبة ويرغب في العمل.[279] وينبغي أن تدعم الحكومة الأردنية، ربما بدعم من المجتمع الدولي، خدمات المواءمة مع فرص العمل لفائدة الشركات الراغبة في التصدير في إطار قواعد المنشأ. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يستكشف المجتمع الدولي إمكانية بذل جهود لرفع مستوى الإنتاج وتحديثه بغرض استيفاء معايير الجودة لدى الاتحاد الأوروبي؛ وتسهيل قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التأهل، بدعم سلسلة المنتجات المضيفة للقيمة، وتنسيق جهود المشروعات الأردنية الرامية إلى إنشاء شراكات مع سوق الاتحاد الأوروبي.

- **التحديات موضوع المعالجة:** نظام الحصص، وعدم تواؤم المهارات مع سوق العمل، وإغلاق أسواق الصادرات.

- **كيف ستتوسع الفرص الاقتصادية بذلك:** لعل دعم قدرة الشركات الأردنية على التأهل للاستفادة من فرص التصدير الموسعة من شأنه أن يسهم مباشرة في زيادة فرص العمل المتاحة للاجئين السوريين على المدى القصير. وعلاوة على ذلك، سيتيح للشركات توفير المزيد من فرص العمل المتوسطة الأجل للأردنيين بتسهيل زيادة الصادرات عن طريق تعزيز فرص الوصول إلى أسواق الاتحاد الأوروبي في إطار قواعد المنشأ.

- **تحديات التنفيذ المحتملة:** تتعذر مواءمة فرص العمل مع المهارات بسبب قلة البيانات والمعلومات السليمة بشأن فئات المهارات التي يملكها اللاجئون السوريون في الأردن. وعلاوة على ذلك، فإن العديد من السوريين، ولاسيما منهم النساء، يواجهون عقبات عندما يعتزمون العمل في مناطق التنمية.

- **كيفية التغلب على تحديات التنفيذ:** ثمة حاجة ماسة إلى جرد مهارات السوريين المقيمين في الأردن حتى يتأتى إقامة اتصال بين أصحابها والشركات الراغبة في التصدير إلى الاتحاد الأوروبي في إطار اتفاق تخفيف قيود قواعد المنشأ. كما أن ثمة حاجة في هذا الصدد إلى إجراء تحقيق بشأن رغبة السوريين وقدرتهم على العمل في مناطق التنمية.

دعم حرية تنقل اللاجئين السوريين. ينبغي أن تخفف حكومة الأردن قيود السفر المفروضة على اللاجئين في المخيمات وأن تسمح للاجئين بالسياقة.

- **التحديات موضوع المعالجة:** التنقل، وارتفاع تكاليف الإنتاج

- **كيف ستتوسع الفرص الاقتصادية بذلك:** لعل تحسين حرية التنقل من شأنه أن يوسع قدرة اللاجئين على الاستفادة من الفرص الاقتصادية وبالإضافة إلى ذلك، ستتعزز المشروعات التجارية الأردنية التي تشغل السوريين في الوقت الراهن.[280]

- **تحديات التنفيذ المحتملة:** لعل السماح للمقيمين في المخيمات بالحصول على فرص عمل في الاقتصاد من شأنه أن يزيد الضغط على سوق العمل المحلية.

340 مليون دولار

هو القرض الأولي اللازم لتحديث البنيات التحتية الاقتصادية للأردن

- **كيفية التغلب على تحديات التنفيذ:** يمكن تصميم نظم عمل محددة لفائدة المقيمين في المخيمات حتى لا يضيفوا ضغطا على سوق العمل برمته. ولعل الحل هو ربط المقيمين في المخيمات بفرص العمل المتعلقة بخدمات المخيمات أو بمناطق التنمية داخل المخيمات.

توسيع برامج البنيات التحتية. يلزم إصلاح وتحسين البنيات التحتية (من قبيل شبكة النقل العمومي، والسكك الحديدية التجارية) لمعالجة الاكتظاظ الناجم عن تواجد اللاجئين وانقطاع الطرق التجارية نتيجة النزاع. ويمكن أن توفر هذه الأنشطة فرص عمل مؤقتة للأردنيين واللاجئين السوريين وتدعم تطويرالمهارات في صفوف السكان المستهدفين، وتحسن القدرة التنافسية الطويلة الأجل للقطاع الخاص الأردني.

- **التحديات موضوع المعالجة:** تكاليف التجارة، وضعف البنيات التحتية، وضعف النمو الاقتصادي، وانقطاع الطرق التجارية، وفقدان أسواق الصادرات، وإنهاك الإدارة الحكومية، ونقص تمويل وسائل كسب العيش.

- **كيف ستتوسع الفرص الاقتصادية بذلك:** يمكن لبرامج البنيات التحتية أن توفر فرصا اقتصادية لذوي المهارات ومتوسطي المهارات من الأردنيين واللاجئين السوريين، [281] وتعزز في الوقت ذاته القدرة التنافسية الطويلة الأجل للمشروعات الأردنية المحدودة جزئيا بسبب حالة البنيات التحتية الاقتصادية في الأردن. ويمكن للإدراج العلني لتطوير المهارات في هذه البرامج (من قبيل التصديق، ورفع مستوى المهارات) أن يدعم أيضا الفرص الاقتصادية الطويل الأجل لفائدة المشاركين. والأمثل أن تتوخى هذه البرامج أيضا، زيادة التوفير غير المباشر والمستحث لفرص العمل.

- **تحديات التنفيذ المحتملة:** يوضح مرفق التمويل بشروط ميسرة المنشأ حديثا الاعتراف الواسع النطاق بأهمية تحسين البنيات التحتية، لكن تحديث البنيات التحتية للأردن سيتطلب استثمارات كبيرة بقدر يفوق القرض الأولي البالغ قدره 340 مليون دولار.[282]

- **كيفية التغلب على تحديات التنفيذ:** يمكن أن تكون شراكات القطاعين العام والخاص وسيلة للتغلب على تحديات التنفيذ ذات الصلة بالتمويل.

إعادة هيكلة نظام الحصص بالتشاور مع القطاع الخاص. ثمة ما يدعو إلى تشجيع حكومة الأردن على النظر في إعادة هيكلة نظام الحصص للسماح للاجئين السوريين بالوصول إلى قطاعات أخرى من الاقتصاد، لأن من شأن ذلك أن يعزز القدرة التنافسية للقطاع الخاص الأردني ويوفر الفرص الاقتصادية للاجئين السوريين.

- **التحديات موضوع المعالجة:** نظام الحصص، والطابع غير الرسمي للأنشطة.

- **كيف ستتوسع الفرص الاقتصادية بذلك:** إن إعادة النظر في حصص العمالة في القطاعات المقيدة استراتيجية تفيد التقارير بأن بإمكانها أن تحد من رحيل اللاجئين المتعلمين وذوي المهارات العالية، مما يسمح للأردن بتحسين تسخيره للمواهب المهنية.[283] ولعل إعادة هيكلة نظام الحصص من شأنه أن يتيح للمشروعات الأردنية زيادة الإنتاج بالاستئجار تبعا لاحتياجاتها إلى العمالة، وقد يزيد من فرص العمل المتاحة للاجئين السوريين.[284]

- تحديات التنفيذ المحتملة: وقد يقاوم العمال الأردنيون العاملون في القطاعات المحمية تخفيف قيود الحصص. وثمة أيضا احتمال ردة فعل من الجمهور، مما يغذي التصور السلبي الذي يفيد بأن الحكومة تسمح للاجئين بالحلول محل العمال الأردنيين.

يمكن لبرامج البنيات التحتية أن توفر فرصا اقتصادية لذوي المهارات ومتوسطي المهارات من الأردنيين واللاجئين السوريين وأن تعزز في الوقت ذاته القدرة التنافسية الطويلة الأمد للمشروعات التجارية الأردنية

@UNDP Syria

1.5 - 1
مليون
لاجئ سوري
يتمركزون في أفقر
مناطق لبنان

• **كيفية التغلب على تحديات التنفيذ:** يمكن للحكومة أن تنفذ حملة تواصلية لشرح وتوضيح الكيفية التي ستؤدي بها إعادة هيكلة الحصص إلى حفز بيئة الأعمال مما سيترتب عليه بدوره توفير المزيد من فرص العمل للأردنيين. وينبغي أن يكون إدخال تعديلات فعلية على شتى الحصص القطاعية شفافا وفي تشاور تام مع القطاع الخاص. ولعل جعل هذه التوصية أمرا قابلا للتنفيذ من الناحية السياسية يتطلب دعما ماليا إضافيا من المجتمع الدولي (من قبيل قروض بشروط ميسرة).

لبنان

يستضيف لبنان البالغ عدد سكانه 6 ملايين نسمة، ما تقديره مليون إلى 1.5 مليون لاجئ سوري في الوقت الراهن. ويتمركز اللاجئون السوريون في أفقر مناطق لبنان - ولا سيما في سهل البقاع، وجبل لبنان، والشمال. وأغلبية السوريين يعملون عملا غير رسمي وإن كان يسمح لهم بالعمل الرسمي في الزراعة والبنيات التحتية والخدمات البيئية.

تمويل مشروعات البنيات التحتية والإصلاح المتعددة الأعوام وكثيفة العمالة. ينبغي أن يوفر الشركاء الإنمائيون التمويل لبرامج البنيات التحتية في القطاعات التي يسمح فيها للسوريين بالعمل، وذلك استنادا إلى ما حقق من نجاح مؤخرا في الأردن ولبنان وتركيا.

• **التحديات موضوع المعالجة:** ضعف النمو الاقتصادي، ونقص تمويل البرمجة ذات الصلة.

• **كيف ستتوسع الفرص الاقتصادية بذلك:** يمكن أن توفر مشاريع البنيات التحتية فرص عمل قصيرة الأمد للبنانيين واللاجئين السوريين،[285] وترفع مستوى البنيات التحتية المتعرضة لضغط شديد. وقد حددت تقييمات الاحتياجات التي تم إنجازها المشاريع اللازمة على الصعيدين البلدي والوطني، بما فيها مشاريع الكهرباء والنقل والنفايات السائلة والصرف الصحي.

• **تحديات التنفيذ المحتملة:** قد يكون المانحون غير راغبين في توفير التمويل بشروط ميسرة لأغراض توفير فرص العمل القصيرة الأجل، وقد لا توفر بعض مشروعات البنيات التحتية إلا فرصا اقتصادية تتطلب مهارات متدنية.

• **كيفية التغلب على تحديات التنفيذ:** تفيد التقارير بأن مرفق التمويل بشروط ميسرة الذي أنشئ مؤخرا والذي يوفر تمويلا في الوقت الراهن لمشروعات البنيات التحتية في الأردن سيستخدم أيضا في في تمويل مشروعات بنيات تحتية واسعة النطاق

في لبنان (مشروعات الطرق الثانوية، وإصلاح ميناء طرابلس، ومد خط سكك حديدية من الميناء إلى الحدود في الشمال).[286] ويمكن الاستمرار في تمويل مشروعات البنيات التحتية المحلية عن طريق المنح، على غرار ما تم في الأعوام الأخيرة.

المضي قدما في تنفيذ الإصلاحات الجارية لبيئة الأعمال التجارية، بما في ذلك قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص واستراتيجية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ينبغي أن تضطلع حكومة لبنان بإصلاحات لبيئة الأعمال التجارية التي خطط لها منذ عهد بعيد وذلك لتسهيل توسع المؤسسات اللبنانية، وتشجيع لبنانيي الشتات والمستثمرين الأجانب، بمن فيهم السوريين، على الاستثمار في المشروعات القائمة وإنشاء مشروعات جديدة.[287]

- **التحديات موضوع المعالجة:** الاستثمار وفرص الحصول على التمويل، وقواعد وأنظمة الأعمال التجارية.

- **كيف ستتوسع الفرص الاقتصادية بذلك:** يمكن لتحسين الأطر التنظيمية أن يسهل الاستثمار بالحد من انعدام اليقين والغموض، على غرار ما أثبته نجاح المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان «إيدال» باعتبارها مكتبا جامعا متعدد الخدمات متاحا للمستثمرين الأجانب. وهذا ما سيتيح أسباب التمكين لمشروعات تجارية جديدة وموسعة، ويوفر فرص العمل لمواطني البلد المضيف واللاجئين على السواء.

ينبغي أن يوفر شركاء التنمية التمويل لبرامج البنيات التحتية في القطاعات التي يسمح فيها للسوريين بالعمل، استناداً إلى ما حقق من نجاح في الأردن ولبنان وتركيا

- **تحديات التنفيذ المحتملة:** يواصل عدم الاستقرار السياسي تثبيط همة المستثمرين، كما يتوقع أن تكون ثمة مقاومة سياسية لإنشاء مشروعات تجارية سورية جديدة اذ أنها تعتبر مشروعات منافسة للمشروعات اللبنانية.

- **كيفية التغلب على تحديات التنفيذ:** ينبغي تقييم مساهمة المشروعات الأجنبية، بما فيها المشروعات السورية، في الاقتصاد اللبناني وفي توفير فرص العمل واستخدامها في أعمال الدعوة.

توضيح وتسهيل إجراءات تصاريح الإقامة. سيتيح الحد من الصعوبات التي تعترض الحصول على تصاريح الإقامة توسيع استفادة اللاجئين السوريين من الفرص الاقتصادية.

- **التحديات موضوع المعالجة:** تصاريح الإقامة.

- **كيف ستتوسع الفرص الاقتصادية بذلك:** من شأن توفير الإقامة القانونية تسهيل فرص تشغيل اللاجئين السوريين، بتخفيف قيود التنقل والخشية من القبض والاحتجاز وسوء المعاملة والاستغلال.

- **تحديات التنفيذ المحتملة:** ومن المستبعد أن تكون ثمة إرادة سياسية لتسهيل هذه الإجراءات، لأن من شأن ذلك أن يسمح للاجئين بالمنافسة الحرة للبنانيين.

- **كيفية التغلب على تحديات التنفيذ:** يمكن أن يحفز المجتمع الدولي الجهود الرامية إلى تبسيط وتسهيل إجراءات تجديد الإقامة، وربما يتم ذلك بربط هذه الجهود بالتمويل بشروط ميسرة للبرمجة التي تعود بالنفع على عامة اللبنانيين على أوسع نطاق.

@UNDP Syria

تخفيف قيود الاستيراد المفروضة على المنتجات اللبنانية. من شأن توسيع فرص وصول المنتجات اللبنانية إلى أسواق التصدير المحتملة (من قبيل الاتحاد الأوروبي) بالنسبة لبعض المنتجات اللبنانية أن يقدم دفعة للاقتصاد اشتدت الحاجة إليها.

- **التحديات موضوع المعالجة:** صغر السوق، ومحدودية فرص وصول الصادرات إلى الاتحاد الأوروبي، وضعف النمو الاقتصادي.

- **كيف ستتوسع الفرص الاقتصادية بذلك:** من شأن توسيع فرص التصدير (على غرار سياسة قواعد المنشأ بين الاتحاد الأوروبي والأردن) في قطاعات معينة تكون فيها للبنان ميزة نسبية (من قبيل قطاعات الأثاث، والمستحضرات الصيدلانية، وأنواع الجوز الخليطة، ومنتجات الألبان، والمجوهرات) أن يعزز القطاع الخاص اللبناني الذي يعاني من جمود نسبي. وسيترتب على توسيع الصادرات اللبنانية توفير المزيد من فرص العمل في القطاع الصناعي، وتوفير فرص العمل لمواطني البلد المضيف واللاجئين السوريين (لاسيما إذا استخدمت حصص من قبيل حصص قواعد المنشأ).

- **تحديات التنفيذ المحتملة:** كثيرا ما تكون نوعية الصادرات اللبنانية غير كافية لاستيفاء مواصفات الاستيراد التي يطلبها الشركاء التجاريون الرئيسيون (من قبيل الاتحاد الأوروبي).

- **كيفية التغلب على تحديات التنفيذ:** ينبغي أن تقترن الامتيازات المقدمة من الاتحاد الأوروبي بمبادرات لدعم رجال الصناعة اللبنانيين بغرض تعزيز نوعية منتجاتهم وقدرتها على المنافسة.

سوريا

في عام 2016، احتاج للمساعدة ما تقديره 13.5 مليون شخص، بمن فيهم 6 ملايين طفل. و5.5 ملايين شخص من هؤلاء المحتاجين كانوا في مناطق يصعب الوصول إليها، بمن فيهم ما يقارب 600 000 شخص في 18 منطقة محاصرة. وقد استوعب كل مجتمع محلي في البلد تقريبا مشردين سوريين، من ذوي المهارات والراغبين في العمل، ممن لا يستطيعون العثور على فرص اقتصادية في أماكنهم الجديدة. ونظرا للتقلص الحاد في الاقتصاد السوري - إذ ضاع ثلثا الناتج المحلي الإجمالي السوري خلال القتال - فإن سوريا ما فتئت

@UNDP Syria

13.5 مليون
شخص، **بمن فيهم 6 ملايين طفل** في حاجة للمساعدة

85 % معدل الفقر في سوريا سوريا

53 % معدل البطالة في سوريا

تواجه في الوقت الراهن معدل فقر قدر بحوالي 85 في المائة وبطالة قدرت بمعدل 53 في المائة.

توفير التمويل للمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في القطاعات الاقتصادية المنتجة (من قبيل الزراعة، وصناعة الأغذية والأوراش الصغيرة). ينبغي أن يوفر الفاعلون الإنمائيون منحا للمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة بغية دعم انتعاشها وتعافيها.

- **التحديات موضوع المعالجة:** الدمار، وضعف النمو الاقتصادي، ونقص تمويل وسائل كسب العيش.

- **كيف ستتوفر الفرص الاقتصادية وتتوسع فرص الاستفادة منها بذلك:** لقد حالف النجاح عدة مؤسسات صغرى وصغيرة ومتوسطة.[288] وواصلت وكالات تقديم نواة رأس المال العمل مع المؤسسات الصغرى والصغيرة في البلد وتمويلها. ونظرا للدمار الذي لحق بالمؤسسات الكبيرة والمخاطر المقترنة بإنشاء مشروعات كبرى في مجال الأعمال، فإن بإمكان المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة أن تقوم بدور بارز في إمداد السوق بالسلع والخدمات اللازمة، إن وفر لها القليل من نواة التمويل. وهذا ما من شأنه أن يدعم النمو في القطاعات التي عليها طلب في السوق، إما عن طريق صفقات الشراء التي تبرمها الأمم المتحدة (لشراء المنتجات الزراعية مثلا) أو عن طريق الطلب المحلي. وتتعدد فرص إنعاش المؤسسات والتعافي الاقتصادي، لأن ثمة نقصا خطيرا في السلع، ولا سيما في صناعة الأغذية والملابس.

- **تحديات التنفيذ المحتملة:** من ألصعب إيجاد مؤسسات صغرى وصغيرة ومتوسطة مهيأة بإحكام (لها مثلا خطط عمل وموارد بشرية مدربة).

- **كيفية التغلب على تحديات التنفيذ:** دعم المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في إعداد خطط الأعمال وتحديث المهارات التقنية للعمال عن طريق التدريب المهني.

الانتقال إلى تمويل متعدد السنوات لبرمجة وسائل كسب العيش. ينبغي أن ينتقل الفاعلون الإنمائيون إلى تمويل متعدد السنوات للمساعدة الإنسانية والإنمائية، حتى يتاح للشركاء التخطيط بقدر أكبر من الفعالية لبرمجة الإنعاش المبكر ووسائل كسب العيش وتنفيذها.

- **التحديات موضوع المعالجة:** الدمار، والنقص في تمويل وسائل كسب العيش.

- **كيف ستتوفر الفرص الاقتصادية وتتوسع فرص الاستفادة منها بذلك:** كانت برمجة الإنعاش المبكر ووسائل كسب العيش فعالة في دعم بناء القدرة على مواجهة الأزمات وتوفير فرص العمل.[289] غير أن دورات التمويل التي تستغرق سنة واحدة تحد من فعالية البرمجة، بمنعها لأنشطة البرمجة المتعددة الأعوام وتسببها في تأخر البرامج بسبب صرف أموال سنوية جديدة. وسيعزز الانتقال إلى التمويل المتعدد الأعوام فاعلية الأنشطة القائمة في توفير فرص اقتصادية جديدة.

- **تحديات التنفيذ المحتملة:** للمانحين والوكالات الإنمائية أنظمة داخلية تحد مدة تمويل برامج وسائل كسب العيش والانعاش المبكر.

- **كيفية التغلب على تحديات التنفيذ:** يلزم أن تدخل الوكالات الإنمائية تغييرات على الكيفية التي تبرمج بها التمويل، وينبغي إجراء مناقشات مع المانحين بشأن الشروط التي بموجبها يمكن إجراء تمويل متعددالأعوام.

الشراء من داخل الاقتصاد المحلي، ودعم المنتجين المحليين، ولاسيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ينبغي أن تزيد الجهات القائمة على التنمية وتلك التي في المجال الإنساني (من قبيل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأغذية العالمي) من مقادير المشتريات من المنتجين المحليين، مع التركيز على المجتمعات المحلية للمشردين داخليا والمجتمعات المحلية المضيفة كلما كان ذلك ممكنا، وذلك لاستخدام المساعدة الإنسانية في دعم العمالة المحلية.

ينبغي أن ينتقل الفاعلون الإنمائيون إلى تمويل المساعدة الإنسانية المتعدد السنوات، حتى يتاح للشركاء التخطيط بقدر أكبر من الفعالية لبرمجة الإنعاش المبكر ووسائل كسب العيش وتنفيذها

• **التحديات موضوع المعالجة:** ضعف النمو الاقتصادي، والتصورات والاستياء، وتجزؤ الأسواق، وهجرة الأدمغة.

• **كيف ستتوفر الفرص الاقتصادية وتتوسع فرص الاستفادة منها بذلك:** ما فتئ الفاعلون الإنمائيون والفاعلون في المجال الإنساني يستخدمون المشتريات المحلية بصورة مكثفة، فيقتنون الحشيات والملابس والسجاد، وأدوات الترصيص، والأدوات المدرسية والأغذية من الاقتصادات المحلية.[290] وأفاد من أجريت معهم مقابلات بأن جهود الشراء في السوق المحلية يمكن توسيع نطاقها لتوفير المزيد من فرص العمل محليا كما يمكن تركيزها احتمالا على تلك المجتمعات المحلية الأشد تضررا من الأزمة.

• **تحديات التنفيذ المحتملة:** نقص القدرة المحلية، ولاسيما قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، على إنتاج الكميات المرغوب فيها بمستوى الجودة المطلوبة. غير أن المؤسسات الكبرى في وضع يؤهلها لإنتاج الحجم المطلوب بالمعايير الدولية.

• **كيفية التغلب على تحديات التنفيذ:** دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحسين عمليات الإنتاج ونوعيته، ودعم جهود تنسيق إنتاجها ليضاهي الحجم الذي تطلبه الوكالات الدولية.

إصلاح البنيات التحتية الأساسية ودعم فرص استخدامها. ينبغي أن يدعم الفاعلون الدوليون جهود تحسين وفرة خدمات البنيات التحتية الأساسية وتخفيض كلفتها (من قبيل مرافق الإنتاج، والمواد الأولية، والمياه والكهرباء ومراكز الخدمات، والوقود) عن طريق برمجة تستخدم عمالة كثيفة.

• **التحديات موضوع المعالجة:** الدمار، والنقص في تمويل وسائل كسب العيش.

• **كيف ستتوفر الفرص الاقتصادية وتتوسع فرص الاستفادة منها بذلك:** لقد ثبت أن الجهود المستخدمة لعمالة كثيفة والرامية إلى إصلاح البنيات التحتية سبيل ناجع إلى توفير فرص العمل القصيرة الأجل.[291] ويمكن أن تدعم هذه الجهود تدابير متوسطة الأجل وطويلة الأجل من أجل توفير فرص اقتصادية عن طريق دعم مؤسسات الأعمال التجارية، وإحداث أثر كبير من حيث التوفير غير المباشر والمستحث لفرص العمل.

@UNDP Syria

• **تحديات التنفيذ المحتملة:** قلة شركاء التنفيذ الموثوق بهم، وعدم رغبة المانحين في تمويل برامج البنيات التحتية في خضم النزاعات.

• **كيفية التغلب على تحديات التنفيذ:** تقديم تقارير إخبارية عن حالات ناجحة في مجال إصلاح البنيات التحتية الذي يدعمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من وكالات الأمم المتحدة؛ ودعم إنشاء مراكز الإنتاج والتدريب المهني تحت مظلة وكالات الأمم المتحدة للمساهمة في إصلاح البنيات التحتية؛ واستخدام إجراءات الأمم المتحدة لتقديم عطاءات بغرض جلب أفضل مؤسسات القطاع الخاص المؤهلة للقيام بالعمل.

دعم برامج التدريب المهني المتوائمة مع احتياجات السوق المحلية. ينبغي أن ينتقل الفاعلون الإنمائيون إلى تمويل التدريب المهني المستند إلى دراسات استقصائية للطلب والعرض في سوق العمل. وينبغي النظر صراحة في إمكانية تنظيم منافسات للخريجين لوضع خطط للأعمال.

• **التحديات موضوع المعالجة:** عدم التواؤم مع سوق العمل.

• **كيف ستتوفر الفرص الاقتصادية وتتوسع فرص الاستفادة منها بذلك:** نادرا ما يكون التدريب المهني مصمما بإحكام لتلبية احتياجات السوق المحلية، مع تمكين المشردين داخليا والسكان المحليين من مهارات غير قابلة للتسويق. ويعد التدريب المهني المرتبط بالأعمال التجارية المحلية، إما مباشرة أو عن طريق نهج قائمة على الأدلة، أكثر فعالية في دعم الاستفادة من الفرص الاقتصادية.[292]

• **تحديات التنفيذ المحتملة:** صعوبة تنفيذ الدراسات الاستقصائية لسوق العمل على الصعيد الوطني. وصعوبة التكهن باحتياجات سوق العمل اعتبار لتطورات النزاع.

رغم أن الحكومة التركية قد فتحت بسخاء نظمها للاجئين السوريين، فإن الفرص تظل غير متاحة في العديد من الحالات بسبب عائق اللغة

• **كيفية التغلب على تحديات التنفيذ:** القيام بدراسات استقصائية لسوق العمل إما على صعيد المحافظات أو على الصعيد المحلي عن طريق المنظمات غير الحكومية التي تدرك إدراكا جيدا التحديات المحلية. وكذلك النظر في إمكانية دعم المراكز التي تجمع بين مرافق التدريب والإنتاج.

تركيا

تستضيف تركيا البالغ عدد سكانها 79 مليون نسمة، ما تقديره 3 ملايين لاجئ سوري في الوقت الراهن في إطار سياسة تركيا ''للحماية المؤقتة''. ورغم استضافة الأقاليم الجنوبية الشرقية المحاذية لسوريا لما يزيد على مليون لاجي، فإن أغلبية اللاجئين موزعون في كل أرجاء تركيا (إذ تؤوي اسطنبول نفسها حسبما أفادت به التقارير ما يقارب 400 000 لاجئ).[293] ويعمل ما تقديره 350 000 إلى 500 000 لاجئ من هؤلاء اللاجئين السوريين، في القطاع غير الرسمي في معظمهم، ونادرا ما ينافسون العمال الأتراك.[294] وقد فتح عدد كبير من المقاولين السوريين مشروعات تجارية في تركيا – وبلغ عدد الشركات المملوكة للسوريين والتي أنشئت بصفة رسمية 5900 شركة في تركيا في تشرين الثاني/نوفمبر 2016، ويوجد الآلاف من المؤسسات العاملة بصفة غير رسمية.

توسيع نطاق برامج اللغة التركية. رغم أن الحكومة التركية قد فتحت بسخاء نظمها للاجئين السوريين، فإن الفرص تظل غير متاحة في العديد من الحالات بسبب عائق اللغة. ولعل توسيع نطاق الاستفادة من برامج اللغة التركية التي يديرها الشركاء الإنمائيون والحكومة من شأنه أن يوسع نطاق الفرص الاقتصادية.

• **التحديات موضوع المعالجة:** اللغة، والتوترات الاجتماعية.

• **كيف ستتوفر الفرص الاقتصادية وتتوسع فرص الاستفادة منها بذلك:** استفاد فعلا ما يزيد على 130 000 لاجئ سوري من دروس اللغة التركية التي تفيد التقارير بأنها عززت قدرتهم على الاستفادة من الفرص الاقتصادية. والواقع أنه بمجرد ما يكون بإمكان اللاجئين السوريين التواصل باللغة التركية، فإنهم يستطيعون الاستفادة من الخدمات الحكومية (بما فيها التدريب المهني والتنسيب الوظيفي) والحصول على فرص العمل المناسبة لمهاراتهم. ورغم إتاحة طائفة متنوعة من الدروس الأخرى في اللغة (من قبيل تلك المتاحة في الإنترنت أو على الهواتف النقالة)، فإنها تعتبر إلى حد كبير غير فعالة.

- **تحديات التنفيذ المحتملة:** تمويل البرمجة.

- **كيفية التغلب على تحديات التنفيذ:** ينبغي تشجيع الفاعلين الإنمائيين على إيلاء الأولوية لهذه البرامج المنخفضة التكلفة والتي يحتمل أن تكون فعالة من حيث التكلفة.

ضمان تمكين اللاجئين السوريين من فرص الحصول على الدعم الذي تقدمه وكالة التشغيل التركية - إسكور. وبدل إنشاء نظام مواز، ينبغي أن يدعم الشركاء الإنمائيون توسيع هذا النظام القائم ليشمل اللاجئين السوريين. ويتوقع أن يكون هذا التوسيع أقل تكلفة وأكثر استدامة من إنشاء برامج جديدة مستقلة كثيرا ما تكون مؤقتة.

- **التحدي:** اللغة، وعدم تواؤم المهارات مع سوق العمل.

- **كيف ستتوفر الفرص الاقتصادية وتتوسع فرص الاستفادة منها بذلك:** تعتبر وكالة التشغيل التركية (إسكور) على نطاق واسع وكالة فعالة في دعم البحث عن فرص العمل، وتنظيم التدريب المهني ذي الصلة، وتحديد وبناء القدرات في مجال المبادرة الحرة في تنظيم المشاريع، وتوفير التمويل للمقاولين الجدد. ورغم أن إسكور وكالة تعمل بنجاعة عالية وتسمح رسميا للسوريين بالاستفادة من خدماتها، فإن القلة القليلة من السوريين هي التي تستغل هذه الخدمات بسبب ثغرة اللغة وعدم الإعلام بوجود هذه الخدمات.[295] وسيعزز توسيع نطاق استفادة السوريين من خدمات إسكور فعالية المواءمة بين فرص العمل ومهارات الباحثين عنه، بدعم إمكانية الحصول على فرص العمل ودعم الشركات التي تستأجر العمال ذوي المهارات المناسبة.

- **تحديات التنفيذ المحتملة:** اشتراط قيام وكالة إسكور بزيادة عدد موظفيها (أي استئجار موظفين ناطقين بالعربية) إلى أن يطور السوريون مهاراتهم اللغوية. وهذا ما قد يتطلب من الوكالة توسيع نطاق البرامج لتشمل أنسب البرامج للسوريين (استنادا إلى فرص العمل التي يملك السوريون مهاراتها حاليا). وقد يترتب على ذلك استياء في صفوف العاطلين من الأتراك.

- **كيفية التغلب على تحديات التنفيذ:** ينبغي أن توفر الحكومة التركية الدعم.

ينبغي إعادة تقويم برامج التدريب المهني الممولة من المانحين لتحسين تواؤمها مع احتياجات السوق وتحسين تنسيقها مع البرامج القائمة

إعادة هيكلة برامج التدريب المهني التي يمولها المانحون. ينبغي إعادة تقويم برامج التدريب المهني الممولة من المانحين لتحسين تواؤمها مع احتياجات السوق وتحسين تنسيقها مع البرامج القائمة، في الوقت الذي نشأت فيه مجموعة موازية من برامج التدريب المهني الموجهة للاجئين السوريين - والتي تعمل إلى جانب البرامج القائمة الموجهة للعمال الأتراك.

- **التحدي:** الصعوبة الناجمة عن اشتراط شهادات مدرسية، وعدم التواؤم مع سوق العمل، والنقص في تمويل وسائل كسب العيش.

- **كيف ستتوفر الفرص الاقتصادية وتتوسع فرص الاستفادة منها بذلك:** انتشرت برامج التدريب المهني رغم انعدام تقييمات للاحتياجات أو جرد للمهارات تهتدي به في أنشطتها. وثمة عدد كبير من برامج التدريب المهني الممولة من المانحين والتي لا تتواءم جيدا مع فرص العمل، بل وتكون أحيانا متكررة. وبفضل تنسيق الموارد المتاحة للتدريب المهني (من قبيل زيادة التأكيد على اللغة التركية، استنادا إلى جرد للمهارات، مع مشاركة الغرف التجارية التركية) سيتأتى استخدام هذه الموارد بفعالية أكبر ويعزز إمكانية الاستفادة من الفرص الاقتصادية.

- **تحديات التنفيذ المحتملة:** يرى المانحون أن التدريب المهني طريقة سهلة لإنفاق الأموال، ويعني التنسيق أن كل مانح ستتاح له فرص أقل لإبراز إسهامه في أنشطته المحددة.

- **كيفية التغلب على تحديات التنفيذ:** الإشراك المتكرر والمتواصل للمنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية وإجراء نقاش معها. يتعين الشروع في دورات التدريب المهني بعد إجراء تحليل للاحتياجات وجرد للمهارات، وبتنسيق مع احتياجات وتوقعات القطاعات الاقتصادية ولاسيما غرف التجارة.

@UNDP Syria

المناقشة: تحويل البحوث إلى ممارسة

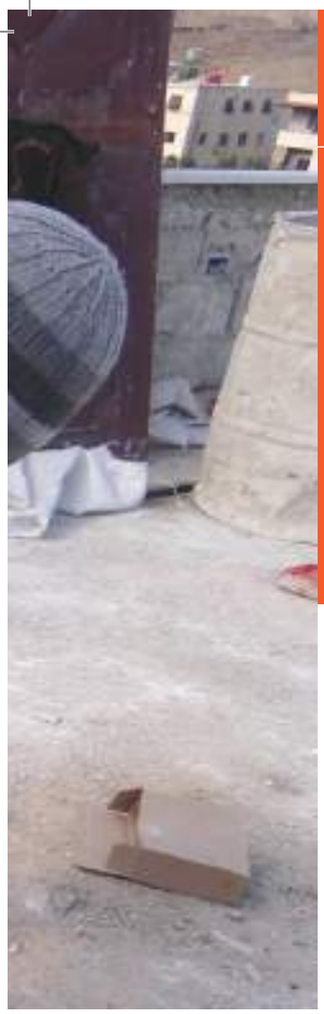

@UNDP Syria

يلخص هذا الفصل الأخير بعض الملاحظات العملية والاستراتيجية الرئيسية التي قد تكون مفيدة في توجيه جهود الممارسين، والتي تتجاوز النهج الواعدة والدروس المستخلصة الواردة في الفصل 4 والتوصيات الإقليمية والمحددة بقطر معين الواردة في الفصل 5.

وتتضمن بعض الملاحظات التشغيلية التي برزت ما يلي:

1. **الفرص الاقتصادية المتاحة لمواطني البلدان المضيفة مقارنة بالفرص المتاحة للاجئين/ المشردين داخليا.** توسيع نطاق الفرص الاقتصادية لفائدة جميع الأفراد المتأثرين بالأزمة السورية، ولاسيما في المجتمعات المحلية المضيفة، هدف رئيسي لمؤتمر لندن. غير أن هذا بطبعه أصعب منالا بالنسبة للمجتمعات المحلية المضيفة لأنه يتطلب التغلب على طائفة من التحديات القائمة أصلا والتي ما فتئت تسهم في رفع مستويات البطالة في هذه البلدان.

2. **ستظل التوترات الاجتماعية المرتبطة بالفرص الاقتصادية مشكلا قائما.** فالتباين في إمكانية الاستفادة من الفرص الاقتصادية، سواء نتيجة للعمل في القطاع الخاص أو للأنشطة التي يمولها المانحون ظل وسيظل يشكل مصدرا محتملا للتوتر الاجتماعي المزعزع للاستقرار بين المجتمعات المحلية المضيفة واللاجئين السوريين والمشردين داخليا. ولعل تصميم برامج لتوفير فرص العمل وتسهيل التماسك الاجتماعي يمكن أن يساعد في هذا الشأن، وإن كان من المتوقع أن تكون البرمجة المماثلة لدى القطاع الخاص أمرا صعب التنفيذ.

3. **تَحُدُّ ديناميات السياسة المحلية أنواع الإصلاحات الممكن القيام بها.** لا مناص من أن تكون التزامات البلدان المضيفة بدعم اللاجئين السوريين عرضة لشكل من أشكال المقاومة لدى الفاعلين السياسيين والاجتماعيين. ويمكن تسهيل هذه الإصلاحات بالحرص على ألا تكون جهود دعم اللاجئين السوريين مربكة إرباكا شديدا للفاعلين المحليين، كما يمكن تسهيلها بقيام المجتمع الدولي ببرمجة استباقية للتعويض عن هذا الاختلال المحتمل.

4. **فرص العمل القصيرة الأجل مقارنة بفرص العمل المستدامة.** يتمثل وعد مؤتمر لندن في توفير 1.1 مليون فرصة اقتصادية جديدة. ورغم أن هذا البحث يسعى إلى تقييم إمكانية تنفيذ هذا الوعد، فإن توفير 1.1 مليون فرصة عمل جديدة للبلدان الستة بحلول عام 2018 لا يمكن تحقيقه بكل بساطة في غضون الإطار الزمني الموعود به في مؤتمر لندن. وكنقطة مرجعية، فإن الولايات المتحدة التي ''وفرت من فرص العمل ما يفوق كل الاقتصادات المتقدمة جمعاء'' خلال فترة 2015-2010 لم يتعد ما وفرته من فرص العمل مليوني فرصة عمل سنويا.[296] وبما أن عدد سكان الولايات المتحدة يتعدى عدد سكان كل هذه البلدان الست مجتمعة تقريبا، فإن هذا يوحي بأن مستويات النمو المماثلة يمكنها أن توفر مليون فرصة عمل جديدة في هذه البلدان. غير أنه من المتعين على هذه البلدان أن توفر في الوقت نفسه فرص عمل لمئات الآلاف من مواطنيها الشباب الذي يتخرجون من المدارس كل سنة. ولذلك فإن توفير فرص القصيرة الأجل والطارئة (من قبيل

ستستفيد جهود تحقيق الأهداف السياسية لمؤتمر لندن من تعزيز التنسيق بين الشركاء الإنمائيين، وإشراك القطاع الخاص، ودمج المساعدة الإنمائية والمساعدة الإنسانية

الأنشطة الكثيفة العمالة) باعتباره أداة لتوفير فرص العمل يكاد يكون ضرورة لتلبية شروط مؤتمر لندن. والجدير بالإشارة أن فرص التشغيل هذه ينبغي أن تربط بالنُهُج الطويلة الأجل (من قبيل إتاحة فرص الاستفادة من التمويل، والاستثمارات) لدعم توفير الفرص الاقتصادية الطويلة الأجل إلى جانب الفرص القصيرة الأجل.

5. ويمكن أن تكون البنيات التحتية وسيلة مفيدة، لكنها قد تلقى مقاومة لدى الفاعلين الإنمائيين. فالبرمجة المستخدمة ليد عاملة كثيفة في بناء البنيات التحتية أو إصلاحها أو تحسينها أمر بديهي لأنها يمكن أن توفر أعدادا وفيرة من فرص العمل (على المدى القصير على الأقل) في الوقت الذي تحسن فيه البنيات التحتية. ولئن أشارت الحكومات المضيفة إلى بنياتها التحتية المتهالكة وإلى ما تتعرض له بنياتها التحتية من ضغط متزايد بفعل تدفق اللاجئين، فإن الفاعلين الإنمائيين كثيرا ما يستنتجون أن البلدان المتوسطة الدخل من قبيل الأردن ولبنان وتركيا لا ينبغي أن تتلقى تمويلا لاستراتيجيات العمالة القصيرة الأجل. وفي سوريا، رغم أن إصلاح البنيات التحتية المدمرة حاجة ماسة للسكان المتضررين والمشروعات المتضررة، فإن ثمة قلقا من أن تنفيذ برامج للبنيات التحتية في خضم النزاع القائم أمر غير مستصوب. غير أن بروز مرفق التمويل بشروط ميسرة، ورغبته في أن يمول مشاريع البنيات التحتية في الأردن، يوحيان بأن ثمة في الوقت الراهن تحولا في المعايير. وثمة تفهم متزايد للطرح القائل بأن التصميم السليم لمشاريع البنيات التحتية يمكن أن يدعم أيضا توسيع الفرص الاقتصادية الطويلة الأجل.

6. إدراج القطاع الخاص في جهود التصدي للأزمة. حررت أعمال مؤتمر لندن كليا في صيغة ثالوث، يضم الحكومة المضيفة، والفاعلين الإنمائيين والقطاع الخاص. غير أنه لا توجد آليات - محلية أو دولية - فعالة لإدراج شركاء القطاع الخاص في جهود الحكومات المضيفة والفاعلين الدوليين الرامية إلى التصدي للآزمة. واستنادا إلى الممارسات السليمة والدروس المستفادة من الجهود السابقة الرامية إلى إدراج القطاع الخاصة في عمليات التصدي للأزمة،[297] يجب على الحكومات والفاعلين الإنمائيين أن يبذلوا جهودا حثيثة لتحديد مبادرات القطاع الخاص الرامية إلى دعم جهود التصدي للأزمة والتواصل مع هؤلاء الفاعلين (من قبيل الشراكة من أجل اللاجئين،[298] والمستثمرين من البلدان المجاورة، والمستثمرين الذين يستثمرون عادة في سياقات هشة، ومستثمري الشتات، وصناديق الثروات السيادية).

في منطقة تواجه حالة شديدة من عدم الاستقرار في الفترة الأخيرة، يمكن للجهود الرامية إلى تعزيز الحيوية الاقتصادية لهذه المجتمعات عن طريق توفير فرص العمل أن تحد من الهشاشة وتدعم العمل السياسي المشروع والجامع، وترسي الأسس للعدل والأمن

7. ضرورة القيام بتحليل إضافي ومنسق ووضع التزامات إقليمية تركز على توفير الفرص الاقتصادية. إن الغرض من هذا التقرير هو الشروع في حوار بشأن الكيفية التي تستطيع بها الحكومات المضيفة والفاعلون الدوليون وشركاء القطاع الخاص التعلم من التجارب القائمة في المنطقة كلها لدعم جهود توفير فرص العمل. ولئن كان هذا البحث يقدم توصيات بشأن كيفية توجيه هؤلاء الفاعلين لجهودهم بإحكام وتحسين الفعالية، فإنه لم يسع إلى تقديم توجيه بشأن تفاصيل الكيفية التي ينبغي بها تصميم هذه الجهود أو بذلها. فيلزم القيام لاحقا ببحث موجه بإحكام، والأمثل أن يكون بتعاون مع الفاعلين الثلاثة، للعمل على توجيه البرمجة الفعالة. وينبغي أن ينظر هذا البحث الإضافي بصورة مباشرة في التحديات الفريدة التي تعترض إدماج المرأة والشباب في القوة العاملة، وكيفية تفاعل اللاجئين السوريين مع بقية اللاجئين الموجودين فعلا.

وعلى المستوى الاستراتيجي، تتمثل ملاحظتنا الرئيسية في أن التقدم المحرز نحو توفير 1.1 مليون فرصة اقتصادية متواضع للغاية. ومن المستبعد أن تكون الاستجابة الحالية كافية. ولقد تحقق بعض النجاح الملموس في الأشهر الأخيرة - تجسد مثلا في إنشاء مرفق التمويل بشروط ميسرة لدعم التصدي لأزمة اللاجئين في البلدان المتوسطة الدخل من قبيل الأردن ولبنان، [299] وتخفيف بعض القيود المفروضة على الصادرات الأردنية وما إلى ذلك. غير أن التحديات التي تحول دون توفير فرص العمل في هذه البلدان قديمة العهد، وظلت جهود ما بعد مؤتمر لندن محدودة بقدر يحول دون عقد الأمل على إحداث ما يلزم من توسع قصير الأجل في هذه الاقتصادات.

وستستفيد جهود تحقيق الأهداف السياسية لمؤتمر لندن من تعزيز التنسيق بين الشركاء الإنمائيين، [300] ومن إشراك القطاع الخاص، [301] ودمج جهود المساعدة الإنمائية والمساعدة الإنسانية. لكن حتى ذلك المسعى من المستبعد أن يكون كافيا، لأن أنواع السياسات اللازمة لتحقيق المستوى الموعود من فرص العمل ستتطلب أن تنظر البلدان المضيفة في إمكانية إحداث تغييرات ملموسة وغير شعبية في أنظمة سوق العمل. وسيلزم أن تقوم البلدان المتقدمة النمو بتخفيف القيود المفروضة على صادرات هذه البلدان تخفيفا جذريا وتوسيع التمويل المتاح للبرمجة الطارئة والبرمجة القصيرة الأجل. وكل هذا يمكن القيام به إذا توفرت إرادة سياسية كافية، لكن بطء وتيرة الإصلاحات التدريجية يوحي بأن الفاعلين الرئيسيين لا يشاركون مشاركة تامة في العملية.

وستكون لإحراز تقدم نحو تحقيق هدف مؤتمر لندن المتمثل في توفير 1.1 مليون فرصة عمل منافع عميمة للمنطقة. وفي غمرة عدم الاستقرار السائدة في الفترة الأخيرة، يمكن للجهود الرامية إلى تعزيز الحيوية الاقتصادية لهذه المجتمعات عن طريق توفير فرص العمل أن تحد من الهشاشة وتدعم العمل السياسي المشروع والجامع، وترسي الأسس للعدل والأمن. [302]

التذييل ألف - الملخصات القطرية

يستكمل هذا التذييل المناقشات المتعددة الأقطار الواردة في الفصول 1 إلى 3 باستعراض معلومات رئيسية لكل دولة من الدول الست المضيفة للاجئين السوريين. ويركز كل فرع على بلد واحد ويضم:

(1) مقدمة تلخص مجمل حيوية الاقتصاد وتقدم لمحة موجزة عن اللاجئين السوريين في بلد معين؛

(2) التحديات: موجز التحديات الرئيسية التي يواجهها الاقتصاد بعامة، واللاجئين السوريين بخاصة؛

(3) الأنشطة التي تقوم عليها جهود التصدي للأزمة، والتي يمكن أن تشمل البرمجة التي يقوم بها الفاعلون الدوليون (من قبيل ما يقوم به الشركاء الإنمائيون داخل سوريا لتنفيذ البرامج التي ترسي الأسس للتعمير الاجتماعي والاقتصادي)، والفاعلون المحليون (ومنها مثلا، سماح الحكومات المضيفة للاجئين السوريين بالعمل في القطاع غير الرسمي)، أو الأنشطة التي تجري بصورة طبيعة (ومنها عثور اللاجئين السوريين على فرص اقتصادية داخل القطاعات غير الرسمية الكبرى).

وليس القصد الجرد الحصري لكل التحديات أو الأنشطة، بل القصد هو إبراز تلك التي لها أهمية قصوى في كل بلد.

باء - 1 مصر

بعد عدة سنوات من النمو المتباطئ - التي شهدت فيها مصر فعلا تناقصا طفيفا في حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة 2010-2014 [303] انتعش اقتصاد مصر خلال فترة 2015-2014 وأبدى المراقبون تفاؤلا مشوبا بالحذر بشأن استمرار النمو حتى عام 2016. [304] وتعزى هذه الانتعاشة إلى جملة من الإصلاحات التي أجريت مؤخرا، بما فيها تبسيط إجراءات تسجيل المشروعات التجارية، وتخفيض الإعانات، وإحكام توجيه شبكات الضمان الاجتماعي، وتوسيع الوعاء الضريبي. [305] غير أن مصر لا تزال تواجه مستويات مرتفعة من البطالة، حيث بلغ المعدل العام للبطالة 13 في المائة، وبلغ معدل بطالة الإناث ضعف هذه النسبة تقريبا. [306] ويواجه الشباب معدل بطالة يبلغ 29 في المائة، أما أولئك الذين يجدون عملا فيزاولون أعمالا غير مستقرة بأجور زهيدة. [307] ويعمل ما يقارب 40 في المائة من المصريين في القطاع غير الرسمي، [308] ويعيش ما يزيد على 26 في المائة من المصريين تحت عتبة الفقر.

يعمل ما يقارب 40 في المائة من المصريين في القطاع غير الرسمي، ويعيش ما يزيد على 26 في المائة من المصريين تحت عتبة الفقر

ونتيجة للأزمة السورية، آوت مصر ما يقارب 120 000 لاجئ سوري مسجل؛ [309] غير أنه لما كان العديد من السوريين غير مسجلين، فإن حكومة مصر تقدر العدد الفعلي للاجئين السوريين بحوالي 500 000 لاجئ. [310] وهؤلاء اللاجئون الذين يمثل عددهم ما يقارب 0.5 في المائة من سكان مصر، اندمجوا كليا في المناطق الحضرية، ولاسيما في محافظات 6 أكتوبر، والإسكندرية والقاهرة والقليوبية ودمياط. وخلافا لبعض البلدان المضيفة الأخرى، رحب المصريون عموما باللاجئين السوريين رغم أنهم وصفوا أحيانا في وسائط الإعلام بأنهم يشكلون تهديدا أمنيا. ويعتبر اللاجئون السوريون المقيمون في مصر منحدرين من أسر موسرة بقدر أكبر مما عليه أمر السوريين المقيمين في البلدان المجاورة، إذ يستطيعون تحمل تكاليف السفر بالطائرة، وإن وصف ضُعف ما يقارب 90 في المائة من هؤلاء اللاجئين بكونه ضعفا شديدا أو كبيرا. [311] كما تستضيف مصر لاجئين من جنسيات أخرى بمن فيهم: الفلسطينيون، والعراقيون، والسودانيون، ومواطنو جنوب السودان، والصوماليون، والإثيوبيون، والإريتريون.

التحديات

لمصر قطاع خاص ضعيف. وتعتبر بيئة الأعمال في مصر إجمالا بيئة يصعب القيام فيها بأعمال تجارية عموما. وبالتالي، فإنه من الشائع إلى حد ما أن يواجه المقاولون، ولاسيما الأجانب منهم، ممن يرغبون في إنشاء مشروع تجاري في مصر، صعوبات وإجراءات مرهقة في تسجيله. غير أن إصلاحات بيئة الأعمال التجارية جارية على قدم وساق.[312]

ويواجه رجال الأعمال السوريون تحديات إضافية في إنشاء مشروعات تجارية. فبالإضافة إلى التحديات العامة التي يواجهها كل المقاولين، أفاد المقاولون من جالية اللاجئين السوريين بأنهم يواجهون جملة من التحديات الإضافية في إنشاء مشروعات تجارية جديدة. ومنها نقص فرص الاستفادة من القروض والخدمات المصرفية، وعدم القدرة على جلب الموظفين السوريين المهرة إلى مصر أو السفر إلى الخارج في مهام بتأشيرة اللاجئ التي يحملونها، إضافة إلى العقبات الإدارية التي تحول دون تسجيل الشركات والحصص المفروضة بشأن عدد المصريين الواجب تشغيلهم.[313]

ويمكن أن تكون ظروف العمل في القطاع غير الرسمي استغلالية والأجور غير كافية لإعالة أسرة. وثمة القليل من الحماية لما معدله 40 في المائة من المصريين العاملين في القطاع غير الرسمي حيث يواجهون الاستغلال والمضايقة وعدم دفع الأجور، وتدنيها وسوء المعاملة. ورغم أن معظم العاملين في الاقتصاد غير الرسمي يفيدون بأن الأجور التي يتقاضونها وظروف العمل مقبولة، فإن العديد منهم أفادوا بطول ساعات العمل وتدني الأجور.[314] وبالنسبة لمعظم اللاجئين السوريين العاملين في القطاع غير الرسمي، يكون الدخل منخفضا بدرجة لا تغطي الاحتياجات الأساسية. وتفيد التقارير أن العديد من الأطفال انقطعوا عن الدراسة للحصول على دخل إضافي يساعد أسرهم.[315]

وتقيد إجراءات الحصول على تصاريح الإقامة قدرة اللاجئين السوريين على المشاركة في سوق العمل الرسمي. ويسمح للسوريين بالحصول على تصاريح عمل، إذا كانوا في وضع إقامة لا في وضع لاجئ، وإن كان العديد من تصاريح الإقامة لا يشمل الحق في العمل. ووجوب إعادة إجراءات الحصول على تصاريح الإقامة كل ستة أشهر - [316] وهي إجراءات مكلفة وطويلة ومعقدة وصفها من أجريت معهم مقابلات بكونها عقبة كبرى تحول دون العمل في القطاع الرسمي وتفوق عقبة الحصول الفعلي على تصريح العمل. وبعد الحصول على تصريح عمل، يظل من المتعين على المشروع التجاري أن يثبت عدم وجود أي مصري مؤهل لشغل الوظيفة. مما يترتب عليه أن معظم السوريين الذين يتمكنون من العثور على عمل يعثرون عليه في القطاع غير النظامي.

ومن المستصوب أن تقوم الحكومة المصرية بدور أقوى في الاستراتيجية والقيادة المتعلقتين بتوفير وسائل كسب العيش للسوريين واللاجئين الآخرين. وقد عملت دوائر المساعدة الإنسانية الدولية حتى الان على توفير فرص كسب العيش للاجئين السوريين، بمشاركة غير منتظمة للمسؤولين الحكوميين. ويتبين من التجربة في البلدان الأخرى أن قيام الحكومة بدور في القيادة والتنسيق ووضع السياسات في هذه المسائل مفيد وضروري لبلوغ نواتج إيجابية.

الأنشطة

التزمت منظمات القطاع الخاص وحكومات المنطقة بدعم التنمية الاقتصادية في مصر عن طريق القيام باستثمارات جديدة في البنيات التحتية المنتجة. وأعلن عن تعهدات تفوق 60 بليون دولار في شكل استثمار أجنبي مباشر خلال مؤتمر التنمية الاقتصادية في مصر في آذار/مارس 2015. وشملت التزامات كبرى بمشاريع جديدة في العقار وإنتاج الطاقة (الغاز والطاقة الشمسية)، والزراعة والنقل، في جملة أمور أخرى. [317] وقدمت بلدان مجلس التعاون الخليجي مبلغا إضافيا قدره 12.5 بليون دولار لاستخدامه في المشاريع الاجتماعية ومشاريع البنيات التحتية، بالإضافة إلى بناء احتياطي المصرف المركزي المصري. ولئن لم تكن هذه الالتزامات بسبب أزمة اللاجئين السوريين، فإنها تسهم مع ذلك في توفير فرص يمكن توظيفها في التصدي للأزمة.

وقد ركزت الاستثمارات الدولية في برمجة وسائل كسب العيش على التدريب المهني، وتحليل سلسلة الأنشطة المضيفة للقيمة، و"نهج الاستغناء التدريجي عن المساعدة". ولئن كانت برامج توفير وسائل كسب العيش تجري على قدم وساق، فإنه يتبين من التقييمات أن نتائجها متفاوتة. فقد لاحظ من أجريت معهم مقابلات أن العديد من برامج توفير وسائل كسب العيش تعتبر اعتباطية ولا تستند إلى تقييمات للاحتياجات. وعلاوة على ذلك، لم يربط العديد من برامج التدريب المهني الموجهة للاجئين السوريين ومجتمعاتهم المضيفة بالمؤسسات القائمة في مصر، بل ظلت برامج جديدة تديرها منظمات غير حكومية.

وساهمت المشروعات التجارية السورية مساهمة ملموسة في الاقتصاد المصري وفي تشغيل السوريين والمصريين على السواء. وقدر مجموع رأس المال الذي استثمره السوريون وشركاؤهم المصريون منذ عام 2011 بحوالي 800 مليون دولار،[318] وإن كان من المحتمل أن يكون هذا التقدير أقل من الرقم الفعلي لأن المشروعات التجارية السورية كثيرا ما لا تكون مسجلة أو تسجل تحت اسم مصري.[319] وتشمل المشروعات السورية معامل كبيرة ومؤسسات صغرى في شتى القطاعات - من قبيل النسيج والمطاعم والأسواق المحلية، وشركات تكنولوجيا المعلومات.[320] وتفيد التقارير بأن هذه المشروعات تشغل المصريين، وتوفر التدريب للمصريين، وتجلب الخبرة، وتضخ العملة، وتعزز الصادرات.[321] ورغم صعوبات إنشاء مشروعات تجارية في مصر عموما، فإنه تبين أن مصر من بين الأماكن الأكثر استقطابا للاجئين السوريين الراغبين في إنشاء مشروعات، ويعزى ذلك إلى رغبة المصريين في السماح لهذه الشركات بالازدهار، وإلى كبر السوق وسلسلة الإمداد في مصر، ووجود جالية من رجال الأعمال السوريين المقيمين (توجد مثلا جمعية رجال الأعمال السوريين والعديد من المنظمات غير الحكومية التي يديرها السوريون).

ويجد العديد من اللاجئين السوريين فرص عمل في القطاع غير الرسمي الكبير أصلا. ويجد السوريون وسائل للاندماج في سوق العمل، إذ أن اقتصاد مصر كبير بالقدر الكافي لاستيعابهم. وأفصح من أجريت معهم مقابلات عن تصورات شائعة بشأن ارتفاع مستوى المهارات، والحافز وروح المبادرة الحرة لدى السوريين، وقدرتهم على الاندماج في سوق العمل لكونهم يتحدثون اللغة العربية. ورغم عدم وجود بيانات رسمية بشأن القطاعات التي يشتغلون فيها، فإن من أجريت معهم مقابلات أفادوا بأنهم يعملون في إنتاج الأغذية وفي المطاعم، وصناعة النسيج، وإنتاج الأثاث، وفي قطاع الخدمات (من قبيل صالونات التجميل، وإصلاح البيوت، وما إلى ذلك).

وثمة فرص ناشئة في الإطار القانوني المصري تتيح للسوريين إمكانية دخول قطاع العمالة الرسمية. فقد وافقت مصر على السماح بمدارس الجالية السورية التي تشغل 2 000 مدرس سوري.[322] وبالإضافة إلى ذلك، تبذل جهود متواصلة لفهم الكيفية التي يمكن بها معادلة الشهادات التعليمية والمهنية المصرية بموجب القانون والممارسة الراهنين في مصر، مما سيساعد على تخطي الصعوبات التي تواجه هؤلاء اللاجئين في الاعتراف بشهاداتهم وخبرتهم المهنية.[323] غير أنه نظرا للبيئة القانونية المربكة والغامضة، التي تفضي إلى منح تصاريح إقامة قصيرة الأجل والقليل من تصاريح العمل، فإن العديد من اللاجئين السوريين يضطرون إلى العمل في الاقتصاد غير الرسمي.

ثمة ما يربو على 900 000 مشرد داخلي عراقي - إذ تستضيف محافظة دهوك ما يقارب 400 000 مشرد وإربيل ما يزيد على 350 000 وتؤوي السليمانية عددا إضافيا قدره 115 000 - إضافة إلى ما يقارب 250 000 لاجئ سوري

باء - 2 منطقة كردستان العراقية

شهدت منطقة كردستان العراقية نموا سريعا خلال فترة 2004 - 2014 نتيجة ارتفاع أسعار النفط والاستقرار النسبي، مقارنة ببقية العراق، مما جعل منطقة كردستان العراقية منطقة جذابة للاستثمار.[324] غير أن ازمة اقتصادية نشأت في عام 2014، نتيجة لانهيار أسعار النفط، ونزاع تقاسم الميزانية مع بغداد، والحرب مع تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا التي عطلت طرق التجارة التقليدية، وأدت إلى تباطؤ الاستثمار واستوجبت زيادة الإنفاق العسكري. وكان من نتائج ذلك تزايد سريع في البطالة، إذ تضاعف معدل البطالة ثلاث مرات من 5 في المائة في عام 2010 إلى ما يقارب 14 في المائة في عام 2016،[325] وأغلقت المؤسسات التجارية وتوقفت مشاريع الاستثمار.[326]

ونتيجة للأزمة السورية والحرب مع تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا، تؤوي منطقة كردستان العراقية حاليا من المشردين داخليا واللاجئين السوريين ما يعادل 25 في المائة من سكانها لفترة ما قبل الحرب.[327] وهذا ما يشمل مليون مشرد داخلي عراقي تقريبا- إذ تستضيف محافظة دهوك ما يقارب 000 400، وإربيل ما يزيد على 000 350 وتؤوي السليمانية عددا إضافيا قدره 000 150 - [328] إضافة إلى ما يقارب 000 235 لاجئ سوري، تعيش أغلبيتهم في إربيل بسبب توفر فرص العمل.[329] وأغلبية هؤلاء اندمجوا في المجتمعات المضيفة، وإن كان ما يقارب ربع المشردين داخليا وما يزيد على 40 في المائة من اللاجئين يعيشون في المخيمات.[330] والمشردون داخليا أقل ضعفا عموما لأن لديهم قدرا أكبر من الأصول الاجتماعية والمالية؛ ولا يزال بعضهم يحصل على مرتبات حكومية.[331]

التحديات

إن الحرب مع تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا - التي تدور رحاها على مبعدة 50 ميل من إربيل في الموصل – تحد من الفرص الاقتصادية. ولئن شهدت المناطق داخل الحدود الإقليمية لمنطقة كردستان العراقية القليل من العنف، فإن حكومة إقليم كردستان قلقة للغاية بشأن ضمان الاستقرار. وقد أضرت الشواغل الأمنية بالاستثمار والتجارة، إذ كثيرا ما تغلق الحدود أمام التجارة.[332]

وعجزت الحكومة مرات عن دفع أجور الموظفين وميليشيات البيشمركا بالكامل في وقتها منذ عام 2014. وما فتئ القطاع العام يشكل أكبر رب عمل في منطقة كردستان العراقية والعراق بصفة عامة، حيث تتجاوز عمالة القطاع العام عمالة القطاع الخاص (بمعدل 53 المائة إلى 47 في المائة).[333] وتباطأ النشاط الاقتصادي بسبب التأخيرات المتكررة في دفع أجور الموظفين في منطقة كردستان العراقية، والتي تعزى في جزء كبير منها إلى تجميد التحويلات من الحكومة الوطنية عندما عجز العراق عن سن قانون الميزانية في عام 2014.[334]

ولا تلائم الظروف التنظيمية والاقتصادية أي نشاط جديد في مجال إنشاء المشروعات. فإنشاء المشروعات يتطلب خوض غمار إجراءات قانونية معقدة للتسجيل والترخيص، تشارك فيها عدة سلطات ويمكن أن يستغرق إنجازها أشهرا.[335] وبصفة عامة، فإن فرص حصول المشروعات التجارية على قروض في المصارف العراقية وفي المصارف الكردية تحديدا فرص محدودة. وتفتقر المصارف إلى السيولة، وكثيرا ما لا تتمكن الشركات من الوصول إلى أموالها. وبالإضافة إلى ذلك، ثمة قلق متزايد بشأن الفساد وانعدام الشفافية.

وتواجه الشركات السورية وشركات المشردين داخليا تحديات إضافية. وبالإضافة إلى التحديات الواردة أعلاه، لا يستطيع السوريون والمشردون داخليا السفر للقيام بأعمال داخل وخارج منطقة كردستان العراقية لأنهم يفتقرون إلى وثائق سفر. ولئن كان الإطار القانوني يجيز للأجانب الاستثمار في منطقة كردستان العراقية بدون شريك عراقي، فإنه يسود اعتقاد بأن المشروعات التجارية السورية لا بد وأن يكون لها شريك عراقي للشروع في مشروع رسميا. وعلاوة على ذلك، لا يستطيع السوريون الاستفادة من الخدمات المصرفية ومن القروض لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما لا يستطيع السوريون ولا المشردون داخليا السفر بحرية لأغراض الأعمال بسبب انعدام وثائق السفر.

ويجد العديد من اللاجئين والمشردين داخليا عملا في منطقة كردستان العراقية، لكنه لا يكفي لتلبية احتياجاتهم بالكامل. فبينما يسمح للاجئين بالعمل عندما يكون لهم وضع إقامة، فإن الحصول على هذا الوضع يستغرق 3 أشهر إلى 6 أشهر على الأقل وقد يستغرق أحيانا سنتين نتيجة نقص القدرة الحكومية. ولئن كانت الأغلبية الساحقة من الأسر المعيشية التي تقطن في المخيمات لها تصاريح إقامة، فإن أقل من نصف اللاجئين الذين هم في المناطق الحضرية يحملون تصاريح إقامة.[336] كما يواجه اللاجئون والمشردون داخليا صعوبة في الاعتراف بشهاداتهم (وهو الأمر الذي قد يستغرق 6 أشهر إلى 18 شهرا، إذا حدث أصلا)؛ كما يواجهون صعوبة في عبور نقاط المراقبة للوصول إلى أماكن العمل، لاسيما بالنسبة لأولئك الذي لا يحملون تصاريح إقامة؛ وانعدام شبكات للحصول على تزكيات لطلبات عملهم؛ ويسود اعتقاد بأن العديد من السوريين والمشردين داخليا من ذوي المهارات قد غادروا فعلا منطقة كردستان العراقية متجهين إلى أوروبا. وتواجه المرأة تحديات خاصة في القوة العاملة، من قبيل انعدام خبرة عمل سابقة، والتميز في التشغيل، والعنف الجنساني أو التحرش في مكان العمل، وانعدام رعاية الأطفال، والسلامة من مخاطر النقل.

وثمة منافسة متزايدة على المهن المتدنية المهارات. فبسبب تدفق المشردين داخليا واللاجئين السوريين تزايدت المنافسة على المهن المتدنية المهارات، مما أثر على المجتمعات المحلية المضيفة وعلى المشردين داخليا واللاجئين السوريين الراغبين في العمل في هذه القطاعات. وأدى تزايد المنافسة إلى انخفاض ساعات العمل، وتدني متوسط الأجور، والرغبة في مزاولة عمل غير نظامي أو عرضي، وإلى تزايد محدودية فرص العمل.[337]

ومن المحتمل أن تتزايد أعداد المشردين داخليا العالية أصلا في منطقة كردستان العراقية تزايدا كبيرا في العام القادم. وقد تشرد المعركة الجارية لاسترجاع الموصل من تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا عددا إضافيا من الأشخاص يتراوح بين 000 600 و مليون مشرد، [338] العديد منهم سيلجأ إلى منطقة كردستان العراقية. وبذلك سيتراوح عدد اللاجئين والمشردين داخليا ما بين مليونين و3 ملايين شخص. ولا يوجد ما يكفي من المخيمات أو المساكن المتاحة بتكلفة معقولة في المناطق الحضرية لإيواء اللاجئين والمشردين داخليا الحاليين كما تقل فرصهم في كسب العيش.

الأنشطة

وقد حفز تواجد اللاجئين والمشردين داخليا الاقتصادات المحلية إلى حد ما. ولئن كان حضور هذه الأعداد الكبيرة من الناس قد تسبب في ضغط شديد على الخدمات العامة من جهة، فإنه من جهة أخرى، كان

بمثابة عازل واق ضد آثار الأزمة الاقتصادية. فاللاجئون والمشردون داخليا يستأجرون شققا، ويقتنون الأغذية والخدمات وغيرها في السوق المحلية. ولا تزال ثمة تجارة قائمة بين السوريين وسوريا (مثلا في الزراعة، والصابون، وما إلى ذلك) و لا يزال بعض المشردين داخليا يتلقون مرتبات حكومية من بغداد، وينفقون مرتباتهم في منطقة كردستان العراقية. وأفادت مشروعات الهاتف الخلوي أنها وإن انخفضت بعض اشتراكاتها العادية بسبب افتقار الناس لدخل متواصل، فإن الطلب على خدمات الهاتف الخلوي المدفوعة الثمن مسبقا قد تزايد تزايدا كبيرا.

ورغم الضغوط والمخاطر الشديدة، ظل التماسك الاجتماعي مستقرا. وما فتئت منطقة كردستان العراقية ترحب إلى حد كبير باللاجئين، إذ عزا من أجريت مقابلات معهم هذا الترحاب إلى تجربتها في التشرد في العقود الأخيرة والروابط الثقافية مع الأكراد السوريين. وفي بداية الأزمة، أفادت عدة تقارير بأن الأسر في منطقة كردستان العراقية كانت توفر المأوى والأغطية والغذاء وغيره من مواد الاحتياجات الأساسية. وبما أن اللاجئين السوريين كثيرا ما كانوا يعملون في القطاعات التي لا يعمل فيها السكان المحليون في منطقة كردستان العراقية، فإنه لم يكن ثمة أي ذكر لمزاحمة السوريين أو المشردين داخليا للسكان المحليين على العمل.

وسمحت حكومة إقليم كردستان للاجئين السوريين بالعمل ما داموا حاملين لتصريح إقامة؛ ويمكن للمشردين داخليا أن يعملوا بترخيص من الجهاز الأمني (السيش) وهذه الآلية البسيطة في العمل القانوني والرسمي- التي تغني عن الحاجة إلى إجراءات تصريح عمل مستقلة، على غرار ما عليه الأمر في البلدان المضيفة المجاورة الأخرى، تبرز بصفتها "ممارسة جيدة" في هذه الدراسة.[339] ولا يزال اللاجئون يواجهون فعلا صعوبات في الحصول على تصاريح الإقامة، على نحو ما وردت مناقشته أعلاه في معرض تناول التحديات، ويواجه المشردون داخليا صعوبات مماثلة في الحصول على تراخيص أمنية. ويحد عدم الحصول على بطاقة الإقامة من فرص العمل سواء لدى أرباب العمل في القطاع الخاص أو لدى الوكالات الدولية.

ويقوم السوريون بنشاط محدود في إنشاء أعمال تجارية جديدة. فقد فتحت عدة مشروعات تجارية صغيرة أبوابها في المخيمات، وهي تدعم في كثير من الحالات فرادى الأسر وتشغلهم. وتلاحظ المشروعات التجارية وغرف التجارة في منطقة كردستان العراقية أن العمل مع المشروعات التجارية الحالية للاجئين السوريين من شأنه أن يوفر فرصا لإنشاء شبكات تجارية في المنطقة عندما يعود السوريون إلى ديارهم، ويستفيدون من شبكات معارفهم الجديدة .

وتوفر جهود إعادة البناء اللاحقة لانتهاء الحرب إمكانات لتوفير فرص العمل مستقبلا في السنوات القلائل القادمة. وقد تُستأنف مشاريع البنيات التحتية السابقة لفترة الحرب واستثمارات الطاقة في منطقة كردستان العراقية. وستحتاج المدن العراقية إلى إعادة البناء. وقد بدأ بعض المشردين داخليا في العودة إلى ديارهم بعد تحرير المدن من تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا. وستلزم إعادة بناء شبكة المياه والكهرباء والصرف الصحي والبنيات التحتية للبيئة والصحة والتعليم. وقد تستأنف أنشطة السياحة الوافدة من إيران وأماكن أخرى في العراق، وهي أنشطة كانت تنمو قبل الحرب. وكان العديد من مبادرات القطاع العام وبيئة الأعمال التجارية قد بدأ قبل الحرب ويمكن أن تستأنف عندما تسمح الظروف بذلك.

ويجري تنويع أنشطة كسب العيش. وتشمل أنشطة كسب العيش الجارية حاليا برامج دعم المشروعات التجارية الصغيرة في المخيمات، ومنحا وهبات، وتدريبا أوليا على إدارة الأعمال، وتوفير أدوات العمل، والتدريب المهني، والمواءمة بين فرص العمل والمهارات، وبرامج النقد مقابل العمل.

والبرمجة الموجهة نحو الزراعة - اعتبارا لخبرة الأكراد السوريين في هذا المجال وتوفر الأراضي الصالحة للزراعة وغير المستعملة في منطقة كردستان العراقية - قد توفر مسلكا فعالا نحو توفير فرص العمل الطويل الأمد.[340] ويجري القيام بتقييمات من نوعية عالية لحالة اللاجئين والمشردين داخليا في كل محافظة، وتعد بتقديم أداة قيمة للاسترشاد بها في تصميم البرامج.[341]

باء - 3 الأردن

نما اقتصاد الأردن نموا بطيئا في السنوات الأخيرة؛ فبعد نمو سريع في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بما قدره 6.3%في المائة خلال فترة 2006 - 2010، لم يتعد نمو الاقتصاد 2.7 في المائة خلال فترة 2011 - 2015 إذ لم يزد نمو حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على 0.5 في المائة. وعزي هذا التباطؤ في النمو إلى التباطؤ العام في الاقتصاد العالمي، وعدم

نما اقتصاد الأردن نموا بطيئا في السنوات الأخيرة؛ فبعد نمو سريع في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بما قدره 6.3% خلال فترة 2006-2010، لم يتعد نمو الاقتصاد 2.7% خلال فترة 2011-2015 إذ لم يزد نمو حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على 0.5 في المائة

الاستقرار الإقليمي الناجم عن حلول الربيع العربي، وحدوث أزمة محلية في الطاقة، والعمل ببرنامج لتصحيح أوضاع المالية العامة مما أثر سلبا على القطاع الخاص. واستمر تباطؤ النمو في عام 2015، بنمو سلبي في حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وانخفاض صاف في الصادرات بمعدل 7 في المائة نتيجة للأزمة في سوريا.[342] وظلت البطالة مرتفعة خلال العقد الماضي - حيث تراوح المعدل العام للبطالة بين 12 و13 في المائة في صفوف الشباب. وأفادت التقارير بأن معدل البطالة العام قد ارتفع ارتفاعا حادا في عام 2016 إلى 15 في المائة.[343] ورغم معدلات البطالة المرتفعة هذه، فإن ما يقارب 650 000 مهاجر اقتصادي (ما يعادل 10 في المائة تقريبا من سكان الأردن) من مصر وجنوب آسيا وشرقها يشغلون وظائف العمل اليدوي الزهيدة الأجر التي لا يرغب الأردنيون في مزاولتها؛ ولنصف هؤلاء المهاجرين الاقتصاديين تقريبا تصاريح عمل ونصفهم يشتغل في القطاع غير الرسمي.

ونتيجة للأزمة السورية، يؤوي الأردن في الوقت الراهن ما يقارب 660 000 لاجئ سوري مسجل وإن أبلغت حكومة الأردن بأن العدد الحقيقي للاجئين السوريين يقارب 1.25 مليون.[344] وتفيد التقارير بأن هؤلاء اللاجئين يماثلون المهاجرين الاقتصاديين من حيث مهاراتهم ومستوى تعليمهم العام. ولم تتمكن الأغلبية الساحقة من هؤلاء اللاجئين من العمل بصفة قانونية في الأردن قبل عام 2016، إذ أن القلة القليلة منهم هي التي تستوفي شروط الحصول على تصريح عمل. وألزم اتفاق الأردن الصادر في شباط/فبراير 2016 الأردن بإصدار 50 000 تصريح عمل لفائدة اللاجئين السوريين خلال السنة الأولى من التنفيذ، وهو رغم سيرتفع إلى 200 000 في السنوات القادمة. ويعيش ما تقديره 23 في المائة من هؤلاء اللاجئين في المخيمات.

التحديات

معظم التحديات التي تؤثر على الفرص الاقتصادية كانت قائمة قبل الأزمة السورية. فلطالما عانى الأردن من ارتفاع معدلات البطالة بسبب ضعف مناخ الأعمال فيه (الأنظمة المرهقة وغير الواضحة والكثيرة التغير) وشدة صغر سوقه. وتفاقم التحدي المتعلق بصغر السوق بفعل فقدان الصادرات للأسواق السورية وانقطاع طرق العبور إلى أسواق الصادرات الأخرى عبر سوريا.

وواجهت المرأة تحديات لوجيستية وثقافية مستعصية في الحصول على فرص عمل. وثمة شاغلان لوجيستيان يتعين إبرازهما باعتبارهما عائقين رئيسيين يحولان دون حصول المرأة على فرص عمل. أولهما رعاية الأطفال. ورغم أن أرباب العمل مطالبون بتوفير رعاية الأطفال عند الحاجة، فإن النتيجة العملية للأنظمة هو أن أرباب العمل يتفادون استئجار النساء ذوات الأطفال. ويشكل النقل أيضا شاغلا لأنه يتعذر على النساء مغادرة البيت لساعات طوال بسبب مسؤوليات أعباء البيت، ويفضلن وسائل النقل المخصصة للنساء وحدهن. وتعيق طائفة من العوامل الاجتماعية والثقافية إمكانية استفادة المرأة من الفرص الاقتصادية،[345] وأفادت التقارير بأنها أدت إلى النيل من فعالية البرمجة فيما يتعلق بالأزمة السورية (من قبل برنامج أنجزته مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في صناعة الأثواب وكان مخصصا للنساء).[346]

ويؤثر نظام المهن المغلقة ونظام الحصص على أرباب العمل الأردنيين وعلى السوريين. ورغم أن للعديد من البلدان المضيفة نظام مهن مغلقة وحصصا، فإن النظام القائم في الأردن بالغ التقييد إذ يجبر السوريين من ذوي المهارات على قبول مزاولة العمل اليدوي، أو العمل غير الرسمي، مقابل أجر زهيد عادة. ويفيد أرباب العمل الأردنيون بأن هذه القيود تحد من قدرتهم على استئجار العمال المهرة في صفوف اللاجئين.

وكثيرا ما يتنافس اللاجئون السوريون على مهن مع المهاجرين الاقتصاديين الآخرين. ولا يعترف الإطار الأردني باللاجئين، ولا تفرد للاجئين السوريين معاملة خاصة ولعل إفراد حقوق خاصة للاجئين من شأنه أن يحدث أثراكبيرا من حيث الفرص الاقتصادية المتاحة للسوريين، لوجود العديد من المهن التي يشغلها في الوقت الراهن مهاجرون اقتصاديون آخرون والتي يمكن أن يشغلها السوريون؛ ويعد الإعفاء مؤخرا من رسوم تصاريح العمل خطوة أولى واعدة.

ويواجه العمال والمقاولون السوريون تحديات تتمثل في تقييد فرص الحصول على التمويل وحرية التنقل. فالأنظمة غير واضحة بعد فيما يتعلق بالكيفية التي يمكن بها للاجئين السوريين فتح حسابات مصرفية، مما يجعل تشغيل مشروعات تجارية مثار إشكال (على سبيل المثال، لم يسمح للاجئين غير الحاملين لجواز سفر بفتح حسابات مصرفية).[347] وبسبب مزيج من القيود المفروضة على التنقل والتعقيدات الإدارية المرهقة يتعذر على السوريين الحصول على ترخيص بالتنقل إلى مناطق من البلد تكون فيها الفرص الاقتصادية أكثر

وفرة. أما اللاجئون الذين يعيشون في المخيمات فنادرا ما يسمح لهم بمغادرة المخيمات للبحث عن العمل أو لمزاولته.

ونادر ما ترسم السياسات وتوضع البرامج استنادا إلى فهم منهجي لأنواع المهن التي يرغب السوريون في مزاولتها ويستطيعون مزاولتها. وتوجد بيانات وفيرة بشأن مهارات وأنشطة اللاجئين السوريين، لكن هذه البيانات نادرا ما تستخدم في تصميم البرمجة. ويلزم جمع المعلومات الموجودة للتوصل إلى فهم إمكانات القوة العاملة للاجئين السوريين التي لها أوثق صلة بالسياسة العامة. وعلاوة على ذلك، فإن النقص في نشر معلومات دقيقة عن المهاجرين يغذي التصور المنتشر في صفوف العامة والذي يصور السوريين بكونهم يتلقون معاملة أفضل من معاملة الأردنيين وأنهم يستحوذون على فرص العمل التي كانت ستعود إلى الأردنيين، في الوقت الذي تقوم فيه المنافسة أساسا مع المهاجرين الاقتصاديين المصريين.

الأنشطة

خفف الاتحاد الأوروبي القيود المفروضة على الواردات من الأردن. فتخفيف قيود "قواعد المنشأ" المفروضة على 52 منتجا اقتصاديا سيسهل على الأردن تصدير منتجاته إلى الاتحاد الأوروبي. وكل الشركات التي تضم في صفوف قوتها العاملة 15 في المائة على الأقل من اليد العاملة السورية سيتاح لها تصدير منتجاتها بمقتضى هذا النظام التجاري التفضيلي.[348] ويقتصر هذا الإجراء في البداية على 18 منطقة إنمائية معينة، بيد أن كل الشركات ستكون مؤهلة للاستفادة من هذه التسهيلات عندما يصل الأردن إلى الهدف المحدد في اتفاق الأردن والمتمثل في توفير فرص اقتصادية لما مجموعه 200 000 سوري. وقد وضعت حكومة الأردن برنامجا لإصلاح بيئة الأعمال وتشجيع الاستثمار بغرض جلب المستثمرين واستبقائهم.

وكخطوة أولى، أعفي مؤقتا كافة المهاجرين من شرط رأس مال الحد الأدنى لإنشاء مشروعات، وإن كانت المناقشات الجارية (وقت إصدار هذا المنشور) تشير إلى أن اللاجئين السوريين سيكونون مطالبين باستثمار أولي قدره 1 000 دينار أردني وإشراك شريك أردني لإنشاء مشروعات مستقبلا.[349] ويقدم البنك الدولي دعما لميزانية حكومة الأردن في الوقت الذي تشرع فيه في تنفيذ هذا البرنامج.

وأنشئت وحدة لإدارة البرامج، داخل وزارة التخطيط والتعاون الدولي الأردنية لتنسيق جهود التصدي للأزمة السورية. وأنيطت بوحدة إدارة البرامج مهمة التنسيق بين وكالات حكومة الأردن والشركاء الإنمائيين لتناول الجوانب المتعلقة بالتنمية من اتفاق الأردن. ولا يزال من المتعين معرفة مدى اندماجها بإحكام في النظام الحكومي؛ وإن كان من الواضح أنها نهج واعد.

ويدعم الشركاء الإنمائيون فرص العمل المؤقت للأردنيين والسوريين في مشاريع الأشغال العامة الكثيفة العمالة. وهذه البرامج (التي تمولها المملكة المتحدة، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة العمل الدولية، والبنك الدولي وجهات أخرى) لا توفر فرص العمل فحسب بل إنها تساعد على تخفيف حدة الضغط الواقع على البنيات التحتية والناجم عن التوسع السكاني وتبني رأس المال البشري (من قبيل المعرفة، والخبرة، والشبكات الاجتماعية) لبناء القدرة على مواجهة الأزمات على المدى البعيد. وقد وفرت بعض هذه البرامج فرصا اقتصادية للأردنيين قبل اتفاق الأردن ويجري الآن توسيعها لتشمل السوريين. وثمة مثال آخر، هو أن البرنامج الإنمائي ينفذ مبادرات لتبادل المهارات بين اللاجئين السوريين والأردنيين في المجتمعات المحلية المضيفة بغية تعزيز التماسك الاجتماعي. ويوفر فرص العمل المؤقت للاجئين السوريين باعتبارهم مدربين. إذ ينقلون مهاراتهم المعروفة في قطاعات الزراعة والبناء وتحضير الأغذية، والخياطة والتجميل إلى الأردنيين، على أن يشفع ذلك بتنسيب وظيفي وتطوير لقدرات مباشرة الأعمال الحرة.[350]

وتشجع حكومة الأردن أرباب العمل على تشغيل اللاجئين السوريين بدل المهاجرين الإقتصاديين. فالأردن حالة فريدة بين البلدان المضيفة من حيث فرص العمل القائمة التي لا يرغب الأردنيون في مزاولتها. ففي عام 2015 وحده، استُقدم إلى الأردن ما يزيد على 100 000 عامل من مصر وجنوب آسيا وشرقها للعمل في الزراعة والبناء وغيرهما من القطاعات ذات الأجور المتدنية. ولتشجيع أرباب العمل على تشغيل السوريين، شرعت حكومة الأردن في تقييد الدعوات الموجهة إلى المهاجرين الاقتصاديين الجدد وتقديم تصاريح عمل للسوريين مجانا؛ فقد كانت تصاريح العمل المقدمة للاجئين السوريين في البداية صالحة لثلاثة أشهر فقط، وإن كانت تمدد مرارا حتى نهاية عام 2016 على الأقل. ولا يدعم هذا النهج الفرص الاقتصادية المتاحة للسوريين فحسب بل إنه يعود بالفائدة على الاقتصاد الأردني لأن السوريين ينفقون أجورهم محليا ولا يرسلونها إلى بلدهم في شكل تحويلات.

ويستخدم أرباب العمل الأردنيون نهجا ابتكارية لتشغيل اللاجئين السوريين المهرة. فنظرا للأنظمة القائمة، يواجه أرباب العمل قيودا لدى استئجارهم للعمال المهرة من اللاجئين السوريين. وللالتفاف على الأنظمة، يشغل اللاجئون السوريون، مثلا كعمال صيانة، رغم أنهم يشتغلون عمليا كمبرمجي حواسيب. وإذا كان هذا العمل يلائم مهاراتهم، فإن أجورهم قد لا تكون مناسبة. وفي بعض الحالات، يستأجر الأردنيون استئجارا صوريا، لبلوغ الحصص المفروضة، ويطلب إلى السوريين أن يدفعوا اشتراك الضمان الاجتماعي عن العمال الأردنيين السوريين.

وتنظر حكومة الأردن أيضا في إمكانية وضع نهج ابتكارية لتعزيز مرونة العمل لفائدة اللاجئين. ولعل أهم خطوة من هذه الخطوات مشروع تجريبي في القطاع الزراعي، مدعوم من منظمة العمل الدولية، يمكن في إطاره للسوريين الحصول على تصاريح عمل عن طريق تعاونيات زراعية دون وساطة فرادى أرباب العمل، مما يمكن العمال من تغيير فرص العمل الموسمية القصيرة الأجل بسهولة.

ويجري بذل جهود لتحسين نوعية العمل. فبرنامج "العمل الأفضل" هو برنامج دولي تشترك في تنفيذه منظمة العمل الدولية ومؤسسة التمويل الدولية ويقوم بالتقييم وإسداء المشورة وتوفير التدريب لمصانع النسيج لتحسين نوعية فرص العمل. ويجري في الوقت الراهن توسيع برنامج "العمل الأفضل" ليشمل طائفة كاملة من القطاعات المشمولة باتفاق قواعد المنشأ الجديدة للاتحاد الأوروبي.

وفي إطار جهد يرمي إلى تمكين السوريين من فرص الاستفادة من الخدمات المالية، أنشأت حكومة الأردن برنامج الخدمات المصرفية المتنقلة. فبرنامج جوموبي (Jomopay) هو تطبيق على الهاتف المحمول يسمح للأفراد بتسديد فواتيرهم إلكترونيا. وهذا النظام أول خطوة مهمة، وإن بات من المتعين زيادة عدد المشروعات التي تقبل نظام جوموبي إذا أريد لهذه النظام أن يكون مفيدا.

يوفر الشركاء الإنمائيون خدمات اتصال بالغة الأهمية للاجئين في الوقت الذي يتفاوضون فيه بشأن أنظمة الأردن المرهقة وغير الواضحة والمتغيرة باستمرار. وكمثال على ذلك، ترسل مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، بتنسيق مع الوكالات الحكومية، رسائل نصية قصيرة باستمرار، إلى اللاجئين المسجلين وتنشر الأسئلة المتكررة وتخصص موظفين لخط اتصال مباشر يقدم معلومات عن تصاريح العمل، وفرص العمل، وطائفة واسعة من الموضوعات الأخرى. وللشركاء الإنمائيين الآخرين (من قبيل منظمة العمل الدولية) برامج مماثلة.

ولسد الثغرات التي تكتنف البيانات المتعلقة باللاجئين، توسع حكومة الأردن نطاق أدوات استقصاءاتها الحالية لتشمل السوريين. ويجري التخطيط التقني على قدم وساق مع منظمة العمل الدولية بشأن "الاستقصاء الفصلي للعمالة والبطالة" ومع البنك الدولي بشأن الاستقصاء الدوري لإيرادات الأسر المعيشية ونفقاتها" (الذي يقدم بيانات لتحليل الفقر ومستويات المعيشة). ومن المتوقع الشروع في تنفيذ استقصاء العمالة والبطالة الموسع في أوائل عام 2017.

باء - 4 لبنان

نما الاقتصاد اللبناني نموا سريعا قبل حلول الأزمة السورية، حيث واصل نموا سنويا بمعدل تجاوز 9 في المائة لأربع سنوات متتالية من 2007 إلى 2010.[351] وتباطأ النمو الاقتصادي تباطؤا شديدا في عام 2011، ورغم أن الناتج المحلي الإجمالي ظل يتوسع ببطء، فإن حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي انخفضت بما مجموعه 20 في المائة في فترة 2011 - 2015.[352] وعزي التراجع الأولي للاقتصاد اللبناني إلى اجتماع ديناميات سياسية داخلية وإقليمية،[353] وبحلول عام 2012 بدأت الأزمة السورية تؤثر تأثيرا ملموسا على التجارة والاستثمار في لبنان.[354] وتفيد التقارير بأن معدل البطالة في لبنان، الناجمة عن هذا الركود، قد تراوح ما بين 22 و 23 في المائة بحلول عام 2014.[355]

ونتيجة للأزمة السورية، يستضيف لبنان ما يزيد على مليون لاجئ سوري مسجل وتذهب تقديرات الحكومة إلى أن ما يقارب نصف مليون لاجئ سوري إضافي

في لبنان، تباطأ النمو الاقتصادي تباطؤا شديدا في عام 2011، ورغم أن الناتج المحلي الإجمالي ظل يتوسع ببطء، فإن حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي انخفضت بما مجموعه 20 في المائة في فترة 2011 - 2015

غير مسجلين.[356] ومجمل القول إن اللاجئين السوريين يمثلون تقريبا ربع سكان لبنان، ويشكلون أعلى تمركز للاجئين السوريين مقارنة بمجموع سكان البلد المضيف. ولا توجد مخيمات لاجئين في لبنان، بل إن اللاجئين اندمجوا في المجتمعات المضيفة في البلد كله.

التحديات

أدى العدد الكبير من اللاجئين إلى توسع سريع في القوة العاملة في لبنان، دون أن يقترن ذلك بتوفير لفرص العمل. ويشكل اللاجئون السوريون في الوقت الراهن قسطا كبيرا من القوة العاملة اللبنانية، إذ تفيد التقديرات بأنهم يمثلون على الأقل 14 في المائة وربما يستأثرون بما يقارب 35 في المائة من القوة العاملة.[357] وهذا العدد الكبير من المقيمين الجدد والباحثين عن العمل، في فترة زمنية قصيرة وفي بلد يشهد تباطؤا في النمو، قد أدى إلى إحداث ضغط على سوق العمل، وعلى المالية الحكومية والخدمات العامة.[358]

وقد أعاق الوضع السياسي في لبنان وضع سياسة عامة متسقة بشأن اللاجئين وبشأن تحسين بيئة الأعمال. وقد أدى المأزق السياسي في البرلمان إلى عرقلة اتخاذ قرار بشأن أزمة اللاجئين، في وقت يلزم فيه وجود قيادة وطنية. وعلاوة على ذلك، وضع المسؤولون الحكوميون والساسة مشاريع قوانين لتطبيق شراكات القطاعين العام والخاص ولتحسين بيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بيد أن المأزق السياسي منع الحكومة من إحراز تقدم بشأن هذه الخطوات الهامة لتحسين مناخ الأعمال. ولعل الوضع قد تغير بانتخاب الرئيس وتنصيب حكومة مؤخرا.

وأفضى العدد الكبير من اللاجئين إلى حدوث توترات اجتماعية، إذ يخشى اللبنانيون أن يزاحمهم اللاجئون على فرص العمل. ويخشى العديد من المواطنين أن يؤدي فتح الباب لدخول السوريين إلى سوق العمل في لبنان إلى زيادة بطالة اللبنانيين. وينشئ السوريون أيضا مؤسسات صغيرة ومتوسطة، يعتقد أنها تهدد المشروعات التجارية اللبنانية.[359] وتحمل حكومة لبنان هذه الاعتبارات محمل الجد عند وضعها لسياسات عامة بشأن اللاجئين وسوق العمل.

ويعيق الغموض القانوني والتأخيرات في الحصول على تصاريح الإقامة اللاجئين عن العمل ويفضي إلى تخويف العمال السوريين، وتقييد فرص العمل. فالأغلبية الكبرى من اللاجئين السوريين لا يقيمون إقامة قانونية.[360]

وتنص أنظمة الدخول والإقامة على أن للاجئين السوريين طريقتين للحصول على تصاريح إقامة صالحة والبقاء في لبنان هما: تقديم طلب إقامة استنادا إلى شهادة تسجيل لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين؛ أو الحصول على كفالة من مواطن لبناني. وتفيد التقارير أن نظام الكفالة تترتب عليه مخاطر استغلال إضافية، بما فيها قيام أرباب العمل بفرض رسوم إضافية (تتراوح بين 800 دولار و 1000 دولار) لتوفير الكفالة، واحتمال قيام نظام للسخرة، وتقديم خدمات غير مدفوعة الأجر، وصعوبة ظروف العمل. ويمكن أن يهدد أرباب العمل بسحب الكفالة، لأنها لأنها لا ترتبط بأي عقد عمل ولا تشمل أي إشارة إلى حقوق العمل.

الأنشطة

ما فتئ البنك الدولي والبنك الإسلامي للتنمية يطوران خططا للقرض بشروط ميسرة لأغراض مشاريع البنيات التحتية في لبنان. واقترحت الحكومة اللبنانية، في أعقاب مؤتمر لندن، ''برنامج التمويل بشروط ميسرة للاستثمار الإنمائي ذي الأولوية'' المزمع تنفيذه على مدى فترة 2017 - 2021. ويشمل الاستثمارات التالية في البنيات التحتية: 1.1 بليون دولار لقطاع الطرق والنقل، و100 مليون دولار لإصلاح المدارس، و155 مليون دولار للاستثمار في قطاع البيئة، و340 مليون دولار للاستثمار في قطاع المياه، و1.5 بليون دولار للاستثمار في قطاع الكهرباء. وللبنان احتياجات كبيرة في البنيات التحتية والبيئة والنقل؛ وقد وضعت خطط وأجريت تقييمات للاحتياجات في مجال البنيات التحتية على الصعيدين الوطني والبلدي.

وعززت حكومة لبنان قيادتها في إدارة الأزمة. وبتنصيب حكومة جديدة في شباط/فبراير 2014، شكلت خلية أزمة مشتركة بين الوزارات في غضون ستة أشهر لتولي مهمة التصدي الحكومي لحالة اللاجئين. وبعد تزايد الانتقادات من المجتمع الدولي بشأن انعدام استراتيجية لبنانية للتصدي للأزمة، اعتمد مجلس وزراء لبنان ورقة توجيهية بشأن سياسة اللاجئين وأُذن بها في تشرين الأول/أكتوبر 2014. وفي عام 2015، صدرت الخطة اللبنانية للاستجابة للأزمة لتحدد طبيعة الاستجابة ونطاقها. وتشارك في إدارة الخطة حكومة لبنان، التي يمثلها وزير الشؤون الاجتماعية، كما تشارك في إدارتها الأمم المتحدة التي يمثلها منسق الشؤون الإنسانية المقيم. وتهدف الخطة إلى معالجة الاحتياجات الإنسانية للاجئين والسكان الضعفاء الآخرين

وإلى الاستثمار في المؤسسات والخدمات والنظم اللبنانية بطريقة تساعد على الحفاظ على استقرار لبنان طيلة الأزمة. ويشارك في هذه الجهود ما يربو على 50 شريكا.

وأجريت مشاريع تحليل سلسلة الأنشطة المضيفة للقيمة وتحسينها في عدة قطاعات. وهذا ما سيمكن بعض القطاعات، ولاسيما في الصناعة الزراعية، من تحسين قدرتها التنافسية ويتيح لها التوسع في نهاية المطاف. ومثال ذلك تنمية سلسلة الأنشطة المضيفة للقيمة في قطاعي زيت الزيتون وتربية النحل، مما سيسمح للمشروعات الصغيرة وصغار المنتجين بزيادة الحجم والقيمة وتوفير المزيد من فرص العمل في نهاية المطاف.[361]

ويجد العديد من السوريين فرص العمل، رغم أنه في كثير من الحالات غير كاف لإعالة الأسرة. ويعمل بطريقة أو بأخرى 47 في المائة من اللاجئين السوريين البالغين سن العمل، في الزراعة والخدمات المنزلية والبناء بالدرجة الأولى. ويعملون أساسا في السوق غير الرسمية، حيث يعمل 92 في المائة بدون عقد و56 في المائة تعمل عملا موسميا أو أسبوعيا أو بالمياومة، في حين أن من يتقاضون أجورا شهرية منتظمة لا يتعدى 23 في المائة. ويبلغ متوسط الدخل الشهري للاجئ السوري 200 دولار تقريبا، [362] وإن كان يقل في بعض المناطق عن 100 دولار. غير أن اللاجئين كثيرا ما يقولون إن لهم مصادر أخرى للدخل ولاسيما المساعدة التي تقدمها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أو مدخراتهم الشخصية.[363]

باء - 5 سوريا

ما فتئ النزاع السوري يؤثر تأثيرا جذريا على الاقتصاد، إذ تفيد التقديرات بأن ثلثي الناتج المحلي الإجمالي لسوريا قد ضاع في نهاية عام 2015. وقد تفتت البلد، إذ تقاتل الجماعات المعارضة للحكومة، وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا باستمرار لاحتلال المزيد من الأراضي والاستيلاء عليها. ونتيجة للقتال الدائر، نشأ "اقتصاد حرب" حيث أصبح بعض الأفراد أغنياء مستغلين عدم الاستقرار - بأساليب منها الابتزاز والتهريب والسلب والنهب - في حين انضم آخرون إلى الجماعات المسلحة باعتبارها إحدى الوسائل المتاحة للبقاء. وارتفعت معدلات البطالة إلى 53 في المائة بحلول نهاية عام 2015، مقارنة بمعدل 14.9 في المائة قبل الأزمة في عام 2011. [364] وارتفعت معدلات الفقر فتجاوزت 85 في المائة، مما دفع السوريين، حتى في المناطق الآمنة، إلى الهروب من البلد بحثا عن فرصة اقتصادية.[365]

ويتسبب النزاع السوري القائم في أزمة إنسانية واقتصادية. فقد شرد بالقوة ما يقارب نصف سكان سوريا. ويعيش معظم المشردين داخليا البالغ عددهم 6.3 ملايين مشرد في المناطق الحضرية، ويشكلون ما يقارب ثلث السكان في تلك المناطق، أما البقية البالغ عددها 1.7 مليون مشرد فهي موزعة على المخيمات، والمستوطنات العشوائية، والمراكز الجماعية. ويعيش ما يقارب 4.9 ملايين شخص في أماكن يصعب الوصول إليها بينما يوجد 600 000 شخص في مناطق محاصرة.[366]

التحديات

دمر الجزء الأكبر من الصناعة من جراء سنوات القتال الذي طال أمده. وتدهورت الصناعة التحويلية بما يزيد على 70 في المائة منذ بداية النزاع، فانخفضت تباعا بمعدل 13 في المائة في 2011، و46 في المائة في عام 2012 ثم بمعدل إضافي قدره 18 في المائة في عام 2013. وكان للعنف أثر على البنيات التحتية للمناطق الصناعية، وعلى المنشآت الصناعية، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على السواء - وتأثرت بصفة خاصة المدن الصناعية لحلب وحمص ودمشق.

ودمر العنف الزراعة أيضا. وشهد القطاع الزراعي تدهورا ملموسا في الإنتاج بسبب نهب وتدمير الأدوات الزراعية وشبكات الري، وندرة وارتفاع أسعار عناصر الإنتاج الزراعي والوقود، ونوعية عناصر الإنتاج غير الموثوق بها، وتضرر شبكات الري، وانخفاض مستويات الميكنة، والنقص في اليد العاملة الزراعية وارتفاع كلفتها، وإتلاف المحاصيل الجاهزة، وصعوبة وصول المزارعين إلى مزارعهم في العديد من المناطق. وعانى قطاع الماشية الذي كان في وقت مضى مهما في الاقتصاد المحلي لسوريا وفي تجارتها الخارجية، معاناة شديدة منذ عام 2011، بانخفاض قطعان الماشية وأسراب الطيور. وتآكلت الخدمات البيطرية إذ تتعرض تنقلات أخصائيي الصحة لمخاطر كبيرة إضافة إلى أن اللقاحات والأدوية لم تعد تنتج واستنفدت المخزونات.[367] وفي الوقت الذي تقلصت فيه الزراعة بالمقاييس المطلقة، أصبحت لها أهمية متزايدة وتمثل في الوقت الراهن ما يقارب ثلث الإنتاج الوطني.[368]

ما فتئ النزاع السوري يؤثر تأثيرا جذريا على الاقتصاد، إذ تفيد التقديرات بأن ثلثي الناتج المحلي الإجمالي لسوريا ضاعا في نهاية عام 2015

واصل الاقتصاد التركي نموه بمعدل قوي رغم الأزمة، حيث حافظ على معدل نمو يقارب 4.5 في المائة وحصة فردية من الناتج المحلي الإجمالي تفوق 2,5 في المائة خلال فترة 2011 - 2015

ويقيد التشرذم السياسي العنيف تنقل السلع. فسوريا مفككة اقتصاديا، وتعرقل العمليات العسكرية وعمليات الحصار وغيرها من المسائل الأمنية تدفقات تجارتها الداخلية. وأفضت الرسوم المفروضة على الحدود الداخلية والارتفاع الصاروخي لتكاليف الوقود إلى ارتفاع تكاليف النقل.[369] ونتيجة لذلك، أصبحت عناصر الإنتاج اللازمة (من قبيل المواد الخام، والمياه، والكهرباء، والوقود) غالية الثمن إذا كانت متوفرة أصلا، وغدا الإنتاج محليا بصورة متزايدة.[370]

وتأثرت قطاعات اقتصادية رئيسية بندرة اليد العاملة الماهرة الناجمة عن التشريد الداخلي والهجرة. ونظرا للتشريد الجماعي للناس - الذي شمل ما يقارب 11 مليون شخص، بمن فيهم اللاجئون والمشردون داخليا - اشتدت ندرة اليد العاملة الماهرة. وهذا ما يؤثر في الوقت الراهن على القطاعات الاقتصادية الرئيسية - من قبيل معالجة الأغذية، والبناء، وصناعة الأثواب. وستظل قلة اليد العاملة الماهرة، تحديا كبيرا يواجه جهود الإنعاش الاقتصادي والتأهيل.[371]

وكثيرا ما عجز المقاولون المشردون بسبب العنف عن إنشاء مشروعات جديدة أو مواصلتها. فقد تأثر بشدة المقاولون من المشردين داخليا إذ لم تعد للعديد منهم موارد للشروع في مشروعات جديدة في أماكن أخرى أو حتى لدفع تكاليف مساكنهم. أما المقاولون الذين انتقلوا إلى أماكن آمنة فخفضوا من عملياتهم والقلة القليلة منهم هي التي تمكنت من نقل آلياتها ومعداتها من مناطق القتال. فهم يواجهون عدة تحديات بما فيها ارتفاع تكلفة إيجار أماكن العمل، وقلة اليد العاملة الماهرة في البلدان المضيفة، وغياب مرافق الصيانة ورداءة البنيات التحتية.[372]

وتقيد صعوبات الحصول على التمويل أي نشاط جديد لمباشرة الأعمال الحرة. ومنذ بدء النزاع في عام 2011، أصبحت عملية الاقتراض من المصارف الخاصة والعامة نادرة. ولئن قامت مؤسسات التمويل البالغ الصغر بدور في توفير القروض، فإن شروطها كانت تقييدية بدرجة لا تسمح للمقاولين ولا سيما المشردين داخليا بالحصول على قرض بيسر.

وتؤثر التقلبات المتواترة في أسعار الصرف على العمال والمقاولين على السواء. فقد تأثر العمال والمنتجون باستمرار من جراء تدهور أسعار اصرف التي انهارت بما يقارب 90 في المائة خلال النزاع. وتجسد تدهور العملة المقترن بانخفاض الإعانات الحكومية (بشأن مواد من قبيل الغذاء والكهرباء والوقود) في تزايد سريع لمؤشر أسعار الاستهلاك الذي ارتفع بمعدل 540 في المائة ومعدل التضخم الذي زادا بنسبة 460 في المائة في الفترة الفاصلة بين عام 2010 و كانون الأول ديسمبر 2015. [373]

الأنشطة

وكثيرا ما يستخدم التشغيل المباشر في برامج الأمم المتحدة لتوفير فرص عمل قصيرة الأجل. وعلى سبيل المثال، يدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي برنامجا للنقد مقابل العمل يوفر العمل المؤقت في مجال الإصلاح الكثيف العمالة للبنيات التحتية الأساسية للمجتمعات المحلية، وإزالة النفايات الصلبة والركام. كما يدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي توفير فرص العمل الدائمة بتمويل المشاريع المدرة للدخل التي تديرها المنظمات غير الحكومية كما يدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في شتى القطاعات الاقتصادية.[374]

وثمة نهج شائع آخر هو نهج الدعم المالي والتقني. فقد ركز دعم المؤسسات الصغرى على القطاعات المتأثرة بتزايد الطابع المحلي للاقتصاد، من قبيل الزراعة وتحضير الأغذية، وإنتاج الألبان والبناء. ومول البرنامج الإنمائي عددا من مشاريع الصناعة الزراعية المرتكزة على المنتجات الزراعية المتاحة (من قبيل، اللبن الرائب، والجبن التقليدي)، على أمل إقامة روابط قطاعية وثيقة تسهم في تنمية القطاعين الزراعي والصناعي.

ويستخدم التدريب المهني والتنسيب الوظيفي، ولاسيما لفائدة المشردين داخليا، في بناء المهارات ذات الصلة وتشجيع أنشطة ريادة الأعمال الحرة.[375] ومن النهج الواعدة بصفة خاصة نهج الدعم الشمولي،الذي عن طريقه يوفر للأفراد التدريب المهني، وتخطيط الأعمال التجارية، وتوفير المنح الصغيرة وعدة الشروع في مشاريع، وهي استراتيجية استعملها البرنامج الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في شتى مناطق سوريا. ومن الممارسات السليمة الأخرى لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي التدريب المهني المشفوع بدعم للخريجين الناجحين لتمكينهم من إنشاء مشروعاتهم الصغيرة.

وثبت أن الشراء المباشر للمعونة الإنسانية من المنتجين المحليين المقترن في الغالب بدعم للمؤسسات الصغرى وسيلة فعالة لدعم المجتمعات المحلية المتضررة. وعلى سبيل المثال،

تشتري منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) كل ألبستها وأدواتها المدرسية من المنتجين المحليين منذ عام 2015 - وتضخ بذلك 62 مليون من دولارات الولايات المتحدة في الاقتصاد. كما تشتري وكالة الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى؛ (الأونروا) ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين المنتجات في السوق المحلية. وعند الاقتضاء، يتلقى صغار المنتجين التدريب لاستيفاء المعايير المطلوبة وينتظمون في إطار تعاونيات للاستفادة من مزايا الوفورات في الحجم.

باء - 6 تركيا

واصل الاقتصاد التركي نموه بمعدل قوي رغم الأزمة، حيث حافظ على معدل نمو يقارب 4.5 في المائة وحصة فردية من الناتج المحلي الإجمالي تفوق 2,5 في المائة خلال فترة 2011 2015. [376] ورغم الغموض السياسي الداخلي، ظل النمو قويا بفضل نمو في استهلاك القطاع الخاص الذي يغذيه نمو حقيقي في الأجور، وانخفاض كبير في أسعار النفط، وتدفق للاجئين. وتراوح معدل البطالة ما بين 9 في المائة و10 في المائة، حيث قاربت معدلات بطالة الشباب الضعف، خلال السنوات العشر الماضية. وتجاوز معدل البطالة 11 في المائة في أواخر عام 2016. [377]

وفي تركيا أكبر عدد يؤويه بلد واحد من اللاجئين السوريين - أي ما يقارب 3 ملايين سجلوا باعتبارهم "تحت الحماية المؤقتة"،[378]، وهو ما لا يتعدى 3.5 في المائة من السكان.[379] ويعمل ما تقديره 350 000 إلى 500 000 لاجئ من هؤلاء اللاجئين السوريين،[380] وما يزيد على 90 في المائة من اللاجئين يعيشون في المدن، ولا يقطن في المخيمات إلا ما يقل عن 10 في المائة منهم. وإضافة غلى اللاجئين السوريين، استقبلت تركيا ما تقديره 350 000 لاجئ خلال فترة 2011- 2016 من مجموعة متنوعة من البلدان (من قبيل أفغانستان، وإيران، والعراق).

التحديات

التحديات التي يواجهها المواطنون الأتراك في توفير فرص اقتصادية والاستفادة منها محدودة بقدر أكبر مما عليه الأمر في البلدان المضيفة الأخرى. فمعدلات البطالة في تركيا مماثلة لمثيلاتها في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أكثر مما هي مشابهة لمعدلات البطالة في البلدان المجاورة لسوريا. وقد استفاد في الفترة الأخيرة اقتصاد تركيا المتين أصلا من تجارة قوية مع الاتحاد الأوروبي (الذي يربطه بتركيا اتحاد جمركي منذ عام 1995). واستتبعت الإصلاحات المؤسسية في أوائل العقد الأول من الألفية نموا اقتصاديا سريعا للغاية دام نصف عقد.[381]

ويتعين أن يتغلب المقاولون السوريون على القيود التي تفرضها الأنظمة المصرفية وقوانين الملكية. ففتح حساب مصرفي يشكل تحديا كبيرا للعديد من المقاولين السوريين المحتملين. ورغم أن القانون يسمح للسوريين بفتح حسابات مصرفية، فإن العديد من المصارف الخاصة يرفض قبول زبائن سوريين، ربما خوفا من مخاطر غسل الأموال. وثمة تحد آخر يتمثل في القانون الذي يمنع التملك في تركيا. ورغم أن القيد كثيرا ما يعالج بالعمل مع شريك تركي، فإن الترتيب قد يؤدي إلى الاستغلال في بعض الحالات.

وتعد اللغة، أي العجز عن الحديث بالتركية، أكبر تحد يؤثر على قدرة اللاجئين السوريين على العثور على عمل. ونتيجة لذلك، فإن العمال السوريين يعجزون عن استغلال برامج التشغيل القائمة بل حتى السوريون من ذوي المهارات يقتصرون عموما على مهن العمل اليدوي.

وتعيق صعوبة إثبات الخبرة السابقة وتوثيق الشهادات قدرة اللاجئين على الحصول على عمل يتطلب مهارة. فقد غادر العمال السوريون ديارهم دون وثائق ثبوتية تثبت مهاراتهم (من قبيل الشهادات) ولا يمكنهم الاتصال بأرباب عملهم السابقين الذين بإمكانهم أن يزكوا مهاراتهم. ولذلك يتعين على السوريين أن يجدوا رب عمل راغبا في المخاطرة بتشغيلهم أو أن يقبلوا أجرا أدنى.

وقلة المعلومات المتعلقة باللاجئين السوريين، الناجمة عن تحديات أمنية وشدة تنقل اللاجئين وتوزع اللاجئين على كل أقاليم تركيا الإحدى والثمانين، تشل جهود تصميم البرامج الموجهة بإحكام. ومن الأمثلة المهمة دورات التدريب المهني التي وإن كانت غزيرة، بما يزيد على 4200 دورة دراسية وما يتعدى 130 000 شهادة صادرة، فإنها كلها متكررة وغير متوائمة جيدا مع فرص العمل لأسباب تعود في معظمها إلى النقص في البيانات. ويغدي عدم إتاحة البيانات للجمهور الاعتقاد العام الشائع بأن السوريين يتلقون معاملة مفرطة في السخاء مقارنة بالمواطنين الأتراك وأن السوريين

يشكل فتح حساب مصرفي تحديا كبيرا للعديد من المقاولين السوريين المحتملين - ورغم أن القانون يسمح للسوريين بفتح حسابات مصرفية، فإن العديد من المصارف الخاصة يرفض قبول زبائن سوريين، ربما خوفا من مخاطر غسل الأموال

يستحوذون على فرص عمل المواطنين الأتراك. والواقع أن البيانات القائمة تشير إلى أن اللاجئين يمكن أن يعودوا بفائدة على العمال الأتراك المحليين.

الأنشطة

سوق العمل التركية مفتوحة عموما أمام العمال السوريين. ويستطيع اللاجئون السوريون العمل بحرية في تركيا. فقد ذُكر أن العديد منهم يعمل علانية في القطاع غير الرسمي، وإن كانت المعلومات المتعلقة بظروف العمل محدودة.[382] وفي بعض القطاعات (من قبيل الزراعة الموسمية، والماشية)، لا تشترط تصاريح العمل وكل ما يطلب من السوريين هو التسجيل لدى السلطات. ولا يوجد إلا عدد قليل من المهن المغلقة في وجه السوريين، وقد سمحت الإصلاحات الأخيرة للسوريين بمزاولة بعضها (أي الطب، والتمريض، والتدريس) لتقديم الخدمات لغيرهم من السوريين.

وتتسم البيئة التنظيمية بالنسبة للمقاولين السوريين بالبساطة أيضا. فالعديد من السوريين يشركون مواطنين أتراكا لما لهم من إلمام بالاقتصاد المحلي أو لمواجهة مشاكل أنظمة ملكية الأرض، غير أن السوريين يستطيعون بسهولة نسبية إنشاء مشروعات غير رسمية وغير مسجلة،مما يتيح قدرا من المرونة يساعد على تنشيط المشروعات السورية.

وتسمح تركيا للاجئين بالاستفادة من برامج التشغيل القائمة والتي تشتغل جيدا. وحتى كانون الثاني/يناير 2016، كانت تتاح للسوريين فرص اللجوء إلى وكالة التشغيل الحكومية التي توفر لهم خدمات مواءمة الوظائف وغيرها من الخدمات. ورغم أن هذا البرنامج لا يستخدم استخداما كاملا حتى الآن، بسبب عدم العلم به وبسبب وجود فاصل اللغة، فإنه جدير بأن يرصد بعناية وربما يحاكى في أماكن أخرى. وبالإضافة إلى وكالة التنسيب الوظيفي الحكومية، أنشأت المنظمات غير الحكومية مكاتب للتشغيل وذلك خصيصا للربط بين أرباب العمل واللاجئين السوريين.[383]

وقد ثبتت نجاعة المراكز المجتمعية المتعددة الأغراض في دعم إدماج اللاجئين السوريين. وتعمل هذه المراكز عمل المراكز الجامعة المتعددة، الخدمات إذ تسدي للسوريين خدمات وتقوم بإحالات إلى وكالات أخرى. ويتيح هذا النهج الشمولي للسوريين إمكانية الحصول على استشارة لمزاولة عمل، وإمكانية تعلم التركية، والحصول على معلومات بشأن المسائل القانونية؛ كما توفر هذه المراكز رعاية الأطفال لدعم فرص استفادة النساء من هذه المرافق. ويوجد في الوقت الحالي 50 مركزا مجتمعيا تديره مجموعة متنوعة من الوكالات بما فيها البلديات وزارة الأسرة والسياسات الاجتماعية، والهلال الأحمر التركي، ومنظمة فيلق الرحمة ومنظمة العمل الإنساني التركية (IMPR) /منظمة الإغاثة الدولية.[384]

وتقوم الحكومة التركية في الوقت الراهن بالتنسيق مع الأمم المتحدة لتحسين جمعها للبيانات المتعلقة باللاجئين السوريين. وقد شرعت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمديرية العامة لإدارة شؤون الهجرة في وزارة الداخلية التركية في دراسة لتحديث سجل اللاجئين استنادا إلى بروتوكول متفق عليه. والقصد من ذلك هو جمع بيانات أدق عن اللاجئين، باعتباره خطوة هامة في توجيه التصدي الفعال للأزمة.

التذييل باء
المراجعون وأفرقة الخبراء الاستشارية

يورد الجدولان ألف1- و ألف2- تباعا قائمة بالمراجعين الرسميين لهذا التقرير والمشاركين في أفرقة الخبراء الاستشارية. وتتألف أفرقة الخبراء الاستشارية من الحكومات المضيفة، ووكالات الأمم المتحدة، والبلدان المانحة، والمنظمات غير الحكومية، وشركات القطاع الخاص، وقد استشيرت طيلة عملية البحث، مما أتاح لها توجيه منهجية البحث والتعليق على الاستنتاجات الإقليمية والقطرية .

الجدول ألف – 1 المراجعون الرسميون للتقرير

	المنظمة	المنصب	الشخص
الصيغة 0.1	غرفة التجارة بإربيل		**عمر خضر**
	منظمة العمل الدولية، مصر		**خلود الخالدي**
	منسقة شؤون اللاجئين السوريين في منظمة العمل الدولية		**مها قطع**
	المكتب الإقليمي لمنظمة العمل الدولية		**بارتيك دارو، أنابيلا سكوف**
	وزير التخطيط في حكومة إقليم كردستان		**حيدر مصطفى سعيد**
	وزارة الاقتصاد والتجارة اللبنانية		**رفيف بيرو**
	مكتب الدول العربية بالبرنامج الإنمائي		**نتالي بوش**
	البرنامج الإنمائي مصر		**هيوون جونغ**
	معهد وانا		**ميس عبد العزيز**
الصيغة 1.0	جمهورية مصر العربية، قسم المشرق العربي، وزارة الخارجية		**محمد الأبرك**
	جامعة كولومبيا		**كاسومي تاكاهاشي**
	السفارة الألمانية بعمان	مستشار التعاون الإنمائي	**مايو أودو ستوم**
	ألمانيا، الوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية	تمويل التنمية/ العلاقات مع المانحين	**ستيفن كلاوس أوهم**
	المكتب الإقليمي لمنظمة العمل الدولية		**أنابيلا سكوف، وطريق الحق، وبتريك دارو**

	المنظمة	المنصب	الشخص
الصيغة 1.0	McKinsey & Company		**فلاديمير نيكولوك**
	منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي	رئيس برنامج الحوكمة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مديرية الحوكمة	**مريم علام**
	منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي	محلل شؤون السياسات، شعبة جنوب شرق أوروبا، أمانة العلاقات العالمية	**جيكوب فيكسر**
	منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي	محلل قانوني، مديرية الشؤون المالية	**هيلين فرانسوا**
	منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي	كبير محللي شؤون السياسات، مديرية التشغيل والشؤون الاجتماعية	**أليساندرو غوغليو**
	منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي	كبير الاقتصاديين، مديرية الاقتصاد	**راوف غونينك**
	منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي	مستشارة مبتدئة، برنامج الحوكمة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مديرية الحوكمة	**سارة هيرمانوتز**
	منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي	كبير محللي السياسة التجارية، مديرية التجارة	**برزيميسلاف كوالسكي**
	منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي	مستشار شؤون السياسات، الفريق العامل المؤقت المعني باللاجئين والهجرة، مديرية التعاون الإنمائي	**أنابيل موانجي**
	منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي	كبير المستشارين، شعبة جنوب شرق أوروبا، أمانة العلاقات العالمية	**إلينا ميتيفا**
	منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي	البحث والاستشارة في شؤون السياسات، مديرية التعاون الإنمائي	**أنا بيتشيني**
	منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي	محلل شؤون السياسات، أمانة العلاقات العالمية	**بيلار سانشيس-بيلا**
	منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي	محللة مبتدئة لشؤون السياسات، برنامج الحوكمة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مديرية الحوكمة	**كاتارينا زويغل**
	منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي	البحث والاستشارة في شؤون السياسات، مديرية التعاون الإنمائي	**أنا بيتشيني**
	منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي	محلل شؤون السياسات، أمانة العلاقات العالمية	**بيلار سانشيس-بيلا**

	المنظمة	المنصب	الشخص
الصيغة 1.0	منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي	محللة مبتدئة لشؤون السياسات، برنامج الحوكمة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مديرية الحوكمة	**كاتارينا زويغل**
	منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي		**كارلوس كوندي، بيلار سانشيس-بيلا**
	منظمة إنقاذ الطفولة		**ديفيد أندريس فيناس**
	إدارة التنمية الدولية، المملكة المتحدة	رئيس الاقتصاديين	**ستيفن ديركون**
	البرنامج الإنمائي، الدول العربية		**صوفي دي كان**
	البرنامج الإنمائي الأردن		**زينة علي أحمد**
	البرنامج الإنمائي لبنان		**رولا أزور**
	البرنامج الإنمائي شؤون سبل العيش		**شارو بيست**
	البرنامج الإنمائي، المركز الإقليمي، الدول العربية	رئيسة فرقة، النمو الجامع والتنمية المستدامة	**ناتالي بوش**
	مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين		**لوران راغان**
	البنك الدولي	مستشار، مكتب كبير نواب الرئيس	**مايك كيلهر**
	البنك الدولي - الأردن		**مريم أيت علي سليمان**

الجدول ألف 2-: المراجعون الرسميون للتقرير

البلد	المنظمة	المنصب	الشخص
مصر	وزارة الخارجية	وكيل مساعد وزير الخارجية	**حسين السحرتي**
	الصندوق الاجتماعي للتنمية	رئيس المكتب التقني	**رأفت عباس**
	غرفة التجارة		
	مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين		
	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي		
	المنسق المقيم للأمم المتحدة		
	منظمة العمل الدولية	كبير اختصاصيي التنمية المؤسسية	**خلود الخالدي**
العراق	هيئة الاستثمار	مدير عام لقسم تقييم المشاريع ومنح الاجازة	**الدكتور كامران مفتي**
	حكومة إقليم كردستان وارة العمل والشؤون الاجتماعية	نائب المدير العام، قسم العمل والضمان الاجتماعي	**عارف حيتو عبد الرحمن**
	وزارة التخطيط	مدير عام، المديرية العامة للتعاون وتنسيق التنمية	**حيدر مصطفى سعيد**
	غرفة التجارة والصناعة بإربيل	مدير الدراسات	
	مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين		**عمر خضر محمد**
	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي		
	برنامج الأغذية العالمي		
الأردن	وزارة التخطيط والتعاون الدولي	رئيس، وحدة إدارة البرامج	**جمال الجابري**
	منظمة العمل الدولية	منسق شؤون الاستجابة لأزمة اللاجئين السوريين	**مها قطع**
	الأمم المتحدة	مستشار، مكتب المنسق المقيم، الأمم المتحدة الأردن	**نيكولاس كروفورد**
لبنان	وزارة الاقتصاد والتجارة	مدير مشروع، مشروع البرنامج الإنمائي ورئيس فرقة العلاقات الدولية	**رفيف بيرو**
	وزارة الشؤون الاجتماعية	المنسقة الوطنية لشؤون سبل العيش، رئيس فرقة سبل العيش في وحدة الاستجابة للأزمة السورية	**سبين فرح**
	مجموعة بنك بيبلوس	كبير الاقتصاديين ومدير قسم البحوث والدراسات الاقتصادية	**نسيب غبريل**
	ميكروسوفت	المدير القطري، لبنان	**هدى يونان**
	نيتويز	المدير العام	**رولا موسى**
	منظمة العمل الدولية	كبير المستشارين التقنيين	**أنابيلا سكوف**
	مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، لبنان	موظف اتصال حكومي	**رايان كوتيش**
	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	كبير المستشار الاقتصاديين	**رولا أزور**
	الأمم المتحدة	رئيس مكتب المنسق المقيم	**سبيروس ديميتريو**

البلد	المنظمة	المنصب	الشخص
سوريا	المركز السوري لبحوث السياسات		**زكي محشي**
	وحدة البرامج		**ميليندا لي**
	وحدة البرامج		**أنس أبو جيب**
	منظمة الأغذية والزراعة		**وائل سيف**
	المنظمة الدولية للهجرة		**تمام صبيح**
	مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين		**جهانغير دوراني**
	مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين		**ريم سميد**
	الجمعية السورية للتنمية الاجتماعية		**سامر الفقير**
	برنامج الأغذية العالمي		**صمويل كليودو**
	برنامج الأغذية العالمي		**هيثم الأشقر**
	صندوق الأمم المتحدة للسكان		**ريم بجري**
	الاتحاد الأوروبي		**رانيا الحاج إبراهيم**
	منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)		**هالة درويش**
	منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)		**محمد قنواتي**
	منظمة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية - الموئل		**نرهان أمين**
	مؤسسة أغا خان		**محمد أيزوكي**
	منظمة Rescate غير الحكومية		**سورة الجندي**
	مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية		**ريما علي**
	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي		**منال فواني**
	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي		**أليسار الجندي**
	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي		**علاء الدين شموغ**
	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي		**هالة القد**
تركيا	وزارة التنمية		**محمود أرسلان**
	غرفة التجارة		**كورسات غونكو (لغازيانتيب)**
	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	مدير حافظة مشاريع	**بيرنا بايازيت**
	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	المكتب الإقليمي لأوروبا وآسيا الوسطى	**جوانا كازانا**
	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	المكتب الإقليمي لأوروبا وآسيا الوسطى	**بردي بيرديف**
	الأمم المتحدة	مكتب المنسق المقيم	**هليد كيلان**
	بلدية غازيانتيب	الأمين العام	**أحمد إرترك**
	بلدية غازيانتيب	رئيس إدارة الأعمال الاجتماعية	**عبد الله أكسوي**
	المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير		**محمد أوفيز**

التذييل جيم - تذييل البيانات

@UNDP Syria

إحصاءات اللاجئين

يقدم الشكل 1-1 أحدث تقديرات للأمم المتحدة والحكومات بشأن حجم المشردين داخليا واللاجئين، ويقدم الشكل 1 - 2 تسلسلا تاريخيا لتقديرات الأمم المتحدة لهؤلاء السكان. واستمدت البيانات التاريخية المتعلقة بعدد اللاجئين السوريين في مصر، والعراق (منطقة كردستان العراقية)، والأردن، ولبنان، وتركيا، من «البوابة الإعلامية المشتركة بين الوكالات المتعلقة بالاستجابة الإقليمية لأزمة اللاجئين السوريين والتابعة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.[385] أما البيانات المتعلقة بالمشردين داخل سوريا فاستمدت من الإحصاءات السكانية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وشتى المصادر التي وفرها مركز رصد التشريد الداخلي [386] الذي أورد مناقشة بشأن التحديات التي تعترض الحصول على بيانات دقيقة بشأن المشردين داخليا في سوريا. واستمدت البيانات المتعلقة بالمشردين داخليا في العراق من "مصفوفة تعقب المشردين" الذي ووضعتها المنظمة الدولية للهجرة بشأن العراق.[387]

ويقارن الشكلان 1-1 و 1 - 2 أيضا حجم المهاجرين بسكان البلد. واستمدت البيانات السكانية المتعلقة بسوريا من مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية الذي تفيد تقديراته بأن 16 مليون سوري لا يزالون في سوريا، [388] واستمدت البيانات السكانية المتعلقة بمنطقة كردستان العراقية من الموقع الشبكي الخارجي لحكومة إقليم كردستان الذي يفيد بأن عدد السكان هو 5.2 ملايين نسمة.[389] أما التقديرات السكانية الباقية فاستمدت من البنك الدولي: مصر، 92 مليون نسمة؛ والأردن، 7.6 ملايين نسمة؛ ولبنان، 5.9 ملايين نسمة وتركيا، 79 مليون نسمة.[390]

بيانات البطالة

يورد الشكلان 1-3 و 1-2 بيانات عن معدلات البطالة بالنسبة لكل بلد من البلدان الستة. فبالنسبة للشكل 1-2، استمدت بيانات معدلات البطالة لفترة ما قبل الأزمة - سواء العامة منها أو المتعلقة بالشباب - من مصدرين. فالبيانات المتعلقة بمصر والأردن ولبنان وسوريا وتركيا هي تقديرات لمنظمة العمل الدولية لعام 2014 كما وردت في مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي.[391] أما آخر بيانات مماثلة خاصة بمنطقة كردستان العراقية فتعود إلى عام 2012 على نحو ما أوردته هيئة راند. [392]

ولا تتوفر بيانات شاملة وقابلة للمقارنة فيما يتعلق باستقصاء القوة العاملة خلال الأزمة، لكن البيانات المتعلقة بمعدلات البطالة في المجتمعات المحلية المضيفة، واللاجئين السوريين والمشردين داخليا متاحة في طائفة من المصادر المختلفة. والبيانات المستخدمة في رسم الشكل 2-1 هي كالتالي:

- **مصر:** تتعلق معدلات البطالة في المجتمعات المحلية المضيفة بالفصل الأول من عام 2016، وتنسب هذه البيانات إلى الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاءات التابع للحكومة المصرية.[393] وأفاد الفريق الاستشاري لمساعدة الفقراء بأن معدل البطالة في صفوف اللاجئين السوريين في مصر يتراوح بين 20 في المائة و 30 في المائة؛[394] ويستخدم الشكل 2-1 رقم 25 في المائة.

- **العراق (منطقة كردستان العراقية).** بلغ معدل البطالة في منطقة كردستان العراقية، استنادا إلى البيانات المستمدة من وزارة التخطيط، 14 في

@UNDP Syria

المائة في أواخر عام 2016 (أي ما يزيد على ضعف معدل البطالة لفترة ما قبل الأزمة والبالغ 6.5 في المائة).[395] ويستند المعدل العام للبطالة لدى اللاجئين السوريين والمشردين داخيا في منطقة كردستان العراقية إلى بيانات متعلقة بثلاث مدن هي- دهوك، وإربيل، والسليمانية - حيث قدر الحد الأدنى لمعدل البطالة بحوالي 47 في المائة.[396]

- **الأردن:** البيانات المتعلقة بمعدلات البطالة خلال الأزمة أوردتها دارة الإحصاءات العامة الأردنية للربع الأول من عام 2016. [397] وقدرت منظمة العمل الدولية معدل البطالة في صفوف اللاجئين السوريين بما يقارب 75 في المائة.[398]

- **لبنان:** البيانات الوارد في الشكل 2-1 مستمدة من منظمة العمل الدولية التي تفيد تقديراتها بأن تدفق اللاجئين السوريين أدى إلى ارتفاع البطالة في صفوف مواطني البلد المضيف من '' حوالي 9 في المائة في عام 2012 إلى ما يحتمل أن يكون 12 في المائة في عام 2014''.[399] وتوحي تقديرات البنك الدولي بأن معدل البطالة لدى المجتمعات المحلية المضيفة ارتفع ارتفاعا شديدا حيث بلغ 19 في المائة.[400] وقدر معدل البطالة لدى اللاجئين السوريين بحوالي 33 في المائة.[401]

- **سوريا:** لا تتوفر بيانات مفصلة بشأن القوة العاملة في سوريا, واعتمد المجتمع الدولي على المركز السوري لبحوث السياسة فيما يتعلق بتقديرات معدلات البطالة. وتشير أحدث البيانات التي أوردها البنك الدولي إلى أن معدلات البطالة قد ارتفعت ارتفاعا شديدا إذ بلغت 60 في المائة في خريف عام 2016. [402]

- **تركيا.** لم يكن معدل البطالة في تركيا في أوائل عام 2016 - البالغ 9.6 في المائة - مختلفا جوهريا عن مستويات ما قبل الأزمة، [403] رغم أن هذا المعدل قد ارتفع إلى 11.3 في المائة في نهاية العام.[404] ويستند المعدل العام للبطالة لدى اللاجئين السوريين في تركيا إلى بيانات ثلاث مدن هي - أنطاكيا، وغازيانتب، وسانليورفا؛ ومعدلات البطالة (غير المرجحة) لهذه المدن هي 21 في المائة المبلغ عنها.[405]

معدلات الفقر

يورد الشكل 1-3 معدل الفقر – أي نسبة السكان الذين هم دون عتبة الفقر – بالنسبة للسوريين الذين ظلوا في سوريا، واللاجئين السوريين والمجتمعات المحلية المضيفة لهم في مصر والعراق والأردن ولبنان وتركيا. وبيانات هذا الشكل مستمدة من جملة مصادر مختلفة:

- **مصر.** قدرت حكومة مصر، في عام 2013، معدل الفقر بكونه لا يتعدى 26 في المائة من المصريين. [406] أما مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فأفادت تقديراتها بأن 54 في المائة من اللاجئين السوريين هم دون عتبة الفقر.[407]

- **العراق (منطقة كردستان العراقية).** قدر معدل الفقر في عام 2014 بالنسبة لمنطقة كردستان العراقية بنسبة 12.5 في المائة. [408] وبالنسبة للاجئين السوريين، أشارت بيانات عام 2016 إلى أن معدل الفقر يبلغ 37 في المائة. [409].

- **الأردن.** وقدر معدل الفقر لدى الأردنيين بحوالي 14.4 في المائة.[410] وتفيد مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بأن ما تقديره 90 في المائة من اللاجئين السوريين في الأردن هم دون عتبة الفقر.[411]

- **لبنان.** تشير بيانات الفقر بالنسبة للبنان لعام 2007، والتي نعتقد أنها أحدث بيانات متاحة، إلى معدل فقر قدره 29 في المائة لدى اللبنانيين.[412] وتذهب تقديرات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى أن 70 في المائة من اللاجئين السوريين في لبنان هم دون عتبة الفقر.[413]

- **سوريا.** قدر المعدل العام للفقر في سوريا بحوالي 85 في المائة.[414]

- تركيا. أفادت الحكومة التركية، في عام 2015، بأن المعدل العام للفقر يزيد على 22 في المائة بقليل. [415] وقدر معدل السوريين المشمولين بالحماية المؤقتة والذين هم دون عتبة الفقر بحوالي 36 في المائة: ويبلغ معدل الفقر لدى 64 في المائة من اللاجئين قرب الحدود 47 في المائة، وإن كان هذا المعدل أقل بكثير لدى اللاجئين البعيدين عن الحدود (16 في المائة).[416]

الحواشي

1. عقد مؤتمر مساعدة سوريا والمنطقة لعام 2016 في لندن في شباط/فبراير 2016، ويشار إليه عموما بـ"مؤتمر لندن".

2. مساعدة سوريا والمنطقة، "إعلان مؤتمر مساعدة سوريا والمنطقة، لندن 2016" 2016،

3. مساعدة سوريا والمنطقة، "إعلان مؤتمر مساعدة سوريا والمنطقة، لندن 2016" 2016..

4. مساعدة سوريا والمنطقة، "إعلان مؤتمر مساعدة سوريا والمنطقة، لندن 2016" 2016..

5. Zgheib, Nibal, "EBRD conference calls for new strategy to tackle refugee crisis," European Bank for Reconstruction and Development, Feb 2016 ,I

6. نلاحظ أن إمكانية توفير 200 000 فرصة عمل للاجئين السوريين في الأردن هو مصب اهتمام تقرير أصدره مؤخرا معهد غربي آسيا وشمال أفريقيا. (WANA Institute, "Providing 200,000 Work Opportunities for Syrian Refugees in Jordan: A Viability Assessment," 2016)

7. لا يقدم مؤتمر لندن توزيعا جغرافيا لفرص العمل التي قد يتم توفيرها. غير أن اتفاق الأردن أشار إلى 200 000 فرصة عمل يمكن توفيرها للاجئين السوريين وحدهم .(حكومة الأردن: 2016c). أما بيان لبنان حول إعلان النوايا فأشار إلى أن ما مجموعه 300 000 إلى 350,000 فرصة عمل يمكن توفيرها (الجمهورية اللبنانية، 2016) . واقترحت لجنة الإنقاذ الدولية توفير 200 000 تصريح عمل . للاجئين السوريين في كل من الأردن ولبنان (لما مجموعه 400 000 لاجئ) وتوفير تصاريح عمل إضافية مجموعها 600 000 تصريح عمل للاجئين السوريين في تركيا (Wintour, Patrick andIan Black, 2016, "David Miliband calls for 1m work permits for Syrian refugees," The Guardian)

8. أشار بيان لبنان حول إعلان النوايا أن 60 في المائة من 300 000 إلى 350 000 فرصة عمل التي يتوقع توفيرها يمكن أن تكون للاجئين (الجمهورية اللبنانية، إعلان حول النوايا).

9. تقديرات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حتى 26 أيلول/سبتمبر 2016 (UNHCR, "Syria Regional Refugee Response: Interagency) ("Information Sharing Portal", 2016).

10. عدد المشردين داخليا في سوريا في أيلول/سبتمبر 2016 حسب مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية هو 6.3 ملايين مشرد (UNOCHA, "Syrian Arab Republic", 2016).

11. ويمكن أن يدعم هذا البحث أيضا عملية التعمير لما بعد انتهاء النزاع، رغم أن هذه المسألة تخرج عن نطاق هذا البحث.

12. تقديرات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حتى 26 أيلول/سبتمبر 2016 (UNHCR, 2016b). أما العدد الفعلي للاجئين فيحتمل أن يكون أكبر بكثير. وبالنسبة لمصر، تفيد التقارير الحكومية المصرية بأن مصر آوت ما مجموعة 300 000 لاجئ، وليس العدد الذي أفادت به مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والبالغ 120 000 لاجئ تقريبا (UNHCR, 2013). أما حصة اللاجئين السوريين غير المسجلين فأقل بكثير في البلدان الأخرى، حيث تقل عن 5 في المائة من مجموع اللاجئين في تركيا. ويوجد بالاتحاد الأوروبي في الوقت الراهن ما يزيد على 625 000 لاجئ سوري إضافي (Migration Policy Center, "Focus on Syrians," 2016).

13. عدد المشردين داخليا في سوريا في كانون الأول/ديسمبر 2016 حسبما أفاد به مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية هو 6.3 ملايين مشرد (UNOCHA, "Syrian Arab Republic", 2016). وهذا ما يعادل ما 40 في المائة تقريبا من السوريين الباقين في سوريا والبالغ عددهم 16 مليون نسمة (UNOCHA, "Syrian Arabic Republic: Humanitarian Needs Overview", 2016 الصفحة 12). ويفيد التقرير بأن 11 مليون لاجئ سوي يعيشون في المناطق الحضرية وهوما يمثل 70 في المائة من السكان).

14. هذا هو المصطلح الرسمي في تركيا لوضع اللاجئ بالنسبة السوريين.

15. تستند هذا التقدير إلى التقديرات السكانية لعام 2015 البالغة 78.7 مليون نسمة (World Bank, World Development Indicators, 2016) وتقدير لعدد اللاجئين في خريف عام 2016 مجموعه 2.7 مليون لاجئ (UNHCR, "Inter-agency Information Sharing Portal," 2016).

16. تستند هذا التقدير إلى التقديرات السكانية لعام 2015 البالغة 5.9 ملايين نسمة (World Bank, World Development Indicators, 2016) وتقدير لعدد اللاجئين في خريف عام 2016 مجموعه مليون لاجئ (UNHCR, "Inter-agency Information Sharing Portal," 2016)..

17. Government of Lebanon and United Nations, "Lebanon Crisis Response Plan: 2015-2016," 20142014.

18. تستند التقديرات إلى التقديرات السكانية لعام 2015 البالغة 7.6 ملايين نسمة (World Bank, World Development Indicators, 2016) وتقدير لعدد اللاجئين (في خريف عام 2016) مجموعه ما يقارب 656 000 مليون لاجئ (UNHCR, "Inter-agency Information Sharing Portal," 2016d)

19. انظر على سبيل المثال: Hashemite Kingdom of Jordan, "Comprehensive Vulnerability Assessment Sector Template: Shelter.", 2016.

20. المنظمة الدولية للهجرة، تفيد بعثة العراق بأن عدد المشردين داخليا في منطقة كردستان العراقية حتى أيار/مايو 2016 يقدر بحوالي 942 الف مشرد (IOM Iraq, "Displacement Tracking Matrix Round 46", May: Round 46", May 2016).

21. قدرت منطقة كردستان العراقية عدد اللاجئين (في خريف عام 2016) بما يقارب 240 000 لاجئ (UNHCR, "Inter-agency Information Sharing Portal," 2016)

22. ليس هناك اتفاق على عدد سكان منطقة كردستان العراقية ولا على عدد النازحين في تلك المنطقة. وتستند تقديراتنا للمشردين داخليا إلى بيانات أفادت بها المنظمة الدولية للهجرة، حسبما ورد في الشكل 1-1 والعدد الأساسي لسكان كردستان الذي نعتمده - وهو 5.2 ملايين نسمة- هو ما أفاد به الموقع الخارجي لحكومة إقليم كردستان ((Kurdistan Regional Government, "The people of the Kurdistan region," 2016)). غير أن التقديرات المبلغ عنها والمستمدة من البنك الدولي (World Bank, "The Kurdistan region of Iraq - Reforming the economy for shared prosperity and protecting the vulnerable", May 2016) تفيد بعدد أكبر من المشردين داخليا (1.45 مليون مشرد) وعدد أكبر من حيث مجموع السكان (6.4 ملايين نسمة). وتفيد مصادر أخرى بتقديرات أكبر لعدد سكان المشردين داخليا من العراقيين في منطقة كردستان العراقية؛ ويفيد أحدها بما مجموعه 1.6 مليون مشرد (Kulaksiz, Sibel and Omer Karasapan, "Iraq's internally displaced populations and external refugees – a soft landing is a requisite for us all," Brookings Institution, 2015) ويفيد مصدر أخر بتقدير قدره 3.2 ملايين مشرد (Lee, John, "IDPs make up 35% of KRI Population," Iraq Business News, 2015).

23. تعود أحدث البيانات إلى 31 تشرين/أكتوبر 2016 (UNHCR, "Inter-agency Information Sharing Portal," 2016).

24. UNHCR, "Joint assessment," 2013.

25. Miliband, David "Cities are at the centre of the Syrian refugee crisis – so why are they being ignored?", The Guardian, 2015.

26. UNHCR, "Inter-agency Information Sharing Portal," 2016.

27. NGO Forum, "No Where Safe to Go: A Study of Internally Displaced Population Movement for the Affected Population in Syria") 2015) ويشير إلى أن 1.7 مليون من المشردين السوريين البالغ عددهم 6.5 ملايين مشرد (وقت نشر ذلك التقرير) يقيمون في مخيمات المشردين.

28. CARE, 2016a, "Women, Work, & War: Syrian women and the struggle to survive five years of conflict", p. 4.

29. استمدت البيانات المتعلقة بالأسر التي تعيلها أنثى من: UNRWA, "The Widows of Syria," 2015. However, CARE, "Women, Work, & War," 2016 reports lower estimates of 12-17%.

30. CARE, "On Her Own: How women forced to flee from Syria are shouldering increased responsibility as they struggle to survive" ويفيد بأن عدد الأسر التي تعيلها أنثى في الأردن قد تزايد من 25 في المائة في عام 2014 إلى 39 في المائة في عام 2016.

31. وكمثال على ذلك، فإنه رغم أن التحليل الذي قامت به منظمة العمل الدولية، يخلص إلى القول بأن اللاجئين السوريين يؤثرون سلبا على العمال الأردنيين، فإن فكيه وإبراهيم (Fakih and Ibrahim 2015) يستنتجون أن "تدفق اللاجئين السوريين لم يكن له أي أثر ملموس على سوق العمل الأردني (مقتبس من : Fakih, Ali and Walid Marrouch, "The Economic Impacts Of Syrian Refugees: Challenges And Opportunities In Host Countries, 2015, وانظر أيضا Karasapan, Omer, "Jordan's Syrian refugees," 2015). ويلاحظ أن التحليلات الأكاديمية للآثار الاقتصادية للتدفقات الكبرى الأخرى للاجئين كثيرا ما خلصت هي أيضا إلى نتائج متناقضة (انظر على سبيل المثال: Roodman, David, "Why a new study of the Mariel boatlift has not changed our views on the benefits of immigration," The GiveWell Blog, 2015)

32. انظر على سبيل المثال: UNDP, "A resilience-based development response to the Syria crisis", UNDP Position Paper, 2014; Nevzat Devranoglu, "Fridges and flour: Syrian refugees boost Turkish economy", February 19, 2016, Reuters; Doris Carrion,"Syrian Refugees in Jordan: Confronting Difficult Truths," Chatham House, 2015.

33. الأثر السلبي للنزاع السوري نفسه أكبر بكثير من أي أثر ناجم عن اللاجئين (International Rescue Committee, "Economic Impacts of Syrian Refugees:: Existing Research Review and Key Takeaways", 2016, p. 6-7).

34. انظر على سبيل المثال: UNHCR and UNDP, 2015, "Impact of Humanitarian Aid on the Lebanese Economy," 2015.

35. يرى هذا التحليل أن ثمة مضاعف مالي قدره 1.6 للمساعدة الإنسانية - أي أن كل دولار من المساعدة الإنسانية يوسع الناتج المحلي الإجمالي للبنان بمقدار 1.60 دولار. مقتبس من: Cali, Massimiliano and Samia Sekkarie, "Much ado about nothing? The economic impact of refugee 'invasions'," The Brookings Institution, 2015. والتحليل الذي يتناول آثار اللاجئين على التجارة هو: World Bank, "The Impact of the Syrian Conflict on Lebanese Trade," 2013.

36. Devranoglu, "Fridges and flour," 2016 ويشير إلى أن: "الاقتصاديين والمسؤولين الحكوميين يقولون إن أكبر تجمع سكاني للاجئين في العالم كان له أثر إيجابي على الناتج التركي".

37. Leigh, Karen and Suha Ma'ayeh. "Syrian Firms Take Refuge Abroad – and Create Jobs", Wall Street Journal, March 11, 2016.

38. Mahmoud, Haytham. "Syrian refugees change the Lebanese labor scene", Al Arabiya, 8 July 2016.

39. وبالنسبة لتركيا، يفيد البنك الدولي بأن 26 في المائة من المشروعات التجارية مملوكة لمواطنين سوريين أو لها رأس مال سوري (Del Caprio, X. and M. Wagner. "The impact of Syrian refugees on the Turkish labour market", World Bank, 2015, p. 5). بالنسبة للأردن، انظر: ILO, "The Impact of the Syrian Refugee Crisis on the Labor Market in Jordan, a Preliminary Analysis," 2014, p. 23.

40. Carrion, "Syrian refugees in Jordan," 2015, p.4.

41. تنطوي المنافع غير المباشرة على تأثيرات مضاعفة (International Rescue Committee, "Emergency Economies: The Impact of Cash Assistance in Lebanon", p.6) وتشغيل الرعايا في مهن رفيعة المستوى داخل المنظمات المقدمة لهذه المساعدة (Del Carpio, Ximena Vaness and Mathis Christoph Wagner, "The Impact of Syrian Refugees on the Turkish Labor Market", August 2015).

42. International Rescue Committee, "Economic Impacts of Syrian Refugees," 2016. استمدت الإحالات المرجعية الواردة في هذه الجملة من مقالة هذه المجلة.

43. في خطاب أمام اللجنة التنفيذية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أفادت هيلين كلارك (مديرة البرنامج الإنمائي) بأنه: "سُلم منذ البداية بالبعدين السياسي والإنساني للأزمة السورية. لكن ثمة في الوقت الراهن وعيا متقدا بأن هذه الأزمة أزمة إنمائية أيضا. وسيكون لها على آفاق التنمية والآفاق المستقبلية أثر عميق وطويل الأمد لا يقتصر على سوريا. بل إن الآفاق الإنمائية للبلدان المجاورة ما فتئت تتأثر بها تأثرا خطيرا. ويتمثل التحدي القائم في الوقت الراهن في الحرص على أن تكون جهودنا الجماعية للتصدي لهذه الأزمة المعقدة إنسانية وإنمائية في نهجها. فالاحتياجات في المجال الإنساني بادية للعيان، لكن لا يمكن تجاهل التحديات الإنمائية التي تفاقمت بفعل الأزمة في هذه المنطقة الفرعية". (Clark, Helen, "Helen Clark:Speech at UNHCR Executive Committee High Level Segment on "Solidarity with Syrian refugees and host countries," UNDP, 2013). وخلص رئيس مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى استنتاج مماثل حيث قال: "إن العديد من المجتمعات المحلية المضيفة تحتاج إلى استثمار إنمائي طويل الأمد، لأن التحديات التي تواجهها في الوقت الراهن يحتمل أن تتعاظم". (Dobbs, Leo, "UNHCR head says international community must share burden of Syrian refugees," UNHCR, 2013). انظر أيضا المناقشة الواردة في المرجع Dix, Sarah and Jodie Curth-Bibb"Resilience building and innovation: Review of UNDP/RBAS Sub- Regional Response Facility - Syria crisis," UNDP/RBAS, 2015.

44. UNDP, "A resilience-based development response," 2014 ; Gonzalez, Gustavo, "New aid architecture and resilience building around the Syria crisis", Forced Migration Review, 2016

45. هذه من التوصيات العشر التي جاءت في "جدول أعمال البحر الميت لتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات" الذي اتفق عليه في منتدى التنمية لتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات. وكان هذا المنتدى ثالث مبادرة رئيسية لمرفق الاستجابة دون الإقليمي للمكتب الإقليمي للدول العربية الذي أنشئ في خريف عام 2013 وأنيطت به ولاية "التصدي على أحسن وجه لتحديات الأزمة السورية" (Dix and Curth-Bibb, "Resilience building and innovation," 2015, p. 9) وسبق لمرفق الاستجابة دون الإقليمي أن أنشأ، في عام 2014، إطارا لدمج التدخلات الإنسانية والإنمائية وتوسيع نطاق البرمجة لتشمل اللاجئين ومواطني البلدان المضيفة، بالتصدي الإنمائي للأزمة السورية القائم على القدرة على مواجهة الأزمات، فعزز الامتلاك الوطني لزمام المبادرة في الجهود الجارية عن طريق تشكيل الخطة الإقليمية للاجئين والقدرة على مواجهة الأزمات (UNDP, "A resilience-based development response," 2014; Gonzalez, "New aid architecture," 2016).

46. Nowrasteh, Alex, "Economics of the Syrian Refugee Crisis", Cato Institute, May 2, 2016.

47. Betts, Alexander and Paul Collier, "Help Refugees Help Themselves: Let Displaced Syrians Join the Labor Market", Foreign Affairs, November/December 2015.

48. ILO, "Assessment of the Impact of Syrian Refugees in Lebanon and Their Employment Profile," 2013.

49. حكومة الأردن، "اتفاق الأردن"، 2016.

50. Jordan Times, "World Bank approves $300 million loan to Jordan," September 28, 2016.

51. الجمهورية اللبنانية، "بيان لبنان حول إعلان النوايا" 2016.

52. مساعدة سوريا والمنطقة "مؤتمر لندن - بيان تركيا"، 2016.

53. صيغت أسئلة موحدة لكل شريحة من شرائح السكان المستهدفة؛ وتضمن كل استبيان 10 إلى 20 جوابا قصيرا وأسئلة مفتوحة. وهيكلت الأسئلة مواضيعيا، وشملت أسئلة تركز على التحديات التي يواجهها مواطنو البلد

المضيف، والمشروعات التجارية السورية، والأفراد الباحثون عن فرصة عمل؛ والأنشطة الجارية حاليا للتصدي للتحديات؛ ومناقشة الأنشطة التي يبدو أنها ناجحة (استنادا إلى البيانات المتاحة).

54. World Economic Forum, "Economic Growth and Job Creation in the Arab World", 2011.

55. ILO, "Global Employment Trends for Youth: The risk of a jobless recovery", 2014.

56. البيانات المتعلقة بـ"المعدل العام" و"الشباب" الواردة في الشكل 1-2 هي تقديرات منظمة العمل الدولية لعام 2014 ولا يبدو أنها تستوعب أثر الأزمة السورية (World Bank, "World Development Indicators," 2016).

57. Attar, Mustafa Aykut, "Tackling Youth Unemployment: The Turkish Experience", Future of Iran, 2013; Doğan, Zülfikar, "Why Turkey's high unemployment rate may mean more terror attacks", Al-Monitor, 2016.

58. انظر التذييل جيم للاطلاع على المناقشة.

59. توفير الفرص الاقتصادية يندرج في جانب الطلب من سوق العمل لأن الشركات تطلب اليد العاملة بينما يعرض الأفراد عملهم (انظر على سبيل المثال، UNDP and ILO, "Rethinking Economic Growth: Towards Productive And Inclusive Arab Societies", 2012).

60. World Bank, "From Privilege to Competition: Unlocking Private- Led Growth in the Middle East and North Africa", 2009, p. 9.

61. Ersel, Hasan and Magda Kandil, 2007, "Financial Development and Economic Growth in the MENA Countries," in Explaining Growth in the Middle East, ed. by Jeffrey B., Nugent and Hashem Pesaran.

62. Chaaban, Jad, "Expanding Youth Opportunities in the Arab Region", UNDP, 2013.

63. Erdoğan, M.M., Ünver, C. (2015) "Perspectives, Expectations and Suggestions of the Turkish Business Sector on Syrians in Turkey", TISK, Ankara.

64. Chaaban, "Expanding Youth Opportunities," 2013.

65. Sala-i-Martin, Xavier and Elsa Artadi 2003, "Economic growth and investment in the Arab world," Economics Working Papers 683, Department of Economics and Business, Universitat Pompeu Fabra.

66. World Bank (2009).

67. مقابلة مع خالد محيسن ورامي نصروين (الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة، الأردن)

68. مقابلة مع مجلس اللاجئين الدانمركي.

69. Nabli, Mustapha Kamil and Véganzonès-Varoudakis, Marie-Ange, "Reform Complementarities And Economic Growth In The Middle East And North Africa", Journal of International Development, 2007 show that low quality public infrastructure affects overall economic growth in the Middle East region.

70. Nabli, Mustapha Kamel, "Breaking the Barriers to High Economic Growth", World Bank, 2007.

71. Syrian Center for Policy Research, "Confronting Fragmentation," 2015, p. 18.

72. Syrian Center for Policy Research, "Confronting Fragmentation," 2015, p. 19.

73. Syrian Center for Policy Research, "Confronting Fragmentation," 2015, p. 20.

74. UNESCWA, "Syria At War: Five Years On", 2016, p. 15-16.

75. ويورد باتاشاريا وولد أن القيود الواردة على النقل وعدم نجاعة الإجراءات الجمركية لها تأثير تشويهي كبير بصورة غير عادية على الصادرات. (Bhattacharya, Rina and Hirut Wolde, "Constraints on Growth in the MENA Region", IMF, 2009).

76. Gatti, Roberta, Diego F. Angel-Urdinola, Joana Silva, and András Bodor, "Striving for Better Jobs: The Challenge of Informality in the Middle East and North Africa", World Bank, 2014.

77. تتعلق البيانات بلبنان كما وردت في: Gatti et al., "Striving for Better Jobs," (2014).

78. Gatti, Roberta, Matteo Morgandi, Rebekka Grun, Stefanie

Brodmann, Diego Angel-Urdinola, Juan Manuel Moreno, Daniela Marotta, Marc Schiffbauer Marc, and Elizabeth Mata Lorenzo, "Jobs for Shared Prosperity: Time for Action in the Middle East and North Africa", World Bank, 2013.

79. World Bank (2009, p. 9).

80. IMF, "Building the Future, Thematic Session 4: Improving the Business Climate", 2014.

81. المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان.

82. دراسة داخلية لمنظمة العمل الدولية عن سلسلة الأنشطة المضيفة للقيمة في مصر. وقد أنشأت مصر مؤخرا مركزا جامعا متعدد الخدمات لتسجيل المشروعات التجارية في صندوق التنمية الاجتماعية، وإن لم يتم تناوله على نطاق واسع

83. مقابلات؛ World Bank, "Doing Business," 2016; International Business Publications, "Jordan Investment & Business Guide: Volume 1 Strategic and Practical Information," 2015; OECD, "Investment Policy Reviews: Jordan 2013," 2013.

84. وفي الأردن، التي لها أكبر حصة من الأجراء في هذه الشركات الكبرى، لا تمثل الشركات الكبرى إلا 33% من عمالة القطاع الخاص (Schiffbauer, Marc, Abdoulaye Sy, Sahar Hussain, Hania Sahnoun, and Philip Keefer, "Jobs or Privileges: Unleashing the Employment Potential of the Middle East and North Africa," World Bank, 2015).

85. البيانات مستمدة من: World Bank 2015, "Jordan Economic Monitor: Persisting Forward Despite Challenges."; Schiffbauer et al., "Jobs or Privileges," 2015; and Hamdan, Kamal 2003, "Micro and Small Enterprises in Lebanon," Economic Research Forum Research Report.

86. المرجع نفسه.

87. لم يتمكن الكتاب من تحديد بيانات مماثلة بالنسبة لسوريا.

88. World Bank Group and CGAP 2015, "The Legal and Regulatory Framework for Microfinance in Iraq."

89. الجدول 7 مستمد من Sahar Nasr and Ahmed Rostom, "SME Contributions to Employment, Job Creation, and Growth in the Arab World", World Bank, 2013 (http://documents.worldbank.org/curated/en/301631468278944687/pdf/WPS6682.pdf).

90. الشكل 1-7 مستمد من: "Jobs or Privileges," ,.Schiffbauer et al of 2015.

91. Schiffbauer et al., "Jobs or Privileges," 2015 ويشير إلى أن المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة والكبرى بلغت حصتها في توفير فرص العمل 177 في المائة في الفترة الفاصلة بين 2005 و 2010؛ غير أنه كما يتبين من الشكل 1-11 ، فإن المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة والكبيرة القديمة كانت أيضا أكبر مصدر ضياع فرص العمل وبالتالي فإن المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة والكبيرة لم تكن في المجمل أهم مساهم في توفير فرص العمل.

92. Sab, Randa, "Economic Impact of Selected Conflicts in the Middle East: What Can We Learn from the Past?", IMF, 2014.

93. UNCTAD, "World Investment Report 2016," 2016. ويلاحظ أن لبنان فيما تفيد به التقارير يواجه بصفة خاصة خطر عدم الاستقرار السياسي، نظرا للتوترات الداخلية القائمة فيه أصلا (انظر على سبيل المثال: World Bank, "Lebanon: Promoting Poverty Reduction And Shared Prosperity", 2015).

94. Sonnabend, Nicolas Lupo, "Lebanon grapples with 'export deadlock' amid Syrian war," Al-Jazeera, 16 August 2015. وانظر أيضا: Bifani, Alan, "Decrease of exports due to deterioration of Lebanon's only land export route which crosses Syria," MENA New Financing Initiative 25/1/2016 (Bifani was DG of Ministry of Finance).

95. Omari, Raed, "Jordan's agricultural exports key victim of Syria crisis," The Jordan Times, 27 August 2015.

96. بلغت قيمة الصادرات إلى سوريا من مرسن 76 مليون دولار في عام 2013، و142 مليون دولار في عام 2014، و121 مليون دولار في عام 2015. وعزي هذا النمو إلى المقاولين السوريين في مقابلات أجراها فريق البحوث. Akmehmet, M. Hande, "The High Cost To Turkey Of The Syrian Civil War," Newsweek, 2015; Doğan, Zülfikar, "Despite ongoing war, is trade between Turkey, Syria rebounding?" Al-Monitor, 2015..

97. BNP Paribas, "Egypt: Devaluation has mixed effects," 2016.

98. Unpublished ILO value chain report.

99. Healy Consultants PLC, "Industrial Free Zones," 2016.

100. ذكر من تمت مقابلتهم أن المشروعات التجارية السورية تعتمد على

العمال المهرة ممن لهم دراية بعملياتها الإنتاجية؛ وقد تعطلت العمليات التجارية لانعدام قاعدة المهارات هذه.

101. Shahine, Gihan. "Syrians in Egypt: A Haven Despite the Hardships," Al-Ahram Weekly, May 17, 2016.

102. يحتل الأردن أسوأ رتبة بين كافة البلدان في مجال "الحصول على قروض". المصدر: دراسة استقصائية قام بها المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير وخلصت إلى أن 16.7% فقط من الشركات في الأردن تحصل على قرض أو على خط ائتمان. و70 % تقريبا من الشركات الأردنية التي احتاجت إلى قرض صُرفت عن تقديم طلبها أو رفض طلبها عندما قدمته، وهو معدل يفوق المتوسط الإقليمي البالغ 57%. (Jordan Times, "Access to finance major concern for Jordanian businesses," Jul 22, 2015).

103. WANA Institute, "Providing 200,000 Work Opportunities," 2016.

104. مقابلات.

105. مقابلات؛ Tamkeen Center 2012.,.

106. عدلت قوانين الضرائب والاستثمار عدة مرات على مدى العقد الأخير، ومن المقرر إجراء تعديل آخر بشأن قانون ضريبة الدخل في نهاية عام 2016، USAID 2013, Obeidat 2016 .

107. مقابلات، : WANA Institute, 2016..

108. تعقيب للبنك الدول على صيغة سابقة لهذا التقرير.

109. وزارة العمل والشؤون الاجتماعية.

110. هيئة الاستثمار في منطقة كردستان العراقية.

111. Coles, 2016..

112. مقابلات.

113. مقابلات أجريت مع رجال أعمال سوريين ومنظمات غير حكومية محلية ودولية، في منطقة كردستان العراقية.

114. انظر على سبيل المثال: Gohlke-Rouhayem, Janet, Nada Melki, Christoph David Weinmann, "Employment and Labor Market Analysis (ELMA)", GIZ,2016.، الواقع أنه حتى التحليل الذي يبرز فرص الأعمال التجارية في لبنان يخلص عادة إلى أن لبنان "عنصر أساسي في سوق المنطقة رغم صغر حجم سوقه". (Sardouk, Adnan and Cedric Dorant, "Market Challenges Faced by Multinational Corporations in Frontier Markets: The Case of Lebanon", 2015.)

115. ثمانون بالمائة من السوريين الذين تتعدى أعمارهم 15 في لبنان لم يجددوا وثائق إقامتهم ولهم بالتالي وضع إقامة غير قانونية في البلد. ويصل هذا الرقم إلى 94 في المائة في بعض المناطق من قبيل البقاع.

116. تستند تقديرات محرري التقرير إلى الجدول 1 من وثيقة: Syrian Center for Policy Research, "Confronting Fragmentation," 2015.

117. استنادا إلى سامر عبود في Sahoo, Sananda, "Capital impact of Syria's war", August 15, 2013, The National..

118. استنادا إلى سامر عبود في Sahoo, Sananda, "Capital impact of Syria's war", August 15, 2013..

119. Syrian Center for Policy Research, "Alienation and Violence: Impact of Syrian Crisis Report 2014", 2015 p. 19.

120. Syrian Center for Policy Research "Confronting Fragmentation," 2015.

121. قول منسوب إلى مجلة "الثورة الدائمة" غياث نعيسة، "البورجوازية السورية والثورة الشعبية" 2014

122. راجع: Fielding-Smith, Abigail, "Syrian capital -ight intensi es," WSJ, 2011; Economist, "The Squeeze on Assad", June 30, 2011.

123. Hani, Nadine, "Controversy over what The Economist did not say",Al Arabiya News, July 16, 2011.

124. UNRWA, "Dramatic Findings Of New Syria Report IncludePlummeting Life Expectancy And Looming Economic Collapse," 2015.

125. Syrian Center for Policy Research, "Alienation and Violence," 2015.

126. الطابع المؤقت هو شعور عام في كل قضايا الهجرة الجماعية تقريبا. وهو حقيقة أيضا حتى بالنسبة لأتراك البلدان الأوروبية بعد تاريخ ممتد عبر 55 سنة من الهجرة. غير أن هذا الشعور بالنسبة للسوريين في تركيا، عملية مستمر ولم تستقر بعد تماما. وتستند الخطط التشريعية للحكومة التركية والخطط المستقبلية للاجئين السوريين إلى فكرة الطابع المؤقت. والشركاء المحليين الذين تمت مقابلتهم لأغراض هذا البحث ذكروا هذا المسألة جميعا تقريبا.

127. رغم أن النمو غير المولد لفرص العمل قد ساهم في ارتفاع معدلات البطالة في أماكن أخرى من المنطقة، فإن الأدلة المستقاة حديثا توحي بأن النمو لم يخل من فرص عمل في مصر أو الأردن أو لبنان أو تركيا - والبلد الوحيد الذي شهد نموا لم يولد فرص عمل في عينتنا هو سوريا. المصدر: Abou Hamia Mohamad A., 2016, "Jobless growth: empirical evidences from the Middle East and North Africa region," Journal for Labor Market Research,

128. بلغ النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي في مصر 0.1-في المائة، وفي الأردن 0.5في المائة وفي لبنان 0.6 في المائة (وتستند حسابات محرري التقرير إلى 2016 World Development Indicators)). تفيد تقارير دائرة الإحصاءات العامة بالأردن بأنه خلال الخمس سنوات الأخيرة أحدثت فرص عمل غير كافية لعدد الباحثين عن عمل.

129. 2016 World Bank, "MENA Economic Monitor," تذهب تقديرات هذا التقرير إلى أن ثمة ارتفاعا شديدا في النمو خلال عام 2015 بمعدل 4.2 في المائة، وإن كانت التقديرات تشير إلى نمو أبطأ بمعدل 3.3 في المائة في عام 2016.. وتذهب تقديرات البنك الدولي إلى أن نمو الناتج المحلي الإجمالي اللبناني سيبلغ 1.5 في المائة (2016c). وتشير بيانات أحدث عهدا إلى أن النمو في الأردن قد بلغ 2.7 % سنويا في السنوات الخمس الماضية (دائرة الإحصاءات العامة - الحسابات القومية).

130. . The Economist "Erdoganomics: Turkey is performing way below its potential," February 6,

131. تستند تقديرات محرري التقرير إلى الجدول 1 من وثيقة: Syrian Center for Policy Research, "Confronting Fragmentation," 2015.

132. بالنسبة للأردن، مقابلات، Government of Jordan, "NeedsAssessment Review of the Impact of the Syrian Crisis on Jordan," MOPIC, 2013. بالنسبة لمنطقة كردستان العراقية، مقابلات وحكومة منطقة كردستان العراقية، (بدون تاريخ).

133. Luck Taylor, "Jordan's Syrian Refugee Economic Gamble," Middle East Institute, 2016.

134. World Bank 2015c "The Kurdistan region of Iraq: assessing economic and social impact of the Syrian con_ict and ISIS," 2015 p. 6...

135. الجمهورية اللبنانية، "بيان لبنان حول إعلان النوايا"، 2016.

136. حسن شقراني، ' 2014. بلغت نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي مستويات عليا مماثلة خلال العقد الأول من هذه الألفية، لكنها انخفضت كل سنة في الفترة من 2006 إلى 2012 (Trading Economics, "Lebanon Government Debt to GDP"").

137. شكك بعض المراقبين في هذه الأرقام (انظر مثلا Çetingüleç Mehmet, "How did Ankara's spending on Syrian refugees jump to $25 billion?", Al-Monitor, September 30, 2016.)

138. Gobat Jeanne and Kristina Kostial, "Syria's Con_ict Economy," IMF, 2016.

139. UNHCR and UNDP "Overview: 2015 Syria Response Plan And 2015-2016 Regional Refugee And Resilience Plan",".

140. Culbertson, Shelly, Olga Oliker, Ben Baruch, and Ilana Blum, "Rethinking Coordination of Services to Refugees in Urban Areas," RAND Corporation, 2016

141. Erdogan and Ünver, "Turkish Business Sector on Syrians," (2015)

142. ثمة تحد ذو صلة (لم ترد مناقشته لأنه يتعلق تحديدا بمواطني البلد المضيف) ألا وهو التشوه الناجم عن عمالة القطاع العام التي كثيرا ما تكون أجورها جيدة وهي عمالة مستقرة للغاية.

143. European Commission, "Labour Markets Performance and Migration Flows in Arab Mediterranean Countries: Determinants and Effects," 2010

144. يمثل الاقتصاد غير الرسمي في البلدان غير المنتمية لمجلس التعاون الخليجي 35 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي وما يقارب 67 في المائة من القوة العاملة، في المتوسط (Angel-Urdinola, Diego F. and Kimie Tanabe, "Micro- Determinants of Informal Employment in The Middle East and North Africa Region", 2012).

145. Dhillon, Navtej and Tarik Yousef, "Generation in Waiting: The Unful lled Promise of Young People in the Middle East", 2009. See African Development Bank, "Addressing informality in Egypt, 2016 for a specific discussion in the case of Egypt

146. Ovideo, Ana-Maria, "Economic Informality: Causes, Costs, and Policies, A Literature Survey of International Experience", World Bank, 2009

147. تؤدي زيادة المنافسة بين المشردين داخليا والمجتمعات المحلية المضيفة والعمال ذوي المهارات المتدنية القادمين من خارج العراق إلى تشجيع اللاجئين على البحث عن عمل في القطاع غير الرسمي. UNHCR, "Regional Refugee and Resilience Plan 2016-2017: In Response to the Syria Crisis–Iraq," 2016

148. Vieira, Sergio, "Labour market mismatches in the Middle East,"United Nations, 2014

149. انظر على سبيل المثال : Ahmed, Massod, Dominique Guillaume, and Davide Furceri,"Youth Unemployment in the MENA Region: Determinants and Challenges," World Economic Forum, 2012

150. انظر على سبيل المثال: Angel-Urdinola, Diego F., Amina Semlali, and Stefanie Brodmann, "Non-Public Provision of Active Labor Market Programs in Arab- Mediterranean Countries: An Inventory of Youth Programs," World Bank, 2010

151. Verme, Paolo, Chiara Gigliarano, Christina Wieser, KerrenHedlund, Marc Petzoldt, and Marco Santacroce, "The Welfare of Syrian Refugees: Evidence from Jordan and Lebanon", World Bank 2015, p. 25

152. تفرض قيود على المهاجرين في المهن الطبية والهندسية والتعليمية، إلى جانب مهن أخرى عديدة. كما تفرض حصص تحدد الحد الأقصى للأجانب في كل قطاع، مما يحمل اللاجئين السوريين على التنافس مع العمال الأجانب الآخرين. (المصادر: ILO, "Work permits for Syrian refugees in Jordan", 2015; Errighi, Lorenzaand Jörn Griesse, "The Syrian Refugee Crisis: Labor Market Implications in Jordan and Lebanon", (European Commission, 2016

153. UNDP Turkey, "Absorptive Capacity and Potential of Local Labor Markets," 2016 ويشير إلى أنه قد تكون ثمة ''منافسة على فرص العمل ذات المهارات المتدنية'' (الصفحة 1) وإن كان يستنتج أيضا في الصفحة التالية أن ''انتشار فرص العمل المتدنية المهارات التي لا تستغلها المجتمعات المحلية المضيفة يوحي بوجود فرص سهلة نسبيا للإدماج الاقتصادي للاجئين السوريين المشمولين بالحماية المؤقتة.''

154. مقابلات في الأردن

155. ILO, "Work permits for Syrian refugees in Jordan," 2015.

156. يعتقد أن اللاجئين المقيمين خارج المخيمات والمتأثرين بذلك يقدر بحوالي 130 000 لاجئ.

157. Oxfam, "Right To A Future: Empowering refugees from Syria and host governments to face a long-term crisis", 2015

158. Syrian Center for Policy Research, "War on Development: socioeconomic monitoring report of Syria second quarterly report (April – June 2013)," 2013

159. Syrian Center for Policy Research, "War on Development," 2013.

160. Syrian Center for Policy Research, "War on Development," 2013.

161. UNESCWA 2016

162. انظر على سبيل المثال: Dorman, Stephanie, "Educational Needs Assessment for UrbanSyrian Refugees in Turkey", Duke University, mimeo, 2014

163. مراسلة مع البنك الدولي. استمدت البيانات المتعلقة بحجم السكان البالغين سن العمل من UNHCR Regional Data Warehouse, 30 June 2016.

164. Ayoub, Maysa and Shaden Khallaf, "Syrian Refugees in Egypt: Challenges of a Politically Changing Environment", 2014

165. Gohlke-Rouhayem et al., "Employment and Labor Market Analysis," 2016, p. 26.

166. على سبيل المثال، لم يشر إلى ''انعدام تصاريح العمل'' كحاجز يحول دون العمل إلا 10 في المائة من اللاجئين السوريين في مصر

167. مقابلات عدة.

168. Danish Refugee Council, Norwegian Refugee Council, Oxfam International, and Save the Children, "From Words to Action", 2016

169. ILO, "Assessment of the impact of Syrian Refugees in Lebanon," 2013.

170. لا تتعدى نسبة السوريين الحاملين لتصريح إقامة في لبنان 20 في المائة. ويضم الإطار التنظيمي الحالي لتأشيرة السوريين وتصاريح إقامتهم 11 فئة يفتقر بعضها إلى الوضوح فيما يتعلق بالشروط المطلوبة.

171. Danish Refugee Council et al., "From Words to Action," 2016, p. 18.

172. خلصت دراسة استقصائية لتقييم الاحتياجات المتعددة إلى أن 93 في المائة من الأسر المعيشية في المخيمات لها فرد من أفرادها حامل لبطاقة إقامة لكن هذه النسبة لا تتعدى 41 في المائة من الأسر المعيشية في

المناطق الحضرية. Reach, "Comparative Analysis Of Syrian Refugees Staying In And Outside Camps: Kurdistan Region Of Iraq Multi-Sector Needs Assessment Factsheet," September 2014

173. لا يزال قسط كبير من المشردين داخليا يتلقون أجورا من الحكومة المركزية العراقية، مما يؤثر بالتالي على رغبتهم في قبول عمل بأجر متدن. Sood, Anubha and Louisa Seferis. "Syrians Contributing to Kurdish Economic Growth," Forced Migration Review, 2015..

174. Stave, Svien Erik and Solveig Hillesund, "Impact of Syrian Refugees on the Jordanian Labor Market", 2015.

175. مقابلة مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الأردن.

176. حتى الشركات الكبرى يتعذر عليها بسبب إجراءات الترخيص الطويلة والبيروقراطية والمكلفة تشغيل اللاجئين إلا في بضعة قطاعات. مقابلة مع آن غونت ولادورا بوفوني (مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، الأردن)

177. المصدر: مقابلات في الأردن، ..Danish Refugee Council et al "FromWords to Action," 2016.

178. مقابلات وإرشادات وزارة العمل. يلاحظ أن هذه الحصص أصبحت تشكل تحديا للشركات، سترد مناقشته فيما بعد، إذ يتعين على الشركات أن تشغل حدا أدنى من اللاجئين السوريين لتستوفي شروط تشريع قواعد المنشأ (الذي سترد مناقشته أدناه).

179. تفيد الأدلة القائمة بأن العمال الأتراك تأثروا سلبيا، بسبب منافسة اللاجئين لهم على فرص العمل (في العمل الزراعي، والخدمات النسوية مثلا)، في حين تمكن أجراء أتراك آخرون من العثور على عمل نتيجة لتدفق اللاجئين. المصادر: Ceritoglu E., B. Gürcihan Yüncüler, H. Torun, S. Tümen (2015), "The Impact of Syrian Refugees on Natives' Labor Market Outcomes in Turkey: Evidence from a Quasi-Experimental Design", IZA Working Paper No. 9348. Del Carpio and Wagner, "The impact of Syrian refugees," 2015)

180. مقابلات، World Vision, "Social Cohesion Between Syrian Refugees and Urban Host Communities in Lebanon and Jordan"; Harb, Charles and Reem Saab, "Social Cohesion And Intergroup Relations: Syrian Refugees And Lebanese Nationals In The Bekaa And Akkar," Save the Children, 2014; Erdogan, M.M. "Syrians in Turkey: Social Acceptance and Integration," 2015.

181. مقابلات.

182. Oxfam, "Right To A Future," 2015

183. ذكر عدد كبير من أصحاب المصلحة خلال العمل الميداني اعتماد اللاجئين على المعونة الإنسانية كما ذكره المسؤولون الأردنيون ومسؤولو الأمم المتحدة.

184. مقابلات مع مستثمرين ورجال أعمال أردنيين. انظر أيضا: Norwegian Refugee Council, "Securing Status: Syrian refugees and the documentation of legal status, identity, and family relationships in Jordan", November 2016.

185. اجتماع مع قنديل.

186. Human Rights Watch, "Lebanon: Residency Rules Put Syrians at Risk," 2016.

187. شملت هذه التدخلات توفير 000 44 فرص عمل طارئ للمشردين داخليا وأفراد المجتمعات المحلية المضيفة لإزالة النفايات الصلبة والركام، وإصلاح البنيات التحتية، وكذلك دعم إنعاش 1514 مشروعا تجاريا عن طريق منح للمشروعات الجديدة، والتدريب المهني، وتطوير سلسلة الأنشطة المضيفة للقيمة، وإصلاح الأسواق. (UNDP "365 Days of Resilience Inside Syria: UNDP Achievements in 2015," 09 September 2016:). و ترد مناقشة هذه الإنجازات وغيرها في هذا الفصل.

188. انظر على سبيل المثال: Leenders, Reinoud, "UN's $4bn aid eort in Syria is morally bankrupt," 29 August 2016..

189. توفر مراكز التدريب المهني التي تشغلها وزارة العمل والشؤون الاجتماعية التدريب لمواطني منطقة كردستان العراقية واللاجئين والمشردين داخليا. ويكون كل خريجي التدريب المهني مؤهلين للحصول على قروض مخصصة لمساعدة الشباب على إنشاء مشروعات تجارية (وإن كان هذا البرنامج قد أنهي نتيجة الصعوبات المالية التي تواجهها منطقة كردستان العراقية).

190. Turkish Labor Law, "Turkey Grants Work Permit For Syrian Refugees," January 19, 2016.

191. تضاعف عدد تصاريح العمل أكثر من مرتين منذ مؤتمر لندن - مما يقارب 7 000 تصريح عمل في أوائل عام 2016 إلى 15 000 تصريح عمل في أواخر عام 2016. غير أنه لا يزال هذا العدد قليلا نسبيا مقارنة بعدد اللاجئين البالغين سن العمل والذين يقدر عددهم بحوالي 1.5 مليون لاجئ.: Del Carpio and Wagner, "The impact of Syrian refugees," 2015؛ مقابلات في تركيا مع للبرنامج الإنمائي، وكالة الأناضول، 2017.

192. في آب/أغسطس 2016، سنت تركيا قانونا جديدا للقوة العاملة الدولية وأنشأت مؤسسة في وزارة العمل، هي المديرية العامة للقوة العاملة الدولية، التي تتولى مسؤولية تصاريح العمل. وهذه المديرية الجديدة مسؤولة عن كل تصاريح العمل، بما فيها تصاريح عمل السوريين المشمولين بالحماية المؤقتة،

والبطاقة الفيروزية الجديدة. وتشبه البطاقة الفيروزية البطاقة الخضراء التي تصدرها الولايات المتحدة.

193. على سبيل المثال، وقعت وزارة العمل اتفاقات مع منتجي الفواكه والخضر للسماح للاجئين السوريين بمزاولة المهن التي تتعلق "بشحن وتفريغ" السلع ومع التعاونيات في إربيد ومفرق للسماح بعدد غير محدود من تصاريح العمل في القطاع الزراعي وفي مجالات أخرى.

194. أفادت عدة أطراف ذات مصلحة ممن أجريت مقابلات معهم بوجود هذا التحدي في التنفيذ.

195. أفادت وزارة التربية الوطنية أن ثمة 200 11 مدرس سوري يشتغلون بهذه الطريقة (مقابلة مشاريع)، وإن أفادت منظمة اليونيسيف بصورة غير رسمية أن العدد يقارب 000 15 مدرس. واستمد آخر تقدير رسمي يفيد بوجود 400 9 مدرس من: "Türkiye'de Aile ve Sosyal Politikalar Bakanlıgı, Geçici Koruma Altında Bulunan Suriye Vatandalarına Yönelik Psikososyal Destek ve Sosyal Uyum Koordinasyon ve Planlama (Çalıtayı," 2016 p. 67). ولا توجد تقديرات رسمية لعدد الفنيين الطبيين العاملين بهذه الطريقة، وإن أفادت التقارير بأن 50 طبيبا يشتغلون فعلا في إسطنبول وأشارت مقابلات المشاريع إلى عدد أكبر هو 300 (Bikin, Hacı, 2016 "Istanbul'da Suriye hastanesi!").

196. Bellomy, Charlotte. " Refugee-Run Schools Support Syrian Refugees in Egypt," Borgen Magazine, June 1, 2016.

197. عدة مقابلات في الأردن.

198. Save the Children, "Jordan Country Spotlight," 2015.

199. ولاسيما الولايات المتحدة، وألمانيا، ومجلس التعاون الخليجي.

200. يلاحظ أن وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، فيما تفيد به التقارير، تقوم بتخفيف أزمة اللاجئين على الأردن عن طريق جملة من القنوات المختلفة، بما فيها الدعم الاقتصادي المباشر للحكومة. في مجالات المياه والصرف الصحي والصحة والتعليم والشباب والديمقراطية والحوكمة والتنمية الاقتصادية ("Addressing Impacts Of The Syria Complex Crisis",.)..
[بدون تاريخ] وانظر أيضا: "'Germany to provide 22m Jordan Times euros in funds for water, wastewater projects'," April 12, 2016..

201. Government of Jordan, "The GCC Grant," MOPIC, 2014..

202. World Bank, "Jordan- Emergency Services and Social Resilience" 2013; ILO, "Employment through Labour Intensive Infrastructure inJordan," 2016.

203. Jordan Times "Lower House endorses investment fund bill," May23, 2016.

204. وهذا ما يزيد على نصف سكان الموصل حاليا والذين يقدر عددهم بحوالي 1.3 مليون نسمة. وهذا المشروع هو جهد مشترك بين الأمم المتحدة ومحافظة إربيل والحكومة العراقية (UNOCHA, "Iraq: Mosul Flash Appeal 2016," 2016).

205. وهذا يشمل مشاريع النقد مقابل العمل التي تمولها الوكالة الألمانية للتعاون الدولي والمخصصة لإربيل (GIZ, "Northern Iraq: GIZ creates new prospects for peopledisplaced by the 'Islamic State'," 15 January 2016).

206. مقابلات مع منظمات غير حكومية و: MercyCorps, "Economic Stability InLebanon Helps Both Lebanese And Syrian Refugees," February 1, 2016.

207. سيشمل هذا المشروع الذي ستموله ألمانيا دعم وزارة العمل ووزارة الشؤون الاجتماعية. وعلى وجه التحديد، فإنه سيركز على تعزيز قدرة وزارة العمل على إجراءات تفتيشات العمل وإصدار تصاريح العمل للاجئين السوريين استنادا إلى الإطار التنظيمي اللبناني على النحو المطلوب.

208. برنامج التمويل بشروط ميسرة للاستثمار الإنمائي ذي الأولوية"، والمزمع تنفيذه على مدى فترة 2071-2017 بميزانية تقديرها 6.3 بلايين دولار، وتشمل 1.1 بليون دولار لقطاع الطرق والنقل، و100 مليون دولار لإصلاح المدارس، و155 مليون دولار للاستثمار في قطاع البيئة، و340 مليون دولار للاستثمار في قطاع المياه، و1.5 بليون دولار للاستثمار في قطاع الكهرباء وفي السنة الأولى، تقدر الاستثمارات بحوالي 1 بليون دولار (من عرض لبنان في الاجتماع الثاني للفريق العامل المعني بمبادرة التمويل الجديدة للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، 25 كانون الثاني/يناير 2016).
209. وقد سبقت الموافقة على مبلغ 100 مليون دولار في إطار تمويل بشروط ميسرة للنظام التعليمي اللبناني، لكن الاهتمام لم يكن منصبا على توفير فرص العمل في حد ذاتها. (World Bank, "Concessional Financing Facility Funds Projects to Support Refugees and Host (Communities Impacted by the Syrian Crisis," July 28, 2016
210. تم توفير ما مجموعه 33,943 فرصة عمل شهريا في الفترة الممتدة من 2014 إلى حزيران/يونيه 2016. قاعدة بيانات البرنامج الإنمائي.
211. UNDP, "Employment creation in innovative public work rograms: Phase III",[بدون تاريخ].
212. مقابلات مع وكالة التشغيل الحكومية.
213. مقابلات، ووثيقة الأسئلة المتكررة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

214. أثنت المشروعات السورية التي أجريت معها مقابلات لأغراض هذا التقرير على الدور الداعم لغرفة الصناعة.

215. "FORAS: Iraq opportunities program," [بدون تاريخ].

216. يوفر مركز دعم الباحثين عن عمل التدريب على كيفية الحصول على فرصة عمل عن طريق الإنترنت، وكيفية كتابة سيرة شخصية، وإعداد مقابلة لأغراض العمل.

217. مقابلة أجراها الباحثون.

218. الهيئات الوطنية التي توفر التدريب المهني لا تخدم إلا الأردنيين، وحالفها النجاح إلى حد كبير. أما تلك التي تدعم اللاجئين السوريين والمجتمعات المحلية المضيفة الأردنية فتنفذها منظمات دولية غير حكومية أو وكالات الأمم المتحدة، وإن كان بعضها موجها للأردنيين وحدهم أيضا.

219. على سبيل المثال، أنشأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أربعة مراكز تدريب مهني وأوراش صيانة في حمص وطرطوس ودمشق. وبالإضافة إلى ذلك، تولى مبادرة المواءمة بين فرص العمل والمهارات، بالقيام بدراسة استقصائية للمهارات التقنية للمشردين داخليا الذين يعيشون في المآوى ومواءمة تلك المهارات باحتياجات العمل في أوراش العمل.

220. بدون إلمام بالإنكليزية والكردية والعربية، يواجه الباحثون عن العمل عقبات كأداء في الوصول إلى سوق العمل في إربيل.

221. UNDP Jordan, "UNDP and BDC partnership to kick off skills exchange project," June 22, 2016; UNDP RBAS, "Expanding Markets, Generating Jobs, Fostering Hope: UNDP Portfolio For Economic Opportunities And Sustainable Livelihoods In The Syria Crisis Response," Sub-regional Response Facility for the Syria Crisis, 2016.

222. من الإصلاحات الإضافية وضع إجراءات جديدة تشمل التشاور مع القطاع الخاص بشأن أي قوانين أو أنظمة جديدة والنشر العلني لسجلات تقيد المشروعات المستفيدة من التسهيلات التجارية للاتحاد الأوروبي بالأنظمة.

223. يمثل هذا القانون الجديد تجميعا للتشريعات والمراجع السابقة المتعلقة بالاستثمارات في قانون متكامل يخول مؤسسة عامة واحدة ولاية النظر في كل مسائل الاستثمار في البلد، هي لجنة الاستثمار الأردنية. ومن خلال إعادة هيكلة القانون ذي الصلة الذي أقر في نفس السنة، تمكنت الحكومة من الشروع في عمليات دمج تهدف إلى تفادي ازدواجية الأدوار والمسؤوليات والصلاحيات فيما يتعلق بالاستثمارات، وكذلك الحد من الإجراءات البيروقراطية مع تعزيز الشفافية.

224. ستقوم لجنة الاستثمار الأردنية بدور استباقي بما في ذلك المتابعة مع المشروعات لمعرفة سبب اختيارها عدم القدوم إلى الأردن أو الإبلاغ عن تجربتها وتقديم مساعدة إضافية عند الاقتضاء.

225. في الوقت الراهن، لا يسمح بالإجراءات الشكلية إلا في عمان، وهي مرهقة للغاية، ومكلفة.

226. استند تحليل الكُتاب إلى البيانات المتعلقة بالمشاريع الجارية والمشاريع المقررة.

227. FAO, "Lebanon Country Programming Framework 2016-2019," 2016; DAI, "Lebanon—Industry Value Chain Development." (بدون تاريخ).

228. مقابلات.

229. انظر المناقشة في: Erdoğan and Ünver (2015).. ويناقش مجلس مدينة غازيانتب نهجه هنا: http://www.gaziantepkentkonseyi.org.tr/haberdetay. aspx?hid=433&id=382.

230. اتحاد الغرف ومبادلات السلع الأساسية لتركيا، ومقابلات مع شتى غرف التجارة.

231. World Bank, "Turkey's Response to the Syrian Refugee Crisis and the Road Ahead," 2015.

232. منذ 2014 وحتى حزيران/يونيه 2016، وفر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 19,915 فرصة عمل منتج شهريا. وهو ما يعادل ما تقديره 4,425 فرصة عمل دائم محسوبة على أساس متوسط فرصة عمل دائم مدته 4.5 أشهر (لأن كل المشاريع التي يمولها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمتعلقة بالعمالة المنتجة تدوم مدة تتراوح بين ثلاثة أشهر وستة أشهر) (المصدر: قاعدة بيانات البرنامج الإنمائي).

233. Betts and Collier, "Help Refugees Help Themselves," 2015, p. 85

234. Lenner, Katharina, "Thee politics of pledging: reflections on the London donors conference for Syria", European University Institute, 2016.

235. اقترحته منظمة العمل الدولية خلال عملية الاستعراض الرسمي - ونشكر المستعرض على هذا الاقتراح.

236. مقابلات ، Jordan Strategy Forum, "Relaxing the Rules of Origin forJordanian Industries," 2016

237. انظر على سبيل المثال: Daily Star, The, "Lebanon cleared for EU potato exports," March 26, 2012.

238. أفادت التقارير بأن تمركز الشركات السورية هذا أفضى إلى تضاعف كلفة استئجار الحيز الصناعي ثلاث مرات تقريبا في منطقة على الأقل من هذه المناطق الصناعية (مثلا، المنطقة الصناعية العبور).239. واجهت

المناطق الاقتصادية الخاصة طائفة من التحديات، لكن ثمة علامات تدل على أن بعض المناطق الاقتصادية البارزة (من قبيل منطقة السويس للتعاون الاقتصادي والتجاري بمصر) بدأت تزدهر. Zeng, Douglas Zhihua, "Global Experiences withSpecial Economic Zones Focus on China and Africa", World Bank, 2015.

240. Star, The, "Plan to construct industrial parks in Lebanon," 1February 2016

241. هذه أول مخرطة في حمص في الوقت الحاضر، والمشروعات الصناعية في حاجة ماسة إليها، لأن المخرطات التي كانت موجودة قبل الأزمة لم تعد تعمل.

242. World Bank, "Following the Refugees: New Global Concessional Financing Facility," October 4, 2016 (http://www.worldbank.org/en/news/feature/2016/10/04/following-the-refugees-new-global-concessional- financing-facility) World Bank, 2016j, Preston, 2016

243. World Bank, "World Bank's Response to the Syrian Con¬ict- September 2016," September 28, 2016 (http://www. worldbank.org/en/region/mena/brief/world-banks-response- to-the-syrian-con¬ictseptember-2016); Preston, Scott, "Lebanon positions itself as hubfor Syrian reconstruction," Al-Monitor, September 19, 2016 (http:// www.al-monitor.com/ pulse/originals/2016/09/lebanon-hub-syriareconstruction-war.html).

244. BBC News, "Refugee-run schools in Egypt helping Syrian childrenget an education," 08 April 2016.

245. Save the Children, "Jordan Country Spotlight."

246. أصدر، حتى تموز/يوليه 2016، ما يزيد على 300 شهادة لفنيي الطب الذين يعملون في مستوصفات خاصة ويقدمون خدمات للسوريين.

247. يدرس ما يزيد على 000 10 مدرس سوري الأطفال في إطار هذا الاستثناء وتدفع منظمة اليونيسف مرتباتهم.

248. مقابلات. وصف الأردني هذه التسهيلات بأنها "اكبر إنجاز لمؤتمر (لندن)" وأضاف بأن تخفيف قيود قواعد المنشأ من شأنه أن يجلب الاستثمارات ويزيد صادرات المملكة إلى أسواق الاتحاد الأوروبي.

249. المراكز المجتمعية المتعددة الأغراض. وتعمل هذه المراكز عمل المراكز الجامعة المتعددة الخدمات إذ تسدي للسوريين خدمات وتقوم بإحالات إلى وكالات أخرى. ويتيح هذا النهج الشمولي للسوريين إمكانية الحصول على استشارة في مجال الحصول على عمل، وإمكانية تعلم التركية، والحصول على معلومات بشأن المسائل القانونية وغيرها من الأمور في الوقت الذي يشارك فيه أطفالهم في أنشطة. ويوجد في الوقت الحالي 50 مركزا مجتمعيا تديره مجموعة متنوعة من الوكالات بما فيها وزارة الأسرة والسياسات الاجتماعية، والهلال الأحمر التركي، ومنظمة فيلق الرحمة ومنظمة العمل الإنساني التركية (IMPR) /منظمة الإغاثة الدولية. وتخطط الحكومة التركية لفتح 60 وحدة إضافية من وحدات التأقلم الاجتماعي والدعم داخل مراكز الرعاية الاجتماعية الواقعة في 19 إقليما بغرض توفير خدمات الدعم النفساني الاجتماعي لكل السوريين ولاسيما للنساء. وستفتح الوحدات المذكورة في 19 إقليما به سكان سوريون يتجاوز عددهم 000 15 نسمة. (سانليورفا، وهاتاي، واسطنبول، وأدانا، وكيليس، ومرسين، وماردين، وإزمير، وبورسا، وك.ماراس، وأنقرة، وكونيا، وكيسيري، وعصمانية، وديار‌بكير، وأديامان، وباتمان، ومالاتيا). ومن المقرر الحرص على أن يضمن الفنيون العاملون في المديريات الإقليمية لوزارة الأسرة والشؤون الاجتماعية الدعم والإرشاد للأعوان الذين يقدمون الخدمات للسوريين.

250. علاوة على ذلك، فإن تقديم المساعدة للأطفال وللبالغين يتيح للاجئة فرصة الاستفادة من الخدمات في الوقت الذي يتلقى فيه أطفالها الرعاية (أو يستفيدون أيضا من الخدمات).

251. يوجد ما يقارب 100 منظمة غير حكومية أنشأها السوريون في تركيا. ويوجد أيضا عدد كبير من المنظمات غير الحكومية التركية التي تقدم الدعم للاجئين. وأنشئت جمعية أخرى تدعى "مجلس اللاجئين"، وتتألف من المنظمات غير الحكومية التركية والسورية. وتوجد بعض المنظمات غير الحكومية المتخصصة السورية من قبيل جمعية رجال الأعمال السوريين، وجمعية المثقفين السوريين والجمعية السورية للتشغيل.

252. مجموعة "يدا في يد" على الفيسبوك (رابطة السوريين في مصر) (https://www. facebook.com/syrianhandbyhand/posts/258600367618788) - ويقدم هذا الموقع قائمة جهات الاتصال ومعلومات عن المنظمات المحلية والدولية (الرسمية وغير الرسمية) التي تقدم خدمات للسوريين في مصر وتصف الخدمات المقدمة..

253. تساعد فعلا هذه الشبكات غير الرسمية في مصر اللاجئين من جنسيات أخرى على تفادي أرباب العمل الاستغلاليين في القطاع غير الرسمي، مما يحسن العمل اللائق ويزيد من الرغبة في المشاركة في سوق العمل.

254. هذا ما ركز عليه بصفة خاصة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سوريا الذي أكد في كثير من المناسبات على أهمية قيام الوكالات الدولية العاملة في سوريا بالشراء من السوق المحلية.

255. تدرك وكالات المعونة الإنسانية المخاطر التي ينطوي عليها استيراد السلع مما يؤدي إلى التأثير على الأسواق المحلية وتقويض سبل عيش المزارعين. ومن وسائل تخفيف آثار هذه المخاطر زيادة نسبة التحويلات النقدية إلى المجتمعات المحلية مع تقديم الدعم المالي وتوفير التدريب والمساعدة التقنية للمزارعين وهيئات التسويق. ويوصي تقرير منظمة الأغذية والزراعة/

برنامج الأغذية العالمي تحديدا بتوسيع برنامج تحويل قسيمات برنامج الأغذية العالمي لدعم السوق المحلية، كلما كان ذلك ممكنا (FAO/WFP, "Special Report: FAO/WFP Crop and Food Security Assessment Mission to the Syrian Arab Republic," 2015). وتشتري منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) كل ألبستها وأدواتها المدرسية من المنتجين المحليين منذ عام 2015 - وتضخ بذلك 62 مليون دولار في الاقتصاد. ودعمت عدة مجموعات أخرى (من قبيل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والجمعية الخيرية للصحة) إنشاء شتى مرافق إنتاج النسيج.

256. وهذا النهج الجامع يحد من خطر "استحواذ الأقلية" (انظر على سبيل المثال: World Bank, "World Development Report 2004: Making Services Work for Poor People," 2003).

257. استمدت بيانات الاستثمار السوري من دائرة مراقبة الشركات، ودائرة الأراضي والمساحة، ومؤسسة تشجيع الاستثمار الأردنية.

258. مقابلات.

259. إن أي صعوبة تواجه التنفيذ في بلد واحد فقط قد تعزى إلى جملة من العوامل المتعددة غير المرتبطة بالصعوبة نفسها. وإذا وقفنا على صعوبات مماثلة في التنفيذ عبر البلدان، فإنها قد تعزى إلى تصميم النشاط نفسه.

260. تشارك في إدارة الخطة حكومة لبنان، التي يمثلها وزير الشؤون الاجتماعية، كما تشارك في إدارتها الأمم المتحدة التي يمثلها منسق الشؤون الإنسانية المقيم.

261. تنسق وزارة الخارجية كل الأنشطة المتعلقة باللاجئين السوريين.

262. أنشئت وحدة إدارة البرامج داخل وزارة التخطيط والتعاون الدولي. وتتولى مسؤولية رصد تنفيذ ستة مسارات من مسارات اتفاق الأردن الثمانية. والاستثناءان الوحيدان هما المنتدى الأردني للاستجابة للأزمة السورية وقطاع التعليم، لأنه توجد أمانة أنشئت فعلا لرصدهما.

263. بادر منتدى التنمية اللبناني، وهو فريق فرعي يركز على الفرص الاقتصادية، إلى تنسيق الاستجابة الإنمائية لكنه أقل اكتمالا من الخطة اللبنانية للاستجابة للأزمة.

264. الجمهورية اللبنانية، "بيان لبنان حول إعلان النوايا"، 2016.

265. Rollins, Tom, "UN: 90 Percent of Egypt's Syrian Refugees Living in Poverty," Middle East Eye, 30 October 2015

266. رغم أن السوريين يجدون عملا، فإن انعدام وضع قانوني مستقر في مصر يحول دون العمل الطويل الأجل. وذكر أرباب العمل السوريون في مقابلاتنا معهم أنهم يضطرون إلى منح العمال السوريين إجازات متكررة دون أجر حتى يتابعوا إجراءات الحصول على تصاريح عمل؛ وقال أرباب العمل إنه في بعض الحالات، عندما ينهي العامل السوري كل الإجراءات، ربما تكون الوظيفة قد شغلها شخص آخر.

267. عندما تقوم المشروعات التجارية باستئجار السوريين بصفتهم "أجانب" استنادا إلى قانون العمل، فإن من المتعين عليها أن تثبت عدم وجود مصري مؤهل لذلك العمل.

268. هذه البرمجة ممولة من منظمة إنقاذ الطفولة.

269. تحتاج منطقة كردستان العراقية إلى 2000 مدرسة وإلى وصلات بشبكة المياه والصرف الصحي لحوالي 25 في المائة من المدارس (Vernez, Georges, Shelly Culbertson, and Louay Constant, "Strategic Priorities for ImprovingAccess to Quality Education in the Kurdistan Region-Iraq," RAND Corporation, 2014) ويورد تقرير تقييم الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية لمنطقة كردستان العراقية العديد من الاحتياجات الأخرى في البنيات التحتية العمومية (KRG andUNDP, "Building the Kurdistan Region of Iraq: The Socio-Economic Infrastructure," 2012). : شبكات للصرف الصحي ومعدات إضافية لمعالجة المياه وخطوط مياه إضافية، واستثمارات في شبكات الري وغيرها من الشبكات التي تدعم قطاعها الزراعي الذي لحق الدمار معظمه؛ وتطهير بيئي للبحيرات والحدائق والهضاب - وهي مواقع سياحية تستقطب السياح من كل بقاع العراق وإيران.

270. توحي الأدلة القائمة بأن اللاجئين السوريين سيكون قادرين على المساهمة، لاعتبار السوري مواطنا مقتدرا وذا خبرة في المهن ذات الصلة (من قبيل البناء، وإصلاح السيارات، والعمل الزراعي، والعمل المؤقت، والحدادة). فواحد وستون في المائة من اللاجئين السوريين هم من ذوي المهارات المتوسطة أو العليا. ويسود لدى أصحاب المشروعات ممن قابلناهم اعتقاد مفاده أن السوريين يتمتعون بمهارات ويعملون بتفان. واستنتج استقصاء لمجلس اللاجئين الدانماركي أجري في مخيمات بإربل أن مستويات القدرة والخبرة لدى السوريين عالية؛ وقد اشتغل 76 في المائة في سوريا قبل الأزمة. وسبق للأغلبية (64 في المائة) أن اشتغلت في عمل متوسط المهارات، و 31 في المائة منهم زاولوا عملا متدني المهارة، و5 في المائة منهم زاولوا عملا يتطلب مهارة عالية. Danish Refugee Council and UNHCR, "Syrian Refugee Camp Livelihoods Assessment: Erbil Governorate, Kurdistan Region of Iraq," 2015.

271. World Bank, "Middle East and North Africa: Regional Commitments and Disbursements for Fiscal 2014-16," 2016.

272. لكل البلدان المتقدمة النمو تقريبا وللعديد من البلدان النامية نظم معلومات لأسواق العمل أو وظائف لمواءمة فرص العمل (Shatz, Howard, Louay Constant, Jill E. Luoto, Alexandria C. Smith, and Shmuel Abramzon, "An Assessment of the Present and Future Labor

.Market in the Kurdistan Region – Iraq," RAND Corporation, 2014)

273. شُرع في مشروع "فرص" في العراق في 2013 وأدارته وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة حتى غاية عام 2015،عندما نقلت إدارته إلى مؤسسة روانغا. وتبلغ الكلفة السنوية لمشروع "فرص" 240,000 دولار (تمولها مؤسسة Silatech).

274. قبل الحرب مع تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا، كان منطقة كردستان العراقية تعاني من نقص في الراغبين في القيام بأعمال البناء وكل أنواع العمل البدني الأخرى؛ وجلبت الشركات العمال، من جنوب آسيا في الغالب، للقيام بهذا العمل. ونظرا للظروف الأمنية في المناطق المجاورة، توقف العديد من المشاريع وسرح العديد من هؤلاء العمال.

275. KRG and UNDP, "Building the Kurdistan Region of Iraq," 2012; KRG Ministry of Planning, "Kurdistan Region of Iraqi 2020: A Vision for the Future," 2013.

276. World Bank, "The Kurdistan region of Iraq ," 2016.

277. حكومة الأردن، اتفاق الأردن، 2016c..

278. لعل المثال الرائد والناجح في هذا الصدد هو الخصم الضريبي على ضريبة الدخل في الولايات المتحدة (انظر على سبيل المثال: Marr, Chuck, Chye-Ching Huang, Arloc Sherman, and Brandon Debot, "EITC and Child Tax Credit Promote Work, Reduce Poverty, and Support Children's Development, Research Finds," Center on Budget and Policy Priorities, 2015)).

279. مقابلات.

280. مقابلات مع مستثمرين ورجال أعمال أردنيين.

281. استنادا إلى بيانات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فإن ما يقارب 18 000 لاجئ سوري سبق لهم أن اشتغلوا في البناء.

282. أبلغ البنك الدولي عن تمويل مجموعه 340 مليون دولار حتى تشرين الأول/أكتوبر 2016 (World Bank, "Concessional Financing Facility Funds," 2016).

283. WANA Institute, "Providing 200,000 Work Opportunities," 2016.

284. مقابلات، WANA Institute, "Providing 200,000 WorkOpportunities," 2016.

285. للاجئين السوريين مهارات، سواء منها المتدنية أو المتطورة لدعم بناء البنيات التحتية بفعالية وإصلاحها، ويمكن منحهم تصاريح عمل "تلقائيا" في قطاع البناء في الإطار القائم الذي يسمح للسوريين في لبنان بالعمل في ثلاث قطاعات هي: البناء، والزراعة والبيئة. واستنادا إلى مؤسسة البحوث والاستشارات، فإن 55 في المائة من القوة العاملة في قطاع البناء هي إما غير لبنانية أو من اللاجئين.

286. مقابلات.

287. انظر: U.S. Department of State, "Lebanon 2014 Investment Climate Statement," 2014 and Inventis, Republic of Lebanon, and UNDP, "Lebanon SME Strategy," 2014.

288. من أصل 21 شخصا دربهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على صيانة الهواتف النقالة، 8 أنشأوا محلاتهم التجارية في حين يعمل الباقون مع شركات مختلفة. وفي إطار برنامج أخر، درب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 100 امرأة على الحلاقة والتجميل ووزع أدوات الحرفة على الخريجات. وافتتحت 10 نسوة محلاتهن التجارية، واشتغلت 60 امرأة في محلات للحلاقة أو في بيوتهن. أما 30 منهن فلا يعملن إطلاقا.

289. وفر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ما مجموعه 53,858 فرصة عمل شهريا في كل المحافظات في الفترة الممتدة من 2014 إلى حزيران/يونيه 2016.

290. استنادا إلى تجارب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). تنفق منظمة اليونيسيف 62 مليون دولار بهذه الطريقة.

291. وفر البرنامج الإنمائي فرص عمل مؤقتة في شتى المحافظات. وتشمل مشاريع البنيات التحتية، وإزالة النفايات الصلبة والركام. ففي مجال إزالة النفايات الصلبة، تم توفير 26,183 فرصة عمل شهريا. وفي مجال إصلاح البنيات التحتية، تم توفير 6,572 فرصة عمل شهريا. وفي إطار هذه المشاريع، حدد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ونفذ عشر مبادرات في ميدان إصلاح البنيات التحتية وإزالة النفايات الصلبة في 6 محافظات هي حلب والحسكة وحماه وحمص وريف دمشق وطرطوس. وترمي هذه المبادرات إلى تعزيز وسائل كسب العيش لأضعف الشرائح والتعجيل بعودتهم إلى ديارهم. ودعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضا منظمة غير حكومية محلية، هي جمعية الإنشاءات الخيرية، لإنشاء مركز تقني في حمص يضم ستة ورشات هي: ورشة الحدادة، والألومينيوم وإصلاح الكهرباء، وشبكات الصرف الصحي وإصلاح لوازمه، والنجارة، وطلاء الحديد والخشب. ووفر للعمال تدريب أثناء العمل. وأنشط الورشات هي النجارة والألومينيوم، إذ ثمة حاجة إلى منتجاتهما في أغراض إصلاح المساكن. استنادا إلى مقابلات للكُتاب.

292. لقد تبت أن التواصل بين المنظمات غير الحكومية المحلية يقدم أمثلة ناجحة في هذا الصدد. وتجري إعادة التعمير في حمص ويشتد الطلب على

مهارات البناء لفائدة جمعية البر والإحسان التي أنشأت بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مركزا يشمل سبع ورشات، يقدم معظمها خدمات لإصلاح السكن وإصلاح الأجهزة الإلكترونية؛ وبيع الحواسيب وإصلاحها، وبيع الهواتف النقالة وإصلاحها، ومحلات تركيب وإصلاح مكيفات الهواء ونظم التدفئة، وإصلاح الأجهزة الإلكترونية. ومن المهم ملاحظة أن المركز يشغل خريجي التدريب المهني الذي تدعمه مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. واستنادا إلى مقابلات للكُتاب، تنجز مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة اليونيسيف التدريب المهني عن طريق المنظمات غير الحكومية. وتمنح منح صغيرة للراغبين في إنشاء مشروع للمهن الحرة. ودعمت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين 7420 مستفيدا في دورات تدريبية على الحرف اليدوية والخياطة والحلاقة أساسا؛ وتلقى 618 منهم عُدة حرفية.

293. Cetingulec, Tulay, "Syrians shifting demographics in Turkey'sKurdish regions," Al-Monitor, 2016.

294. تتاح للاجئين السوريين عدة فرص للعمل في تركيا: بتصريح عمل (بدعوة من رب العمل)؛ وبطلب يقدم إلى وكالة التشغيل التركية؛ وفي مهن استثنائية (مدرسون، مقدمو الخدمات الطبية، الأساتذة)؛ وفي إطار العمل للحساب الخاص (مباشرة الأعمال الحرة)؛ والزراعة (العمل الموسمي).

295. مقابلات مع وكالة التشغيل الحكومية.

296. Carroll, Lauren, "Obama: Since 2010, U.S. has created more jobsthan 'all advanced economies combined'," Politifact, 2015.

297. على سبيل المثال يلخص (Zyck and Kent 2014) الممارسات السلمية لإدماج القطاع الخاص في جهود التصدي للأزمة الإنسانية.(المصدر: Zyck, Steven A. and Randolph Kent, 2014, "Humanitarian crises, emergency preparedness and response: the role of business and the private sector", Overseas Development Institute).

298. تدير مؤسسة تنت (Tent Foundation) (http://www.tent.org/refugees-work/) في الوقت الراهن مبادرة "الشراكة من أجل اللاجئين" (Partnership for Refugees) التي "تقدم التوجيه لمنظمات القطاع الخاص الراغبة في العمل والتي عملت على ضمان أن تكون تعهداتها مستدامة ومستجيبة لاحتياجات اللاجئين" . المصدر: "White House, "Fact Sheet, 2016 .

299. World Bank, "Following the Refugees," 2016.

300. UNDP Sub-Regional Response Facility, "Resilience and Responseto the Impact of the Syria Con¬ict: Progress on the Resilience Agenda," mimeo, 2016 (p. X) ويستنتج أنه "من البديهي أيضا أن ثمة حاجة إلى رفع مستويات التفاهم بشأن القدرة على مواجهة الأزمات ومستويات التأهب للعمل الجماعي، وأن من المفيد بالتالي تشجيع المناقشة بين شركاء الخطة الإقليمية للاجئين والقدرة على مواجهة الأزمات بشأن القدرة على مواجهة الأزمات، والعمل من أجل المزيد من الوحدة في الرؤية والعمل"، ويوجز النهج لتحسين التنسيق.

301. رغم مشاركتها في مؤتمر لندن، وما بذلته كل الدوائر المشاركة من جهود (من قبيل الحكومات المضيفة، والفاعلين الإنمائيين، وشركاء القطاع الخاص)، فإنه لم يدرج في جهود التصدي للأزمة القطاع الخاص المحلي ولا الدولي إدراجا فعليا.

302. Tilman Brück, Neil T. N. Ferguson, Valeria Izzi, and WolfgangStojetz, "Jobs Aid Peace", International Security and Development Center, 2016.

303. استندت حسابات الكتاب إلى: World Bank, "World DevelopmentIndicators," 2016.

304. Bhakta, Prajesh, Assitan Diarra-Thioune, and Angus Downie, "Egypt: African Economic Outlook," 2016; World Bank, "Egypt: Promoting Poverty Reduction and Shared Prosperity – A SystematicCountry Diagnostic," September 2015.

305. World Bank, "Egypt: Promoting Poverty Reduction and Shared Prosperity," 2015.

306. UNHCR and UNDP, "Egypt: Regional Refugee & Resilience Plan 2015-2016," Regional Refugee & Resilience Plan, 2015; Bhakta et al., "Egypt: African Economic Outlook," 2016.

307. UNHCR and UNDP, "Egypt: Regional Refugee & Resilience Plan 2015-2016," 2015.

308. World Bank, "Egypt: Promoting Poverty Reduction and Shared Prosperity," 2015.

309. UNHCR, "Inter-agency Information Sharing Portal," 2016 (تعود أحدث البيانات إلى 31 تشرين/أكتوبر 2016)

310. UNHCR, "Joint assessment, " 2013.

311. Rollins, Tom. " UN: 90 Percent of Egypt's Syrian Refugees Living in Poverty," Middle East Eye, October 30, 2015.

312. World Bank, "Egypt: Promoting Poverty Reduction and Shared Prosperity," 2015.

313. Shahine, Gihan. "Syrians in Egypt," 2016.

314. UNHCR, "Joint Assessment for Syrian Refugees in Alexandria," February 2013; Benamor, Wahid, Mirvette Abedrabbo, Marwa Mostafa, and Khaled Chatila, "Field Visit Report: New Damietta," UNHCR, January 2013.

315. Grisgraber, Daryl and Jeff Crisp, "Tough Times for Syrian Refugees in Egypt," Refugees International Field Report, May 8, 2014.

316. ويتفاقم شرط تجديد بطاقة الإقامة كل ثلاثة أشهر بانعدام قدرة حكومية على تجهيز تصاريح الإقامة لهذا العدد الكبير من الناس في الوقت المناسب.

317. انظر الصفحتين 4 و 5 من الوثيقة: Egyptian-British Chamber of Commerce, "Summary Report: Outcome of Egypt's Economic Development Conference," 2015.

318. Leigh and Ma'ayeh, "Syrian Firms Take Refuge Abroad," 2016.

319. Emam, Amr, "Syrian Refugees in Egypt Have their Success Stories," The Arab Weekly, June 26, 2015.

320. Shahine, Gihan. "Syrians in Egypt," 2016; Emam, "Syrian Refugees in Egypt," 2015; Primo, Valentina. "The Syrian Entrepreneurs Starting New Lives in Egypt," BBC, October 1, 2015.

321. Shahine, Gihan. "Syrians in Egypt," 2016.

322. Bellomy, "Refugee-Run Schools," 2016.

323. هذه المشروع تنفذه منظمة إنقاذ الطفولة.

324. استثمرت منطقة كردستان العراقية استثمارات جديدة قدرها 22 بليون دولار في المطارات والمراكز التجارية، والمجمعات السكنية، والفنادق، وكانت أعمال البناء جارية على قدم وساق في 2014.

325. Rudaw, "Poverty and unemployment at unprecedented levels in Kurdistan Region," October 9, 2016.

326. Behr, Sharon, "UNHCR Warns of Massive Displacement in Battlefor Mosul," Voice of America, June 14, 2016; Nebehay, Stephanie, "Up to one million people could ¬ee battle for Iraq's Mosul: ICRC." Reuters, July 29, 2016. وقد قدم مكتب الإحصاءات لإقليم كردستان البيانات المتعلقة بالبطالة.

327. استند ذلك إلى الأرقام الواردة أدناه وإلى قاعدة سكان كردستان البالغ تعدادهم 5.2 ملايين نسمة. Kurdistan Regional Government, "The people of the Kurdistan region," 2016)). غير أن التقديرات المبلغ عنها والمستمدة من البنك الدولي (World Bank, "The Kurdistan region of Iraq," 2016) تفيد بعدد أكبر من المشردين داخليا (1.45 مليون مشرد) وعدد أكبر من حيث مجموع السكان (6.4 ملايين نسمة). وتفيد مصادر أخرى بتقديرات أكبر لعدد المشردين داخليا من العراقيين في منطقة كردستان العراقية؛ ويفيد أحدها بما مجموعه 1.6 مليون مشرد (Kulaksiz and Karasapan, "Iraq's internally displaced populations," 2015) ويفيد مصدر أخر بتقدير قدره 3.2 مليون مشرد (Lee, "IDPs," 2015).

328. المنظمة الدولية للهجرة، تفيد بعثة العراق بأن عدد المشردين داخليا في منطقة كردستان العراقية يقدر بحوالي 942 الف مشرد في محافظة دهوك وإربيل والسليمانية (IOM Iraq, "Displacement Tracking Matrix, Round 60," December 2016).

329. قدرت منطقة كردستان العراقية عدد اللاجئين في خريف عام 2016 بما يقارب 240 000 لاجئ (UNHCR, "Inter-agency InformationSharing Portal," 2016) وعلى غرار البلدان المضيفة الأخرى، يحتمل أن يكون عدد اللاجئين المسجلين أقل من العدد الفعلي، فليس كل اللاجئين يسجلون أنفسهم. وخلص استقصاء للأسر المعيشية في منطقة كردستان العراقية إلى أن نسبة اللاجئين غير المسجلين تتراوح بين 6 في المائة و 13 في المائة Reach, "Comparative Analysis Of Syrian Refugees Staying," 2014; UNHCR, "Displacement as challenge and opportunity – Urban pro le: Refugees, internally displaced persons and host community, Erbil Governorate, Kurdistan Region of Iraq," 2016.

330. المنظمة الدولية للهجرة، تفيد بعثة العراق بأن 219 000 من المشردين داخليا البالغ تقديرهم حوالي 904 الف مشرد في محافظة دهوك وإربيل والسليمانية يقيمون في مخيمات (IOM Iraq, "DisplacementTracking Matrix, Round 60," December 2016).

331. Save the Children, "Socio economic pro le of people affected bythe Syria crisis in Northern Iraq: Food security and livelihoods needs assessment in non-camps settings," May 2014.

332. World Bank, "Impact of the Syrian con¬ict and ISIS," 2015

333. World Bank, "The Kurdistan region of Iraq," 2016

334. World Bank, "Impact of the Syrian conflict and ISIS," 2015

335. .لا يوجد أي مركز جامع متعدد الخدمات لتنسيق التراخيص والإجراءات، Shatz et al., "Present and Future Labor Market in the Kurdistan .Region," 2014

336. Reach, "Comparative Analysis Of Syrian Refugees Staying," .2014

337. " UNHCR, "In Response to the Syria Crisis – Iraq," 2016

338. Behr, "UNHCR Warns of Massive Displacement," 2016; Nebehay, "Up to one million people," 2016 could flee battle," .2016

339. Sood and Seferis, "Syrians Contributing to Kurdish ..Economic Growth," 2015

340. Danish Refugee Council and UNHCR, "Syrian Refugee Camp Livelihoods Assessment," 2015; Save the Children, "Youth Labor Market & Entrepreneurship Opportunities in the KRG .Assessment," May 2014

341. نشرت دراسة إربيل أما دراسة دهوك والسليمانية فلا تزال قيد الإنجاز. UNHCR, "Displacement as Challenge and Opportunity," 2016

342. تزايدت فعلا قيمة الصادرات المحلية إلى أمريكا الشمالية بمعدل 7.7% أو 74.6 ملايين دينار أردني في حين انخفضت الصادرات الموجهة إلى كل المناطق والكتل الإقليمية في عام 2015. وعلاوة على ذلك، نمت باطراد ثقيمة الصادرات على مدى السنوات القلائل الماضية، حيث ازدادت بمعدل 10% خلال عام 2014 مقارنة بعام 2013. ويغلب على الصادرات إلى الولايات المتحدة صادرات الملابس التي أنتجت في المناطق الصناعية المؤهلة بالأردن؛ وشكلت منتجات النسيج ما يقارب 90% من صادرات الأردن إلى الولايات المتحدة في عام 2014. ويجدر بالملاحظة أن اتفاق التجارة الحرة الموقع بين الأردن والولايات المتحدة قد دخل حيز النفاذ في عام 2010، مما يتيح إمكانية كبيرة لعدد من الصناعات المختلفة لزيادة مستويات إنتاجها وصاداراتها إلى الولايات المتحدة.

343. Jordan Times, "Unemployment rises to 14.7% in Q2," July .25, 2016

344. تقديرات مستندة إلى عدد السكان عام 2015 المقدر بحوالي 7.6 مليون نسمة (World Bank, World Development Indicators, 2016) وعدد اللاجئين المقدر بحوالي 000 656 نسمة في خريف عام 2016 (UNHCR, "InteragencyInformation Sharing Portal," 2016). وانظر أيضا Hashemite Kingdomof Jordan, "Comprehensive Vulnerability .Assessment", 2016

345. انظر على سبيل المثال، Al-Manar, "رغم أن أرباب العمل ملزمون بأن يوفروا رعاية الأطفال عند الحاجة، فإن الأثر العملي لهذا النظام هو أن أرباب العمل يتفادون تشغيل المتزوجات"; Creative, "EmployerPerspective on the Jordanian Labor Force," 2014

346. مستعرضو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الأردن.

347. أعلن البنك المركزي الأردني وبنك الأردن عن نجاح استيفاء كل الشروط المطلوبة للسماح لزبائن بنك الأردن بالشروع في استخدام هواتفهم الذكية لسداد فواتير للأفراد والمحلات التجارية والقطاع الحكومي وأي طرف آخر مسجل في نظام جوموبي. وعن طريق خدمة ("Mobile Cash")، يكن لأي بنك في الأردن أن يحول المال إلى أي مستفيد على رقم هاتفه المحمول المخصص لهذه الخدمة أو أن يسدد أي مبالغ لأي محل تجاري أو مطعم أو مؤسسة حكومية... وما إلى ذلك، بمجرد تسجيلها في نظام جوموبي.

348. في عام 2018، سيطلب إلى الشركات أن تتقيد بعتبة أعلى قدرها 25 في المائة لكي تكون مؤهلة للاستفادة من ترتيبات التجارة التفضيلية.
.

349. نشكر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الأردن على هذه الإفادة.

350. نشكر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الأردن على هذا الاقتراح.

351. World Bank, "World Development Indicators," 2016.

352. World Bank, "World Development Indicators," 2016.

353. Blominvest Bank, "An Overview of Lebanon's EconomicPerformance in 2011," 2012.

354. تفيد التقارير أن أثر الأزمة على التجارة اللبنانية أقل من الأثر الذي عانى منه الأردن أو تركيا World Bank, "The Impact of the Syrian Conflict on Lebanese Trade," 2013.

355. تعزى هذه الأرقام إلى وزارة العمل (بوابة التمكين الاقتصادي للمرأة "وزارة العمل: يتجاوز معدل البطالة في لبنان 23 في المائة في أوساط الفقراء" 2014)، رغم أن التقديرات الدولية المستندة إلى بيانات ما قبل الأزمة تفيد بمعدل أدنى بكثير قدره 9 في المائة (World Bank "The Big Swap: Dollars for Trust," Lebanon Economic Monitor, 2016).

356. تستند هذا التقدير إلى التقديرات السكانية لعام 2015 البالغة 5.9 ملايين (World Bank, "World Development Indicators," 2016) وتقدير لعدد اللاجئين في خريف عام 2016 مجموعه مليون لاجئ (UNHCR, "Inter-agency Information Sharing Portal," 2016) Government of Lebanon and United Nations, "Lebanon Crisis Response Plan: 2015-2016," 2014.

357. تفيد تقارير منظمة العمل الدولية بتقديرات معدلها 14 في المائة في عام 2013، بينما يقدم البنك الدولي تقديرات أعلى قليلا حيث تتراوح بين 27 و 35 في المائة. ILO, "Towards Decent Work in Lebanon: Issues and Challenges in Light of the Syrian Refugee Crisis," 2015; World Bank, "Lebanon: Economic and Social Impact Assessment of the Syrian Conflict," 2013.

358. Dionigi, Filippo, "The Syrian Refugee Crisis In Lebanon: State Fragility And Social Resilience," 2016.

359. World Bank, "Lebanon: Economic and Social Impact Assessment of the Syrian Conflict," 2013.

360. يصل هذا الرقم إلى 94% في بعض المناطق من قبيل البقاع. (UNHCR, UNICEF, and WFP, "Vulnerability Assessment of Syrian Refugees in Lebanon," 2016).

361. . http DAI, "Lebanon—Industry Value Chain Development"., [بدون تاريخ]

362. UNHCR, UNICEF, and WFP, "Vulnerability Assessment of Syrian Refugees in Lebanon," 2016.

363. ILO, "Assessment of the impact of Syrian Refugees in Lebanon and their employment profile," 2013.

364. Syrian Center for Policy Research, "Confronting fragmentation," 2015.

365. Syrian Center for Policy Research, "Confronting fragmentation," 2015.

366. UNOCHA, "2016 Periodic Monitoring Report of the Humanitarian Response Plan," 2016. أوردت عدة منظمات غير حكومية أرقاما أعلى - بما فيها منظمة أطباء بلا حدود التي قدرت، في كانون الثاني/ يناير 2016، عدد المحاصرين في الحصار الذي فرضته الحكومة السورية أو الجماعات المعارضة بما يتراوح بين 1.5 مليون شخص ومليوني شخص.

367. FAO/WFP, "Crop and Food Security Assessment Mission to the Syrian Arab Republic," 2015.

368. Butter, David, "Salvaging Syria's Economy," 2016.. انظر بخصوص ظاهرة زراعة الكفاف FAO/WFP, "Crop and FoodSecurity Assessment Mission to the Syrian Arab Republic," 2015.

369. المصدر: Turkmani, Rim, Ali A. K. Ali, Mary Kaldor, and Vesna Bojicic-Dzelilovic, "Countering the Logic of the War Economy in Syria," London School of Economics, 2015..

370. بالنسبة للمناطق المحاصرة، لا يمكن نقل إلا كميات الحد الأدنى من السلع، وكثيرا ما يكون النقل مكلفا بسبب تكاليف التهريب و"رسوم الجمارك" التي تفرضها الجماعات المسلحة في الحدود بين المناطق. ويتباين نطاق الرسوم المفروضة إذ يلاحظ تركماني وآخرون أن "تركيا تسمح للجماعات المسلحة المنتسبة لها بأن تسيطر على المعابر الحدودية، مما يتيح لها فرص الحصول على ما تقديره 000 660 دولار من دولارات الولايات المتحدة في اليوم الواحد في شكل "إيرادات جمركية". وخلافا لذلك، يرفض الأردن السماح للجماعات المسلحة بالسيطرة على الحدود وفرض الرسوم. وفي المناطق لمناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة والمجاورة لتركيا فإن الوضع أسهل بكثير لأن تركيا لا تفرض قيودا كثيرة. في حين تواجه المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة والمجاورة للأردن ظروفا أشد صعوبة لأن حكومة الأردن لا تسمح بالمرور إلا للنقد والمعونة الإنسانية. والسياسة الوحيدة التي يبدو أنها مشتركة بين الحكومات التركية والأردنية والسورية هي حظر التسليم المشروع للوقود إلى أي منطقة خاضعة لسيطرة المعارضة. (Turkmani, Rim, Ali A. K. Ali, Mary Kaldor, and Vesna Bojicic-Dzelilovic, "Countering the Logic of the War Economy in Syria," London School of Economics, 2015).

371. أكدت مقابلات أجريت مع مخبرين رئيسيين لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمنظمات غير الحكومية التي تقوم بأنشطة مدرة للدخل في محافظات مختارة (ريف دمشق، وحمص، وحماه، وطرطوس) الحاجة الكبيرة إلى العمالة الماهرة في شتى القطاعات الاقتصادية (من قبيل تحظير الأغذية، وقطاع النسيج، والأحذية ومواد البناء، والترصيص، والنجارة، والإسكان، وصيانة المعدات الكهربائية، والهواتف الخلوية والحلاقة).

372. اكدت مقابلات أجريت مع مخبرين رئيسيين في مصانع الأحذية في طرطوس القيود التي يواجهها المقاولون من المشردين داخليا.

373. Syrian Arab Republic, "Central Bureau of Statistics," 2016.

374. ومن أمثلة ذلك مشروع زراعي في درعا تديره منظمة محلية للمجتمع المدني تدعى غصن الزيتون. وأنشأ هذا المشروع مزرعتين تستغلان 65 فدانا من الأراضي وتشغلان 53 شخصا.

375. وعلى سبيل المثال، أنشأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مراكز تدريب قرب المنطقة الصناعية لحمص. كما يدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التدريب والتنسيب الوظيفي للفئات الضعيفة بصفة خاصة، بما فيها المشردون داخليا، والمعوقون والنساء، في حماه وحمص وريف دمشق.

376. World Bank, "World Development Indicators," 2016..

377. Hurriyet Daily News, "Unemployment in Turkey rises to 11.3 percent in August," November 15, 2016.

378. هذا هو المصطلح الرسمي في تركيا لوضع اللاجئ بالنسبة السوريين.

379. تستند التقديرات إلى التقديرات السكانية لعام 2015 البالغة 78.7 مليون نسمة (World Bank, 2016d) وتقدير لعدد اللاجئين في خريف عام 2016 مجموعه 2.7 مليون لاجئ (UNHCR, "Inter-agency Information Sharing Portal," 2016).

380. Business and Human Rights Resource Centre, "Syrian refugees in Turkish garment supply chains," 2016; Erdogan and Ünver, "Turkish Business Sector on Syrians," (2015)).

381. Acemoglu, Daron and Murat Üçer, "Why Turkish growth ended: An institutional perspective," 18 November, 2015..

382. تضاعف عدد تصاريح العمل أكثر من مرتين منذ مؤتمر لندن - مما يقارب 000 7 تصريح عمل في أوائل عام 2016 إلى 000 15 تصريح عمل في أواخر عام 2016. غير أنه لا يزال هذا العدد قليلا نسبيا مقارنة بعدد اللاجئين البالغين سن العمل والذين يقدر عددهم بحوالي 1.5 مليون لاجئ. المصادر: Del Carpio and Wagner, "The impact of Syrian refugees," 2015؛ ومقابلات في تركيا؛ وفريق وسائل كسب العيش التابع للبرنامج الإنمائي.

383. وبالإضافة إلى وكالة التنسيب الوظيفي الحكومية، أنشأت منظمة ريزيك غير الحكومية مكتبا للتشغيل في سانليورفا وذلك خصيصا للربط بين أرباب العمل والعمال السوريين. ومنذ إنشاء منظمة ريزيك في عام 2014، تلقت ما يزيد على 15 ألف طلب ووظفت ما يزيد على 3500 عامل سوري. وإذا تعاونت هذه المنظمات مع وكالة التشغيل الحكومية، فإنها ستكون بديلا مهما وفعالا في مجال التشغيل.

384. تخطط الحكومة التركية لفتح 60 وحدة إضافية من وحدات التأقلم الاجتماعي والدعم داخل مراكز الرعاية الاجتماعية الواقعة في 19 إقليما بغرض توفير خدمات الدعم النفساني الاجتماعي لكل السوريين ولاسيما للنساء. وستفتح الوحدات المذكورة في 19 إقليما به سكان سوريون يتجاوز عددهم 000 15 نسمة. (سانليورفا، وهاتاي، واسطنبول، وأدانا، وكيليس، ومرسين، وماردين، وإزمير، وبورسا، وك.ماراس، وأنقرة، وكونيا، وكيسيري، وعصمانية، وديار بكير، وأديامان، وباتمان، ومالاتيا). وسيقدم الفنيون العاملون في المديريات الاقليمية لوزارة الأسرة والشؤون الاجتماعية الدعم والإرشاد.

385. UNHCR, "Inter-agency Information Sharing Portal," 2016.

386. UNHCR, "Population Statistics," 2016; Internal Displacement Monitoring Center, "Syria: Forsaken IDPs adrift inside a fragmenting state," 2014.

387. نستخدم على وجه التحديد الجدول 3-1 من المرجع التالي IOM Iraq, "Displacement Tracking Matrix: Round 50," July 2016.

388. يقدر عدد السوريون الذين بقوا في سوريا بحوالي 16 مليون سوري (UNOCHA, "Syrian Arabic Republic: Humanitarian Needs Overview", 2016, p. 12 ويفيد التقرير بأن 11 مليون لاجئ سوري يعيشون في المناطق الحضرية وهوما يمثل 70 في المائة من السكان)

389. Kurdistan Regional Government, "The people of the Kurdistan region," 2016..

390. World Bank, "World Development Indicators," 2016.

391. World Bank, "World Development Indicators," 2016.

392. Abramazon et al., "Capacity Building at the Kurdistan RegionalStatistics Organization," 2014..

393. Mounir, Hossam, "Unemployment rate reaches 12.7% in Q1 of 2016: CAPMAS," Egypt Daily News, May 15, 2016.

394. CGAP, "Pathways to Self-Reliance for Urban Refugees in Egypt," 2015.

395. Rudaw, "Poverty and Unemployment," 2016.

396. SREO/IRIS, "Strangers in Strange Lands," 2015, Figure 15. ووردت معدلات بطالة أقل بكثير بالنسبة لإربيل في الفرع جيم من المرفق دال من الوثيقة: UNHCR, "Displacement as Challenge and Opportunity", 2016..

397. Hashemite Kingdom of Jordan, "14.6% The Unemployment Rateduring the rst Quarter of 2016," Department of Statistics, April 26, 2016

398. ILO, "The ILO Response to the Syrian Refugee Crisis", 2016, p. 7..

399. (ILO, "Towards Decent Work in Lebanon," 2015 (p. 39..

400. World Bank, "Lebanon: Economic and Social Impact Assessment of the Syrian Con¬ict," 2013.

401. (ILO, "Towards Decent Work in Lebanon," 2015 (p. 36..

402. World Bank, "Syria Overview," 2016 (Downloaded December 5,2016)..

403. OECD, "How does Turkey compare?", 2016.

404. Hurriyet Daily News, "Unemployment in Turkey rises," 2016.

405. SREO/IRIS, "Strangers in Strange Lands," 2015, Figure 16.

406. انظر:
World Bank, 2015a, "Egypt: Promoting Poverty Reduction and Shared Prosperity – A Systematic Country Diagnostic,"September

407. UNHCR, 2016, "UNHCR and partners warn in Syria report of growing poverty, refugee needs ويفيد هذا التقرير بأن 62 000 سوري هم تحت عتبة الفقر. وهذا ما يمثل 54 في المائة من مجموع اللاجئين السوريين في مصر البالغ عددهم 115 000.

408. World Bank, 2016f, "The Kurdistan region of Iraq - Reforming theeconomy for shared prosperity and protecting the vulnerable.".

409. Amnesty International, "Syria's refugee crisis in numbers," 3 February 2016

410. UNDP, "About Jordan," [بدون تاريخ].

411. انظر: UNHCR, 2016, "UNHCR and partners warn in Syria reportof growing poverty, refugee needs".

412. انظر: Ministry of Social Affairs and UNDP, "Poverty, Growth,and Income Distribution in Lebanon," 2008. OXFAM, 2016 "Poverty,Inequality and Social Protection in Lebanon"، ويشير هذا التقرير إلى أن هذه الأرقام هي أحدث البيانات المتاحة مؤخرا.

413. انظر: UNHCR, 2016, "UNHCR and partners warn in Syria report of growing poverty, refugee needs".

414. Syrian Center for Policy Research, 2015, "Confronting Fragmentation: Impact of Syrian Crisis Report.".

415. Türkiye İstatistik Kurumu, 2014, "İstatistiklerle Aile".

416. انظر:
Joao Pedro Azevedo, Judy S. Yang, and Osman Kaan Inan, 2016, "What Are the Impacts of Syrian Refugees on Host Community Welfare in Turkey? A Subnational Poverty Analysis, World Bank Group

المراجع

Ayoub, Maysa and Shaden Khallaf, “Syrian Refugees in Egypt: Challenges of a Politically Changing Environment”, 2014 (http://schools.aucegypt.edu/GAPP/cmrs/Documents/Final_Syrian%20refugees.pdf).

BBC News, “Refugee-run schools in Egypt helping Syrian children get an education,” 08 April 2016 (http://www.bbc.com/news/world-middle-east-35947086).

Behr, Sharon. “UNHCR Warns of Massive Displacement in Battle for Mosul,” Voice of America, June 14, 2016. http://www.voanews.com/content/unhcr-warns-massive-displacement-battle-mosul/3375736.html

Bellomy, Charlotte. “ Refugee-Run Schools Support Syrian Refugees in Egypt,” Borgen Magazine, June 1, 2016.

Benamor, Wahid, Mirvette Abedrabbo, Marwa Mostafa, and Khaled Chatila, “Field Visit Report: New Damietta,” UNHCR, January 2013.

Betts, Alexander and Paul Collier, “Help Refugees Help Themselves: Let Displaced Syrians Join the Labor Market”, Foreign Affairs, November/December 2015 (https://www.foreignaffairs.com/articles/levant/2015-10-20/help-refugees-help-themselves).

Bhakta, Prajesh, Assitan Diarra-Thioune, and Angus Downie, “Egypt: African Economic Outlook,” 2016.

Bhattacharya, Rina and Hirut Wolde, “Constraints on Growth in the MENA Region”, IMF, 2009 (https://www.imf.org/external/pubs/cat/longres.aspx?sk=23486.0).

Bifani, Alan, “Decrease of exports due to deterioration of Lebanon’s only land export route which crosses Syria,” MENA New Financing Initiative 25/1/2016

Bişkin, Hacı, “İstanbul’da Suriye hastanesi!” 2016 (http://www.gazeteduvar.com.tr/saglik/2016/08/16/istanbulda-suriye-hastanesi/).

Blominvest Bank, “An Overview of Lebanon’s Economic Performance in 2011,” 2012 (https://www.blominvestbank.com/Library/Files/BLOM%20Invest/Spot2012/2012-03-An%20Overview%20of%20Lebanon’s%20Economic%20Performance%20in%202011.pdf).

BNP Paribas, “Egypt: Devaluation has mixed effects,” 2016 (http://economic-research.bnpparibas.com/Views/DisplayPublication.aspx?type=document&IdPdf=27700).

Brück, Tilman, Neil T. N. Ferguson, Valeria Izzi & Wolfgang Stojetz, “Jobs Aid Peace”, International Security and Development Center, 2016 http://isd-center.org/wp-content/uploads/2016/09/Employment-Interventions-and-Peace-Final-Report-Final-Version-2016-09-16.pdf

Business and Human Rights Resource Centre, “Syrian refugees in Turkish garment supply chains,” 2016 (https://business-humanrights.org/sites/default/files/160131%20Syrian%20Refugee%20Briefing%20FINAL.pdf).

Abou Hamia, Mohamad A., 2016, “Jobless growth: empirical evidences from the Middle East and North Africa region”, Journal for Labor Market Research (http://link.springer.com/article/10.1007%2Fs12651-016-0207-z).

Abramzon, Shmuel, Nicholas Burger, Bonnie Ghosh-Dastidar, Peter Glick, Krishna B. Kumar, Francisco Perez-Arce, and Alexandria Smith, “Capacity Building at the Kurdistan Regional Statistics Organization Through Data Collection”, RAND Corporation, 2014 (http://www.rand.org/pubs/research_reports/RR293.html).

Acemoglu, Daron and Murat Üçer, “Why Turkish growth ended: An institutional perspective,” 18 November, 2015 (http://voxeu.org/article/why-turkish-growth-ended).

African Development Bank, “Addressing informality in Egypt, 2016 (http://www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Publications/Working_paper_-_Addressing_informality_in_Egypt.pdf).

Ahmed, Massod, Dominique Guillaume, and Davide Furceri, “Youth Unemployment in the MENA Region: Determinants and Challenges,” World Economic Forum, 2012 (https://www.imf.org/en/News/Articles/2015/09/28/04/54/vc061312).

Aile ve Sosyal Politikalar Bakanlığı, “Türkiye’de Geçici Koruma Altında Bulunan Suriye Vatandaşlarına Yönelik Psikososyal Destek ve Sosyal Uyum Koordinasyon ve Planlama Çalıştayı,” 2016.

Akmehmet, M. Hande, “The High Cost To Turkey Of The Syrian Civil War,” Newsweek, 2015 (http://www.newsweek.com/high-cost-turkey-syrian-civil-war-403535).

Al-Manar, “Although employers are required to provide childcare when needed, the practical implication of the regulation is that employers avoid hiring married women.” http://www.almanar.jo/en/documents/Mayssa%20Gender%20report.pdf.

Angel-Urdinola, Diego F., Amina Semlali, and Stefanie Brodmann, “Non-Public Provision of Active Labor Market Programs in Arab-Mediterranean Countries: An Inventory of Youth Programs,” World Bank, 2010 (http://siteresources.worldbank.org/SOCIALPROTECTION/Resources/SP-Discussion-papers/Labor-Market-DP/1005.pdf).

Angel-Urdinola, Diego F. and Kimie Tanabe, “Micro-Determinants of Informal Employment in The Middle East and North Africa Region”, World Bank, 2012 (http://documents.worldbank.org/curated/en/843621468275089806/Micro-determinants-of-informal-employment-in-the-Middle-East-and-North-Africa-region).

Attar, Mustafa Aykut, “Tackling Youth Unemployment: The Turkish Experience”, Future of Iran, 2013 (https://lif.blob.core.windows.net/lif/docs/default-source/future-of-iran/the-future-of-iran-(economy)-tackling-youth-unemployment-the-turkish-experience-pdf.pdf?sfvrsn=0).

Creative, “Employer Perspective on the Jordanian Labor Force,” 2014 (http://www.amcham.jo/Portal1/Upload/Block/Image/Creative%20Associates%20International%20Report.pdf).

Culbertson, Shelly, Olga Oliker, Ben Baruch, and Ilana Blum, “Rethinking Coordination of Services to Refugees in Urban Areas,” RAND Corporation, 2016 (http://www.rand.org/pubs/research_reports/RR1485.html).

DAI, “Lebanon—Industry Value Chain Development” [UNDATED] (https://dai.com/our-work/projects/lebanon—industry-value-chain-development-livcd).

Daily Star, The, “Lebanon cleared for EU potato exports,” March 26, 2012.

Daily Star, The “Plan to construct industrial parks in Lebanon,” 1 February 2016 (http://www.ifpinfo.com/Lebanon-NewsArticle-7156#.V8qtXSN940o).

Danish Refugee Council, Norwegian Refugee Council, Oxfam International, and Save the Children, “From Words to Action”, 2016 (https://www.oxfam.org/sites/www.oxfam.org/files/file_attachments/bp-from-words-to-action-syria-refugees-070916-en.pdf).

Danish Refugee Council and UNHCR, “Syrian Refugee Camp Livelihoods Assessment: Erbil Governorate, Kurdistan Region of Iraq,” 2015 (http://data2.unhcr.org/en/documents/details/43926).

Del Carpio, Ximena Vaness and Mathis Christoph Wagner, “The impact of Syrian refugees on the Turkish labour market”, World Bank, 2015 (http://documents.worldbank.org/curated/en/505471468194980180/The-impact-of-Syrians-refugees-on-the-Turkish-labor-market).

Devranoglu, Nevzat. “Fridges and flour: Syrian refugees boost Turkish economy”, February 19, 2016, Reuters. (http://www.reuters.com/article/us-mideast-crisis-turkey-economy-idUSKCN0VS1XR).

Dhillon, Navtej and Tarik Yousef, “Generation in Waiting: The Unfulfilled Promise of Young People in the Middle East”, 2009.

Dionigi, Filippo, “The Syrian Refugee Crisis In Lebanon: State Fragility And Social Resilience,” 2016 (http://eprints.lse.ac.uk/65565/1/Dionigi_Syrian_Refugees%20in%20Lebanon_Author_2016.pdf).

Dix, Sarah and Jodie Curth-Bibb “Resilience building and innovation: Review of UNDP/RBAS Sub-Regional Response Facility - Syria crisis,” UNDP/RBAS, 2015 (https://www.issr.uq.edu.au/filething/get/38739/Resilience_building_and_innovation.pdf).

Dobbs, Leo. “UNHCR head says international community must share burden of Syrian refugees,” UNHCR, 2013 (http://www.unhcr.org/en-us/news/latest/2013/9/52493c516/unhcr-head-says-international-community-must-share-burden-syrian-refugees.html).

Doğan, Zülfikar, “Despite ongoing war, is trade between Turkey, Syria rebounding?” Al-Monitor, 2015 (http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2015/11/turkey-syria-trade-level-increase-despite-civil-war.html).

Doğan, Zülfikar, “Why Turkey’s high unemployment rate may mean more terror attacks”, Al-Monitor, 2016 (http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2016/03/turkey-idle-youth-exacerbates-terror-problem.html).

Dorman, Stephanie, “Educational Needs Assessment for Urban Syrian Refugees in Turkey”, Duke University, mimeo, 2014.

Butter, David, “Salvaging Syria’s Economy,” 2016. Chatham House, London.

Cali, Massimiliano and Samia Sekkarie, “Much ado about nothing? The economic impact of refugee ‘invasions’,” The Brookings Institution, 2015 (http://www.brookings.edu/blogs/future-development/posts/2015/09/16-economic-impact-refugees-cali).

CARE, 2016a, “Women, Work, & War: Syrian women and the struggle to survive five years of conflict.” (http://www.care.org/sites/default/files/documents/Syria_women_and_work_report_logos_07032016_web.pdf)

CARE, 2016b, “On Her Own: How women forced to flee from Syria are shouldering increased responsibility as they struggle to survive,” http://www.care-international.org/files/files/CARE_On-Her-Own_refugee-media-report_Sept-2016.pdf.

Carrion, Doris. “Syrian Refugees in Jordan: Confronting Difficult Truths,” Chatham House, 2015 (https://www.chathamhouse.org/publication/syrian-refugees-jordan-confronting-difficult-truths).

Carroll, Lauren, “Obama: Since 2010, U.S. has created more jobs than ‘all advanced economies combined’,” Politifact, 2015 (http://www.politifact.com/truth-o-meter/statements/2015/jan/21/barack-obama/obama-obama-2010-us-has-created-more-jobs-all-adva/).

Ceritoğlu E., B. Gürcihan Yüncüler, H. Torun, S. Tümen (2015), “The Impact of Syrian Refugees on Natives’ Labor Market Outcomes in Turkey: Evidence from a Quasi-Experimental Design”, IZA Working Paper No. 9348.

Çetingüleç, Mehmet, “How did Ankara’s spending on Syrian refugees jump to $25 billion?”, Al-Monitor, September 30, 2016 (http://www.al-monitor.com/pulse/tr/originals/2016/09/turkey-syria-refugees-mind-blogging-increase-expenses.html).

Cetingulec, Tulay, “Syrians shifting demographics in Turkey’s Kurdish regions,” Al-Monitor, 2016 (http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2016/08/turkey-syria-syrian-refugees-kurdish-region.html).

CGAP, “Pathways to Self-Reliance for Urban Refugees in Egypt,” 2015 https://www.cgap.org/blog/pathways-self-reliance-urban-refugees-egypt.

Chaaban, Jad, “Expanding Youth Opportunities in the Arab Region”, UNDP, 2013. (http://www.arabstates.undp.org/content/rbas/en/home/library/huma_development/expanding-youth-opportunities-in-the-arab-region.html).

حسن شقراني، ”نزف المديونية لبنان يخسر 10مليارات دولار بسبب الحرب“،

الأخبار، 28 كانون الثاني/يناير 2014. (http://al-akhbar.com/node/199505)

Citizen of Syria have to get exceptional permit from Land Registry Directorate of Turkish Republic. https:// www.tkgm.gov.tr/tr/icerik/foreigners (Suriye vatandaşlarının taşınmaza ilişkin tüm talepleri, Tapu ve Kadastro Genel Müdürlüğü’ nden alınacak talimat doğrultusunda gerçekleştirilir.)

Clark, Helen. “Helen Clark: Speech at UNHCR Executive Committee High Level Segment on “Solidarity with Syrian refugees and host countries,” UNDP, 2013 (http://www.undp.org/content/undp/en/home/presscenter/speeches/2013/09/30/helen-clark-speech-at-unhcr-executive-committee-high-level-segment-on-solidarity-with-syrian-refugees-and-host-countries-.html).

Coles, Isabel, “Economic ‘tsunami’ undermines war against Islamic State in Iraq - Kurdish deputy PM,” Reuters, Jan 16, 2016 (http://www.reuters.com/article/us-mideast-crisis-iraq-kurds-economic-idUSKCN0UU0GS).

for Shared Prosperity: Time for Action in the Middle East and North Africa", World Bank, 2013 (https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/13284).

Gatti, Roberta, Diego F. Angel-Urdinola, Joana Silva, and András Bodor, "Striving for Better Jobs: The Challenge of Informality in the Middle East and North Africa", World Bank, 2014 (http://documents.worldbank.org/curated/en/445141468275941540/Striving-for-better-jobs-the-challenge-of-informality-in-the-Middle-East-and-North-Africa).

GIZ, "Northern Iraq: GIZ creates new prospects for people displaced by the 'Islamic State'," 15 January 2016 (https://www.giz.de/en/press/36885.html).

Gobat, Jeanne and Kristina Kostial, "Syria's Conflict Economy," IMF, 2016 (https://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2016/wp16123.pdf).

Gohlke-Rouhayem, Janet, Nada Melki, Christoph David Weinmann, "Employment and Labor Market Analysis (ELMA)", GIZ, 2016 (https://data.unhcr.org/syrianrefugees/download.php?id=11220).

Gonzalez, Gustavo, "New aid architecture and resilience building around the Syria crisis", Forced Migration Review, 2016 (http://www.fmreview.org/solutions/gonzalez.html).

Government of Jordan, "Needs Assessment Review of the Impact of the Syrian Crisis on Jordan," MOPIC, 2013 (http://inform.gov.jo/en-us/By-Date/Report-Details/ArticleId/9/Needs-Assessment-Review-of-the-Impact-of-the-Syrian-Crisis-on-Jordan).

Government of Jordan, "The GCC Grant," MOPIC, 2014 (http://www.mop.gov.jo/EchoBusV3.0/SystemAssets/pdf/GCC%20grant%20updated%2014.12.2014.pdf).

حكومة الأردن، "نهج جديد شامل بين المملكة الأردنية الهاشمية والمجتمع الدولي، للتعامل مع أزمة اللاجئين السوريين"، 2016 (https://2c8kkt1ykog81j8k9p47oglb-wpengine.netdna-ssl.com/wp-content/uploads/2016/03/Supporting-Syria-the-Region-London-2016-Jordan-Statement-ARABIC.pdf)

Government of Lebanon and United Nations, "Lebanon Crisis Response Plan: 2015-2016," 2014.

Grisgraber, Daryl and Jeff Crisp, "Tough Times for Syrian Refugees in Egypt," Refugees International Field Report, May 8, 2014.

Hamdan, Kamal, "Micro and Small Enterprises in Lebanon," Economic Research Forum Research Report, 2003 (https://erf.org.eg/wp-content/uploads/2016/04/PRR0417.pdf).

Hani, Nadine, "Controversy over what The Economist did not say", Al Arabiya News, July 16, 2011.

Harb, Charles and Reem Saab. "Social Cohesion And Intergroup Relations: Syrian Refugees And Lebanese Nationals In The Bekaa And Akkar." Save the Children, 2014. https://data.unhcr.org/syrianrefugees/download.php?id=5807.

Hashemite Kingdom of Jordan, "Comprehensive Vulnerability Assessment Sector Template: Shelter," 2016 (data.unhcr.org/syrianrefugees/download.php?id=12358).

Hashemite Kingdom of Jordan, "14.6% The Unemployment Rate during the first Quarter of 2016", Department of Statistics, April 26, 2016. http://dos.gov.jo/dos_home_e/main/archive/Unemp/2016/Emp_2016-q1.pdf.

Dünya Newspaper: http://www.dunya.com/gundem/suriyeli-firma-sayisi-10-bini-asti-haberi-29098

Economist, "The Squeeze on Assad", June 30, 2011.

Economist, "Erdoganomics: Turkey is performing way below its potential," February 6, 2016 (http://www.economist.com/news/special-report/21689874-turkey-performing-well-below-its-potential-erdoganomics).

Egyptian-British Chamber of Commerce, "Summary Report: Outcome of Egypt's Economic Development Conference," 2015 (http://www.theebcc.com/cms/file/download/content_id/164/filename/Summary+Report+on+the+EEDC.pdf

Emam, Amr, "Syrian Refugees in Egypt Have their Success Stories," The Arab Weekly, June 26, 2015.

Erdogan, M.M. (2014) "Syrians in Turkey: Social Acceptance and Integration", HUGO-Hacettepe University Migration and Politics Research Center, Ankara http://fs.hacettepe.edu.tr/hugo/dosyalar/TurkiyedekiSuriyeliler-Syrians%20in%20Turkey-Rapor-TR-EN-19022015.pdf

Erdogan, M.M. "Syrians in Turkey: Social Acceptence and Integration," 2015 (http://fs.hacettepe.edu.tr/hugo/dosyalar/TurkiyedekiSuriyeliler-Syrians%20in%20Turkey-Rapor-TR-EN-19022015.pdf).

Erdoğan, M.M. and Ünver, C. (2015) "Perspectives, Expectations and Suggestions of the Turkish Business Sector on Syrians in Turkey", TISK, Ankara. https://mmuraterdogan.files.wordpress.com/2016/01/syrians-eng-mme.pdf.

Errighi, Lorenza and Jörn Griesse, "The Syrian Refugee Crisis: Labor Market Implications in Jordan and Lebanon", 2016, European Commission. http://ec.europa.eu/economy_finance/publications/eedp/pdf/dp029_en.pdf.

Ersel, Hasan and Magda Kandil, "Financial Development and Economic Growth in the MENA Countries," in Explaining Growth in the Middle East, ed. by Jeffrey B., Nugent and Hashem Pesaran, 2007.

Eskaf, Mahmoud, "Turkey grants work permits to 5500 Syrians in 2016 ," Middle East Observer, July 9, 2016 (https://www.middleeastobserver.org/2016/07/09/turkey-grants-work-permits-to-5500-syrians-in-2016/).

European Commission, "Labour Markets Performance and Migration Flows in Arab Mediterranean Countries: Determinants and Effects," 2010 (http://ec.europa.eu/economy_finance/publications/occasional_paper/2010/pdf/ocp60_3_en.pdf)

Fakih, Ali and Walid Marrouch, "The Economic Impacts Of Syrian Refugees: Challenges And Opportunities In Host Countries, 2015 (http://journal.georgetown.edu/the-economic-impacts-of-syrian-refugees-challenges-and-opportunities-in-host-countries/).

Fielding-Smith, Abigail, "Syrian capital flight intensifies," WSJ, 2011.

FAO, "Lebanon Country Programming Framework 2016-2019," 2016 (http://www.fao.org/3/a-i5605e.pdf).

FAO/WFP, "Special Report: FAO/WFP Crop and Food Security Assessment Mission to the Syrian Arab Republic," 2015

Gatti, Roberta, Matteo Morgandi, Rebekka Grun, Stefanie Brodmann, Diego Angel-Urdinola, Juan Manuel Moreno, Daniela Marotta, Marc Schiffbauer Marc, and Elizabeth Mata Lorenzo, "Jobs

IOM Iraq, “Displacement Tracking Matrix, Round 60,” December 2016 (available at http://iraqdtm.iom.int/Downloads.aspx).

Inventis, Republic of Lebanon, and UNDP, “Lebanon SME Strategy,” 2014 (http://www.economy.gov.lb/public/uploads/files/5910_8788_2242.pdf).

Jordan Strategy Forum, “Relaxing the Rules of Origin for Jordanian Industries,” July 2016 (http://jsf.org/sites/default/files/Relaxing%20the%20Rules%20of%20Origin%20for%20Jordanian%20Industries.pdf).

Jordan Times, “Access to finance major concern for Jordanian businesses,” Jul 22, 2015 (http://www.jordantimes.com/news/local/access-finance-major-concern-jordanian-businesses’).

Jordan Times, “‘Germany to provide 22m euros in funds for water, wastewater projects’,” April 12, 2016 (http://www.jordantimes.com/news/local/germany-provide-22m-euros-funds-water-wastewater-projects%E2%80%99).

Jordan Times, “Lower House endorses investment fund bill,” May 23, 2016 (http://www.jordantimes.com/news/local/lower-house-endorses-investment-fund-bill).

Jordan Times, “Unemployment rises to 14.7% in Q2,” July 25, 2016 (http://www.jordantimes.com/news/local/unemployment-rises-147-q2).

Jordan Times, “World Bank approves $300 million loan to Jordan,” September 28, 2016 (http://www.jordantimes.com/news/local/world-bank-approves-300-million-loan-jordan).

Karasapan, Omer, “Jordan’s Syrian refugees,” 2015 (http://www.brookings.edu/blogs/future-development/posts/2015/02/25-syrian-refugees-jordan-karasapan).

Kulaksiz, Sibel and Omer Karasapan, “Iraq’s internally displaced populations and external refugees – a soft landing is a requisite for us all,” Brookings Institution, 2015 (https://www.brookings.edu/blog/future-development/2015/04/02/iraqs-internally-displaced-populations-and-external-refugees-a-soft-landing-is-a-requisite-for-us-all/).

Kurdistan Regional Government, “Impact of the Refugee Population on the Kurdistan Region of Iraq,” [undated] (cabinet.gov.krd/p/page.aspx?l=12&p=484&h=1&t=407).

Kurdistan Regional Government, “The people of the Kurdistan region,” 2016 (http://cabinet.gov.krd/p/p.aspx?l=12&p=214).

KRG Ministry of Planning, “Kurdistan Region of Iraqi 2020: A Vision for the Future,” 2013 (http://www.ekrg.org/files/pdf/KRG_2020_last_english.pdf).

Kurdistan Regional Government and UNDP, “Building the Kurdistan Region of Iraq: The Socio-Economic Infrastructure,” 2012.

Lee, John. “IDPs make up 35% of KRI Population,” Iraq Business News, 2015 (http://www.iraq-businessnews.com/2015/10/24/idps-make-up-35-of-kri-population/)

Leenders, Reinoud, “UN’s $4bn aid effort in Syria is morally bankrupt,” 29 August 2016 (https://www.theguardian.com/world/commentisfree/2016/aug/29/uns-4bn-aid-effort-in-syria-is-morally-bankrupt?CMP=fb_gu).

Healy Consultants PLC, “Industrial Free Zones,” 2016 (http://www.healyconsultants.com/egypt-company-registration/free-zones/).

Human Rights Watch, “Lebanon: Residency Rules Put Syrians at Risk,” 2016 (https://www.hrw.org/news/2016/01/12/lebanon-residency-rules-put-syrians-risk).

Hurriyet Daily News, “Unemployment in Turkey rises to 11.3 percent in August,” November 15, 2016 (http://www.hurriyetdailynews.com/unemployment-in-turkey-rises-to-113-percent-in-august--.aspx?pageID=517&nID=106143&NewsCatID=344).

International Business Publications, “Jordan Investment & Business Guide: Volume 1 Strategic and Practical Information,” 2015.

ILO, “Assessment of the impact of Syrian Refugees in Lebanon and their employment profile,” 2013 (http://www.ilo.org/beirut/publications/WCMS_240134/lang--en/index.htm).

ILO, “The Impact of the Syrian Refugee Crisis on the Labor Market in Jordan, a Preliminary Analysis,” 2014 (http://ilo.org/beirut/publications/WCMS_242021/lang--en/index.htm).

ILO, “Global Employment Trends for Youth: The risk of a jobless recovery”, 2014 (http://usacac.army.mil/CAC2/cgsc/carl/download/csipubs/OperationJointEndeavor.pdf).

ILO, “Towards Decent Work in Lebanon: Issues and Challenges in Light of the Syrian Refugee Crisis,” 2015.

ILO, “Work permits for Syrian refugees in Jordan”, 2015 (http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/---ro-beirut/documents/publication/wcms_422478.pdf).

ILO, “Towards Decent Work in Lebanon: Issues and Challenges in Light of the Syrian Refugee Crisis,” 2015 (http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/---ro-beirut/documents/publication/wcms_374826.pdf).

ILO, “The ILO Response to the Syrian Refugee Crisis”, 2016 (http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---exrel/documents/publication/wcms_357159.pdf).

ILO, “Employment through Labour Intensive Infrastructure in Jordan,” 2016 http://www.ilo.org/beirut/projects/WCMS_498958/lang--en/index.htm.

IMF, “Building the Future, Thematic Session 4: Improving the Business Climate”, 2014 (http://www.imf.org/external/np/seminars/eng/2014/act/).

Internal Displacement Monitoring Center, “Syria: Forsaken IDPs adrift inside a fragmenting state,” 2014 (http://www.internal-displacement.org/middle-east-and-north-africa/syria/2014/syria-forsaken-idps-adrift-inside-a-fragmenting-state).

International Rescue Committee, “Emergency Economies: The Impact of Cash Assistance in Lebanon”, 2014 (https://www.rescue.org/report/emergency-economies-impact-cash-assistance-lebanon).

International Rescue Committee, “Economic Impacts of Syrian Refugees: Existing Research Review and Key Takeaways”, 2016 (https://www.rescue.org/sites/default/files/document/465/ircpolicybriefeconomicimpactsofsyrianrefugees.pdf).

IOM Iraq, “Displacement Tracking Matrix: Round 46”, May 2016 (available at http://iraqdtm.iom.int/Downloads.aspx).

IOM Iraq, “Displacement Tracking Matrix: Round 50”, July 2016 (available at http://iraqdtm.iom.int/Downloads.aspx).

documents/files/htau_idp_movement_report_final_dec_2015.pdf.

Norwegian Refugee Council, “Securing Status: Syrian refugees and the documentation of legal status, identity, and family relationships in Jordan”, November 2016. https://www.nrc.no/globalassets/pdf/reports/securing-status.pdf

Nowrasteh, Alex, “Economics of the Syrian Refugee Crisis”, Cato Institute, May 2, 2016 (https://www.cato.org/blog/economics-syrian-refugee-crisis).

Obeidat, Omar, “Foreign investors interested in Jordan, but want more stable legislation — sector leaders,” Jordan Times, Jan 20, 2016 (http://www.jordantimes.com/news/local/foreign-investors-interested-jordan-want-more-stable-legislation-%E2%80%94-sector-leaders).

OECD, “Investment Policy Reviews: Jordan 2013,” 2013.

OECD, “How does Turkey compare?”, 2016. https://www.oecd.org/turkey/Employment-Outlook-Turkey-EN.pdf

Omari, Raed, “Jordan’s agricultural exports key victim of Syria crisis,” The Jordan Times, 27 August 2015 (http://www.jordantimes.com/news/local/jordan’s-agricultural-exports-key-victim-syria-crisis).

Ovideo, Ana-Maria, “Economic Informality: Causes, Costs, and Policies, A Literature Survey of International Experience”, World Bank, 2009 (http://documents.worldbank.org/curated/en/643491468337499062/Economic-informality-causes-costs-and-policies-a-literature-survey-of-international-experience).

Oxfam, “Right To A Future: Empowering refugees from Syria and host governments to face a long-term crisis”, 2015.

Preston, Scott, “Lebanon positions itself as hub for Syrian reconstruction,” Al-Monitor, September 19, 2016 (http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2016/09/lebanon-hub-syria-reconstruction-war.html).

Primo, Valentina. “The Syrian Entrepreneurs Starting New Lives in Egypt,” BBC, October 1, 2015.

Reach, “Comparative Analysis Of Syrian Refugees Staying In And Outside Camps: Kurdistan Region Of Iraq Multi-Sector Needs Assessment Factsheet,” September 2014.

الجمهورية اللبنانية، 2016، ''مؤتمر لندن - بيان لبنان حول إعلان النوايا''.
https://2c8kkt1ykog81j8k9p47oglb-wpengine.netdna-ssl.com/wp-content/uploads/2016/03/Supporting-Syria-the-Region-London-2016-Lebanon-Statement-ARABIC.pdf.

Rollins, Tom, “UN: 90 Percent of Egypt’s Syrian Refugees Living in Poverty,” Middle East Eye, October 30, 2015.

Roodman, David, “Why a new study of the Mariel boatlift has not changed our views on the benefits of immigration,” The GiveWell Blog, 2015 (http://blog.givewell.org/2015/10/21/why-a-new-study-of-the-mariel-boatlift-has-not-changed-our-views-on-the-benefits-of-immigration/).

Rudaw, “Poverty and unemployment at unprecedented levels in Kurdistan Region,” October 9, 2016 (http://www.rudaw.net/english/kurdistan/100920161).

Sab, Randa, “Economic Impact of Selected Conflicts in the Middle East: What Can We Learn from the Past?”, IMF, 2014. (https://www.imf.org/external/pubs/cat/longres.

Leigh, Karen and Suha Ma’ayeh. “Syrian Firms Take Refuge Abroad – and Create Jobs”, Wall Street Journal, March 11, 2016 (http://www.wsj.com/articles/syrian-firms-fleeand-create-jobs-amid-the-refugee-crisis-1457712969).

Lenner, Katharina, “Thee politics of pledging: reflections on the London donors conference for Syria”, European University Institute, 2016 (http://cadmus.eui.eu/bitstream/handle/1814/39184/MWP_Policy_Brief_2016_03.pdf?sequence=1)

Luck, Taylor, “Jordan’s Syrian Refugee Economic Gamble,” Middle East Institute, 2016 (http://www.mei.edu/content/article/jordan-s-syrian-refugee-economic-gamble).

Mahmoud, Haytham. “Syrian refugees change the Lebanese labor scene”, Al Arabiya, 8 July 2016, http://english.alarabiya.net/en/business/economy/2016/07/08/Syrian-refugees-change-the-Lebanese-labor-scene.html.

Marr, Chuck, Chye-Ching Huang, Arloc Sherman, and Brandon Debot, “EITC and Child Tax Credit Promote Work, Reduce Poverty, and Support Children’s Development, Research Finds,” Center on Budget and Policy Priorities, 2015 (http://www.cbpp.org/research/federal-tax/eitc-and-child-tax-credit-promote-work-reduce-poverty-and-support-childrens).

MercyCorps, “Economic Stability In Lebanon Helps Both Lebanese And Syrian Refugees,” February 1, 2016 (https://www.mercycorps.org/articles/lebanon/economic-stability-lebanon-helps-both-lebanese-and-syrian-refugees).

Migration Policy Center, “Focus on Syrians,” 2016 (http://www.migrationpolicycentre.eu/migrant-crisis/focus-on-syrians/.)

Miliband, David, “Cities are at the centre of the Syrian refugee crisis – so why are they being ignored?”, The Guardian, October 30 2015 (https://www.theguardian.com/cities/2015/oct/30/cities-are-at-the-centre-of-the-syrian-refugee-crisis-so-why-are-they-being-ignored).

Mounir, Hossam, “Unemployment rate reaches 12.7% in Q1 of 2016: CAPMAS,” Egypt Daily News, May 15, 2016 (http://www.dailynewsegypt.com/2016/05/15/unemployment-rate-reaches-12-7-in-q1-of-2016-capmas/).

Nabli, Mustapha Kamil and Véganzonès-Varoudakis, Marie-Ange, “Reform Complementarities And Economic Growth In The Middle East And North Africa”, Journal of International Development, 2007 (http://onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1002/jid.1286/abstract).

Nabli, Mustapha Kamel, “Breaking the Barriers to High Economic Growth”, World Bank, 2007 (https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/6914).

غياث نعيسة، ''الطبقة البورجوازية السورية والثورة الشعبية''، 2014.
(http://permanentrevolution-journal.org/ar/node/67)

Nasr, Sahar and Ahmed Rostom, “SME Contributions to Employment, Job Creation, and Growth in the Arab World”, World Bank, 2013 (http://documents.worldbank.org/curated/en/301631468278944687/pdf/WPS6682.pdf).

Nebehay, Stephanie, “Up to one million people could flee battle for Iraq’s Mosul: ICRC.” Reuters, July 29, 2016 (http://www.reuters.com/article/us-mideast-crisis-iraq-redcross-idUSKCN1090TL).

NGO Forum, 2015, “No Where Safe to Go: A Study of Internally Displaced Population Movement for the Affected Population in Syria,” https://www.humanitarianresponse.info/en/system/files/

Supporting Syria & the Region, “London Conference – Turkey Statement,” 2016 (https://www.gov.uk/government/uploads/system/uploads/attachment_data/file/498038/Supporting_Syria__the_Region_London_2016_-_Turkey_Statement.pdf).

Syrian Arab Republic, “Central Bureau of Statistics,” 2016 (http://www.cbssyr.sy/index-EN.htm).

Syrian Center for Policy Research, “War on Development: socioeconomic monitoring report of Syria second quarterly report (April – June 2013)”, 2013.

Syrian Center for Policy Research, “Confronting Fragmentation: Impact of Syrian Crisis Report”, 2015a, (http://scpr-syria.org/publications/policy-reports/confronting-fragmentation/).

Syrian Center for Policy Research, “Alienation and Violence: Impact of Syrian Crisis Report 2014”, 2015b (https://www.unrwa.org/sites/default/files/alienation_and_violence_impact_of_the_syria_crisis_in_2014_eng.pdf).

Tamkeen Center, “Needs for Migrant Workers and the views of its Employers” study, 2012 (http://tamkeen-jo.org/download/labour_eng.pdf).

Trading Economics, “Lebanon Government Debt to GDP” (http://www.tradingeconomics.com/lebanon/government-debt-to-gdp).

Turkish Labor Law, “Turkey Grants Work Permit For Syrian Refugees,” January 19, 2016 (http://turkishlaborlaw.com/news/legal-news/362turkey-grants-work-permit-for-syrian-refugees).

Turkmani, Rim, Ali A. K. Ali, Mary Kaldor, and Vesna Bojicic-Dzelilovic, “Countering the Logic of the War Economy in Syria,” London School of Economics, 2015.

UNCTAD, “World Investment Report 2016,” 2016 (http://unctad.org/en/pages/PublicationWebflyer.aspx?publicationid=1555).

UNDP, “Employment creation in innovative public work programs: Phase III,” [undated] (http://www.undp.org/content/dam/rbas/doc/SyriaResponse/Egypt%20135-141.pdf).

UNDP, “A resilience-based development response to the Syria crisis”, UNDP Position Paper, 2014.

UNDP, “365 Days of Resilience Inside Syria: UNDP Achievements in 2015,” 09 September 2016 (http://www.sy.undp.org/content/syria/en/home/library/poverty/365-days-of-resilience-inside-syria-2015.html).

UNDP Jordan, “UNDP and BDC partnership to kick off skills-exchange project,” June 22, 2016 (http://www.jo.undp.org/content/jordan/en/home/presscenter/pressreleases/2016/06/22/undp-and-bdc-partnership-to-kick-off-skills-exchange-project.html

UNDP RBAS, “Expanding Markets, Generating Jobs, Fostering Hope: UNDP Portfolio For Economic Opportunities And Sustainable Livelihoods In The Syria Crisis Response,” Sub-regional Response Facility for the Syria Crisis, 2016 (http://www.arabstates.undp.org/content/dam/rbas/doc/SyriaResponse/UNDP%20Sustainable%20Livelihoods%20in%20Response%20to%20Syria%20Crisis%20V5.pdf).

UNDP Sub-Regional Response Facility, “Resilience and Response to the Impact of the Syria Conflict: Progress on the Resilience Agenda,” mimeo, 2016.

UNDP Turkey, “Absorptive Capacity and Potential of Local Labor Markets,” 2016.

aspx?sk=41639.0).

Sahoo, Sananda, “Capital impact of Syria’s war”, August 15, 2013, The National (http://www.thenational.ae/business/industry-insights/the-life/capital-impact-of-syrias-war).

Sala-i-Martin, Xavier and Elsa Artadi 2003, “Economic growth and investment in the Arab world,” Economics Working Papers 683, Department of Economics and Business, Universitat Pompeu Fabra (https://ideas.repec.org/p/upf/upfgen/683.html).

Sardouk, Adnan and Cedric Dorant, “Market Challenges Faced by Multinational Corporations in Frontier Markets: The Case of Lebanon”, 2015 (https://www.diva-portal.org/smash/get/diva2:824677/FULLTEXT01.pdf).

Save the Children, “Youth Labor Market & Entrepreneurship Opportunities in the KRG Assessment,” May 2014.

Save the Children, “Socio economic profile of people affected by the Syria crisis in Northern Iraq: Food security and livelihoods needs assessment in non-camps settings,” May 2014.

Save the Children, “Jordan Country Spotlight,” 2015 https://campaigns.savethechildren.net/sites/campaigns.savethechildren.net/files/Jordan%20Spotlight.pdf.

Save the Children, “From Words to Action”, September 2016.

Schiffbauer, Marc, Abdoulaye Sy, Sahar Hussain, Hania Sahnoun, and Philip Keefer, “Jobs or Privileges: Unleashing the Employment Potential of the Middle East and North Africa,” World Bank, 2015.

Shahine, Gihan. “Syrians in Egypt: A Haven Despite the Hardships,” Al-Ahram Weekly, May 17, 2016.

Shatz, Howard, Louay Constant, Jill E. Luoto, Alexandria C. Smith, and Shmuel Abramzon, “An Assessment of the Present and Future Labor Market in the Kurdistan Region – Iraq,” RAND Corporation, 2014 (http://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/research_reports/RR400/RR489/RAND_RR489.pdf).

Sonnabend, Nicolas Lupo, “Lebanon grapples with ‘export deadlock’ amid Syrian war,” Al-Jazeera, 16 August 2015 (http://www.aljazeera.com/news/2015/07/lebanon-grapples-export-deadlock-syrian-war-150726134525737.html).

Sood, Anubha and Louisa Seferis. “Syrians Contributing to Kurdish Economic Growth,” Forced Migration Review, 2015.

SREO/IRIS, “Strangers in Strange Lands: An Assessment of Arab Refugees and IDPs in Non-Arab Host Communities in Iraq and Turkey”, 2015. http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/281060033-strangers-in-strange-lands-an-assessment-of-arab-refugees-and-idps-in-non-arab-host-communities-in-iraq-and-turkey.pdf

Stave, Svien Erik and Solveig Hillesund, “Impact of Syrian Refugees on the Jordanian Labor Market”, 2015.

مساعدة سورية والمنطقة، لندن 2016، ''إعلان مستضيفي مؤتمر مساعدة سورية والمنطقة، لندن 2016.“ (https://www.supportingsyria2016.com/news/co-hosts-declaration-of-the-supporting-syria-and-the-region-conference-london-2016-ar/).

expectancy-and).

USAID, "FORAS: Iraq opportunities program," [UNDATED] (https://www.microlinks.org/sites/default/files/resource/files/FIELD_FORAS_v5_web.pdf).

USAID, "Addressing Impacts Of The Syria Complex Crisis," [UNDATED] (https://www.usaid.gov/news-information/fact-sheets/addressing-impact-syria-crisis-jordan).

USAID, "Evaluating Tax Expenditures in Jordan: Jordan Fiscal Reform II Project," 2013 (https://usaidjordankmportal.com/resources/download?id=evaluating-tax-expenditures-in-jordan-2013).

U.S. Department of State, "Lebanon 2014 Investment Climate Statement," 2014 (https://www.state.gov/documents/organization/227353.pdf).

Verme, Paolo, Chiara Gigliarano, Christina Wieser, Kerren Hedlund, Marc Petzoldt, and Marco Santacroce, "The Welfare of Syrian Refugees: Evidence from Jordan and Lebanon", World Bank 2015.

Vernez, Georges, Shelly Culbertson, and Louay Constant, "Strategic Priorities for Improving Access to Quality Education in the Kurdistan Region-Iraq," RAND Corporation, 2014

Vieira, Sergio, "Labour market mismatches in the Middle East," United Nations, 2014 (http://www.un.org/en/development/desa/policy/wesp/wesp_wh/wesp_wh51.pdf).

WANA Institute, "Providing 200,000 Work Opportunities for Syrian Refugees in Jordan: A Viability Assessment," 2016.

White House 2016, "Fact Sheet: White House Announces Commitments to the Call to Action for Private Sector Engagement on the Global Refugee Crisis." https://www.whitehouse.gov/the-press-office/2016/09/20/fact-sheet-white-house-announces-commitments-call-action-private-sector.

Wintour, Patrick and Ian Black, 2016, "David Miliband calls for 1m work permits for Syrian refugees, The Guardian. (https://www.theguardian.com/world/2016/feb/01/david-miliband-million-work-permits-syrian-refugees)

Women Economic Empowerment Portal, "The Minister of Labor: Lebanon's unemployment rate exceeds 23% amidst poor estimates and limited initiatives," 2014 (http://www.weeportal-lb.org/news/minister-labor-lebanon's-unemployment-rate-exceeds-23-amidst-poor-estimates-and-limited).

World Bank, "World Development Report 2004: Making Services Work for Poor People," 2003 https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/5986/WDR%202004%20-%20English.pdf?sequence=1.

World Bank, "From Privilege to Competition: Unlocking Private-Led Growth in the Middle East and North Africa", 2009 (https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/13523).

World Bank, 2013, "The Impact of the Syrian Conflict on Lebanese Trade." http://documents.worldbank.org/curated/en/908431468174247241/pdf/96087-WP-P148051-PUBLIC-Box391435B-Syria-Trade-Report.pdf.

World Bank, 2013, "Lebanon: Economic and Social Impact Assessment of the Syrian Conflict", September 5, 2013. http://www.arabstates.undp.org/content/dam/rbas/doc/

UNDP and ILO, "Rethinking Economic Growth: Towards Productive And Inclusive Arab Societies", 2012 (http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/---ro-beirut/documents/publication/wcms_208346.pdf).

UNESCWA, "Syria At War: Five Years On", 2016 (https://www.unescwa.org/publications/syria-war-five-years).

UNHCR, "Joint Assessment for Syrian Refugees in Alexandria," February 2013.

UNHCR, "Joint Assessment for Syrian Refugees in Egypt," November 2013.

UNHCR, "Displacement as challenge and opportunity – Urban profile: Refugees, internally displaced persons and host community, Erbil Governorate, Kurdistan Region of Iraq", 2016. http://reliefweb.int/report/iraq/displacement-challenge-and-opportunity-urban-profile-refugees-internally-displaced.

UNHCR, "Syria Regional Refugee Response: Inter-agency Information Sharing Portal", 2016 (http://data.unhcr.org/syrianrefugees/regional.php).

UNHCR, "Regional Refugee and Resilience Plan 2016-2017: In Response to the Syria Crisis – Iraq," 2016.

UNHCR, "Population Statistics," 2016 (http://popstats.unhcr.org/en/time_series).

UNHCR and UNDP, "Overview: 2015 Syria Response Plan And 2015-2016 Regional Refugee And Resilience Plan," 2014 (http://www.3rpsyriacrisis.org/wp-content/uploads/2015/01/Overview-of-2015-Response-Plans-for-Syria-Crisis_final.pdf).

UNHCR and UNDP, "Egypt: Regional Refugee & Resilience Plan 2015-2016," Regional Refugee & Resilience Plan, 2015.

UNHCR and UNDP, "Impact Of Humanitarian Aid On The Lebanese Economy," 2015 (http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Impact%20of%20Humanitarian%20Aid-UNDP-UNHCR.PDF).

UNHCR, UNICEF, and WFP, "Vulnerability Assessment of Syrian Refugees in Lebanon," 2016).

UNOCHA, "Syrian Arab Republic", 2016a (http://www.unocha.org/syria)

UNOCHA, "Syrian Arabic Republic: Humanitarian Needs Overview," 2016 (https://www.humanitarianresponse.info/en/system/files/documents/files/2016_hno_syrian_arab_republic.pdf).

UNOCHA, "Iraq: Mosul Flash Appeal 2016," 2016 (https://www.humanitarianresponse.info/en/operations/iraq/document/mosul-flash-appeal-2016).

UNOCHA, "2016 Periodic Monitoring Report of the Humanitarian Response Plan," 2016 (https://www.humanitarianresponse.info/system/files/documents/files/2016_pmr_syria_160905.pdf).

UNRWA, "The Widows of Syria," 2015a. (https://europa.eu/eyd2015/en/unrwa/posts/widows-syria).

UNRWA, "Dramatic Findings Of New Syria Report Include Plummeting Life Expectancy And Looming Economic Collapse," 2015b, (http://www.unrwa.org/newsroom/press-releases/dramatic-findings-new-syria-report-include-plummeting-life-

concessional-financing-facility).

World Bank, “Middle East and North Africa: Regional Commitments and Disbursements for Fiscal 2014-16,” 2016 (http://www.worldbank.org/en/about/annual-report/regions/mena#3).

World Bank, “Syria Overview,” 2016 (http://www.worldbank.org/en/country/syria/overview).

World Bank, “The Big Swap: Dollars for Trust,” Lebanon Economic Monitor, 2016 (http://documents.worldbank.org/curated/en/560211478178124830/pdf/109738-WP-PUBLIC-on-November-8-9-AM-The-World-Bank-LEM-Fall-2016.pdf).

World Bank and CGAP 2015, “The Legal and Regulatory Framework for Microfinance in Iraq.” (http://documents.worldbank.org/curated/en/323101468191051957/pdf/102555-WP-P114255-PUBLIC-Box394833B-Iraq-Microfinance-Report.pdf)

World Economic Forum, “Economic Growth and Job Creation in the Arab World”, 2011 (http://www3.weforum.org/docs/ME11/WEF_ME11_Report.pdf).

World Vision “Social Cohesion Between Syrian Refugees and Urban Host Communities in Lebanon and Jordan.” http://www.wvi.org/sites/default/files/Social%20Cohesion%20Report.pdf.

Zgheib, Nibal, “EBRD conference calls for new strategy to tackle refugee crisis,” European Bank for Reconstruction and Development, 03 Feb 2016, (http://www.ebrd.com/news/2016/ebrd-conference-calls-for-new-strategy-to-tackle-refugee-crisis.html).

Zeng, Douglas Zhihua. “Global Experiences with Special Economic Zones Focus on China and Africa”, World Bank, 2015. http://documents.worldbank.org/curated/en/810281468186872492/pdf/WPS7240.pdf

Zyck, Steven A. and Randolph Kent, 2014, “Humanitarian crises, emergency preparedness and response: the role of business and the private sector”, Overseas Development Institute.

https://www.propertyturkey.com/buyer-guide/who-can-buy-property-in-turkey

SyriaResponse/Lebanon%20Economic%20and%20Social%20Impact%20Assessment%20of%20the%20Syrian%20Conflict.pdf.

World Bank, “Jordan- Emergency Services and Social Resilience,” October 11, 2013 (http://projects.worldbank.org/P147689?lang=en).

World Bank, “Jordan Economic Monitor: Persisting Forward Despite Challenges,” 2015 (http://documents.worldbank.org/curated/en/981891468180877845/pdf/96822-ENGLISH-ARABIC-WP-JEM-Spring-2015-for-Web-PUBLIC-set-disclosure-date-for-June-1st-1am-DC-time-Box391467B.pdf).

World Bank, “Lebanon: Promoting Poverty Reduction And Shared Prosperity”, 2015 (http://documents.worldbank.org/curated/en/698161468179049613/Lebanon-Promoting-poverty-reduction-and-shared-prosperity-a-systematic-country-diagnostic).

World Bank, “The Kurdistan region of Iraq: assessing the economic and social impact of the Syrian conflict and ISIS,” 2015 (http://documents.worldbank.org/curated/en/579451468305943474/The-Kurdistan-region-of-Iraq-assessing-the-economic-and-social-impact-of-the-Syrian-conflict-and-ISIS).

World Bank, “Egypt: Promoting Poverty Reduction and Shared Prosperity – A Systematic Country Diagnostic,” September 2015.

World Bank, “Turkey’s Response to the Syrian Refugee Crisis and the Road Ahead,” December 2015 (http://www.worldbank.org/en/country/turkey/publication/turkeys-response-to-the-syrian-refugee-crisis-and-the-road-ahead).

World Bank, “The Kurdistan region of Iraq - Reforming the economy for shared prosperity and protecting the vulnerable”, May 2016 (http://documents.worldbank.org/curated/en/708441468196727918/Executive-summary).

World Bank, “World Development Indicators,” 2016a (http://data.worldbank.org/data-catalog/world-development-indicators).

World Bank, “Doing Business,” 2016b (http://www.doingbusiness.org/Reports/).

World Bank, “MENA Economic Monitor,” 2016 (http://www.worldbank.org/en/region/mena/publication/mena-economic-monitor).

World Bank, “Country Partnership Framework for Lebanese Republic 2017-2022,” 2016 (http://documents.worldbank.org/curated/en/111451467996685776/Lebanon-Country-partnership-framework-for-FY17-FY22).

World Bank, “World Bank’s Response to the Syrian Conflict-September 2016,” September 28, 2016 (http://www.worldbank.org/en/region/mena/brief/world-banks-response-to-the-syrian-conflict-september-2016).

World Bank, “Concessional Financing Facility Funds Projects to Support Refugees and Host Communities Impacted by the Syrian Crisis,” July 28, 2016 (http://www.worldbank.org/en/news/press-release/2016/07/28/concessional-financing-facility-funds-projects-to-support-refugees).

World Bank, “Following the Refugees: New Global Concessional Financing Facility,” October 4, 2016 (http://www.worldbank.org/en/news/feature/2016/10/04/following-the-refugees-new-global-

تتمثل أهمية هذا التقييم في كونه يبين الطريقة التي تتداخل بها السياقات والوقائع المختلفة داخل وضع اللاجئين السوريين مع التدخلات الإنسانية والإنمائية الأساسية التي تسعى إلى التصدي لأشد أزمة للاجئين في العالم وأطولها أمدا. ويتطلب الأمر هذه المرة جهود استجابة لبناء القدرة على مواجهة الأزمات. كما يستلزم من كافة الشركاء المعنيين نهجا متضافرا ومتواصلا، وقادرا على الاستجابة للاحتياجات الحالة والطويلة الأجل لدى نشوئها.

صاحبة السمو الأميرة بسمة بنت طلال

رئيسة، الصندوق الهاشمي الأردني للتنمية البشرية والسفيرة الشرفية للتنمية البشرية لدى البرنامج الإنمائي

هذا التقييم إسهام مفيد جدا، لأنه يقدم مقارنة بين ما يقع في مختلف البلدان. وتُشتَرط قراءته لكل أولئك الذين يسعون إلى استيعاب الحقائق والقضايا الرئيسية.

ستيفن ديركن

أستاذ السياسة الاقتصادية في مدرسة بلافاتنيك للإدارة وقسم الاقتصاد بجامعة أكسفورد، وكبير الاقتصاديين في إدارة التنمية الدولية التابعة للمملكة المتحدة

نود أن نثني على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة العمل الدولية وبرنامج الأغذية العالمي لتوليهم هذا العمل التحليلي المتعلق بالتقييم المتعدد الأقطار للفرص الاقتصادية الذي يقدم نهجا ابتكاريا بشأن الكيفية التي يمكن بها للبلدان أن تحسن تصديها للأزمة السورية مع الاضطلاع في آن واحد بتحديات توفير فرص العمل المحددة في مؤتمر لندن. ويقدم التقرير نهجا هاما لاستشراف المنظورات الاقتصادية والإنمائية والإنسانية بمنظار واحد في وضع بالغ التحدي.

أندياس شال

مدير أمانة العلاقات العالمية بمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

يمثل اللاجئون السوريون 30 في المائة من سكان لبنان، مما يشكل أكبر تمركز للسكان في العالم من حيث حصة الفرد الواحد. ويعيش سبعون في المائة تحت عتبة الفقر مقارنة بمعدل 40 في المائة من السكان اللبنانيين. ويفيد هذا التقرير إفادة شاملة وابتكارية في بذل جهود التصدي لأكبر أزمة طويلة الأمد وأشدها في العالم. ويستخلص الدروس المستفادة، ويكشف عن الحقائق ويحدد النهج اللازمة لتخفيف محنة الشعب السوري.

الدكتور طارق متري

مدير معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية، بالجامعة الأمريكية في بيروت.
ووزير سابق في لبنان (2005-2011) وممثل خاص سابق للأمين العام للأمم المتحدة بشأن ليبيا (2012-2014)

ISBN 978-92-1-126423-4